www.kassioun.org

935

الاثنين 14 تشرين الاول 2019

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

## [07]

# للإنهاء العدوان التركي... مبادرتان متعاكستان!

## الافتتاحية

## نحو الخروج الأمريكي والتركي!

تواصل تركيا عدوانها على الشمال السوري بتواطؤ أمريكي واضح، وتتقاطع مواقف دول عديدة شكلياً في «إدانة» العدوان، في حين تتمايز بحدة في غاياتها من الإدانة، والتي تتضح في الآليات العملية التي تدعو إليها لردّ العدوان وإنهائه.

ففي الوقت الذي اكتفت به دول معادية لمسار أستانا، بالإدانة اللفظية دون طرح خريطة واضحة للحل، ظهر موقفان واضحان ومتناقضان في كيفية التعامل مع المسألة؛ الموقف الأمريكي يصر على عزل الشمال الشرقي عن سورية عبر دعوته إلى «حوار بين تركيا والكرد»، وبغض النظر عن الدولة السورية، وفي المقابل، تدعو روسيا إلى حوار متوازٍ بين الحكومة السورية والكرد، وبينها وبين الحكومة التركية. وهذا ما عبَّر عنه وزير الخارجية الروسي بتصريحين: «روسيا تشجع الحوار بين دمشق والحكومة التركية»، «يجب تأسيس حوار بين دمشق والأكراد».

إنّ الغاية الأمريكية من توريط الأتراك، عبر سحب القوات من المنطقة الحدودية وبعمق قد يصل إلى 30 كم، شديدة الوضوح؛ فمن جهة تسعى واشنطن إلى إحداث انقسام وبلبلة ضمن العلاقات البينية لثلاثي أستانا، كرد على الدور القيادي لهذا الثلاثي في تولي حلّ المسألة السورية، بما في ذلك تشكيل اللجنة الدستورية رغم محاولات التعطيل الغربية. إضافة إلى أنّ الاتجاه العام لانسحاب أمريكي كامل من سورية، بات أكثر وضوحاً، وتجري الآن محاولة تأسيسه، بحيث يترك وراءه فوضى عارمة تغطي الوظيفة نفسها التي يغطيها وجوده؛ فوظيفة الأمريكي في منطقتنا كانت ولا تزال: الفوضى.

في المقابل، فإنّ المصلحة الوطنية السورية تتطلب خروجاً أمريكياً كاملاً من الأرض السورية. وبما يتعلق بالشمال الشرقي، والشمال على العموم، فإنّه يتطلب عملاً باتجاهين، الأول هو المضي نحو حوار حقيقي بين الحكومة السورية وقوى الشمال الشرقي وعلى رأسها القوى الكردية، يقوم على أساس متوازن دون مبالغات من جهة الكرد، ودون «شماتة» وإصرار من جهة الحكومة، على أنّ الأمور ينبغي أن تعود إلى ما كانت عليه قبل الأزمة بلا أي تغيير حقيقي هو استحقاق متراكم تاريخياً.

الاتجاه الثاني، هو الدفع باتجاه اتفاق بين الحكومتين السورية والتركية مؤدّاه هو انسحاب فوري للقوات التركية، بالتزامن مع انتشار لجيشي الدولتين على الحدود، وهو الطريق الوحيد لحماية مصالح كل منهما ووحدة أراضيه وسيادته.

إنّ استكمال إخراج الأمريكي من سورية، هو البوصلة الأساسية للعمل الوطني السوري، وذلك بالتوازي مع الوقوف في وجه أي عدوان وتأريضه بالطرق المناسبة كافة، وصولاً إلى وقفه وإنهاء آثاره، كخطوة أساسية في إطار استعادة السيادة السورية على كامل الأرض السورية، بالتوازي مع تعميق الحوار الجاد بين السوريين لحل كل المشكلات والأزمات المتراكمة على أساس حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، وعلى أساس القرار 2254، وتنفيذه الكامل.

شؤون عمالية

عمال القطاع الخاص والنقابات

03

ملف «سورية 2019»

«الدستورية»... لا مفرّ من التوافق

05

شؤون محلية

معاً.. للسوق وليس للمواطن

09

شؤون اقتصادية

تأمينات 1,9 مليون عامل تكشف الأسرار

12

# ماذا قال العمال لصديقنا المرشح؟

**لقاء بمجموعة من العمال يعملون في أحد معامل القطاع الخاص كانوا يتناقشون على طريقتهم حول ترشح زميل لهم للانتخابات النقابية محاولاً إقناعهم بأهمية الخطوة، من حيث ضرورة أن يكون في لجنتهم النقابية من يستطيع أن يمثل مصالحهم، ولديه القدرة بالدفاع عن مصالحهم وضرورة دعمهم للمرشحين المعبرين عن تلك المصالح، وكان رأي العمال المتحلّقين حول صديقنا متبايناً حول الخطوة التي ينوي القيام بها، وهم مستندون في موقفهم إلى التجربة التي مروا بها مع التنظيم النقابي خلال الدورة السابقة أثناء مطالبتهم بزيادة أجورهم، والاهتمام بإجراءات الصحة والسلامة المهنية، حيث لم تكن كما هي مفترض أن تكون، حيث يخسر العمال من جراء إهمال الإدارة لهذا الموضوع العديد من زملائهم من جراء إصابات العمل التي تكون مميتة في بعض الأحيان.**

■ عادل ياسين

يضم المعمل بين جدرانه أكثر من ألف عامل، والصناعة التي ينتجونها تحمل لهم الكثير من المخاطر المهنية، التي يغض الطرف عنها ربّ العمل والمؤسسات التي من المفترض أن تكون حامية للعمال من مخاطرها، ومن الكوارث الصحية التي تسببها لهم، ولكن لا حياة لمن تنادي!

العمال، بتجربتهم الطويلة نسبياً في العمل تكوّن وعيهم بمصالحهم، واستفاضوا بالشرح عن واقع أجورهم، وعبَّروا عنها بمرارة، بلغتهم الخاصة التي كانت تعكس فهماً متقدماً لآلية النهب، التي تتعرض لها قوة عملهم في سياق عملية الإنتاج، وهم بهذا قد اكتشفوا بتجربتهم قوانين النهب الرأسمالي، دون أن تكون لهم دراية مسبقة أو معرفة بالاقتصاد السياسي، وما طرح به من قوانين وتوضيحات سياسية واقتصادية لآلية النهب الرأسمالي، المتمثل بقانون فائض القيمة أو الربح المتحقق من عمل العمال.

لقد صاغ العمال القانون ذاك على طريقتهم وببساطة شديدة، وسأقولها كما قالوها «دخلنا إلى العمل والمعمل كان ينتج كمية محدودة في اليوم، وبعد عمل استمر لسنوات تضاعف إنتاج المعمل إلى مئة وخمسين ضعفاً، وتطورت خطوط الإنتاج وزاد عددها، وارتقى المعمل بالتكنولوجيا المستخدمة، وكانت أجورنا في بدايات عملنا ما يعادل ثلاثين دولاراً، وبعد سنوات من العمل مازال أجرنا يعادل الثلاثين دولاراً وهذا يعني: ما حققناه بزيادة الإنتاج انعكس ربحاً لرب العمل، الذي مكنه من تطوير معمله إلى هذا المستوى الذي نحن فيه».

العمال، فهمهم هذا، مكّنهم من اكتشاف مصدر بؤسهم، ومصدر فقرهم، وطرحوا سؤالاً مهماً على أنفسهم، وهم يتحدثون، وهو: كيف السبيل لاسترداد حقنا فيما ننتجه؟ وكان الجواب العملي الذي توصلوا إليه بتجربتهم وقرروا الذهاب به إلى الحدود التي تمكنهم من تحقيق مطالبهم، فقرروا الإضراب ونظموا أنفسهم وكان في بالهم مسألة على درجة كبيرة من الأهمية، وهي: أن يحموا المعمل من عبث المتهورين، ومن عبث رب العمل لتحميلهم قضية جنائية يستخدمها في التخلص على الأقل من العمال النافذ رأيهم بين العمال، وهم قادتهم الفعليون، وصديقنا الذي تحدثنا عنه واحد منهم، والآن وهم يتناقشون معه كما قدمنا سابقاً يستعرضون تجربتهم التي مروا بها في الوقت السابق والتي استنتجوا منها أن مصالح العمال لن يحميها إلا العمال، ولن يدعموا سوى المرشح الذي عرفوه بالتجربة بأنه قادر على التعبير عن حقوقهم التي يعملون من أجل تحقيقها بوسائلهم التي تمكنهم من ذلك.

ما نودُ قوله فيما سردنا أعلاه: أنّ الطبقة العاملة السورية ستشقُّ طريقها نحو انتزاع حقوقها المشروعة الاقتصادية والسياسية، وخاصةً حقوقها الديمقراطية في التعبير عن تلك الحقوق، حتى لو تخلف عنها من هم مفترضون بتمثيل مصالحها، والواقع هو أصدق إنباءً من كل الشعارات التي لا تُسمن ولا تُغني من جوع. وهذا ما أراد العمال قوله لصديقنا المُرشَّح الذي هو واحد منهم.

**إنّ الطبقة العاملة السورية ستشقُّ طريقها نحو انتزاع حقوقها المشروعة الاقتصادية والسياسية وخاصةً حقوقها الديمقراطية في التعبير عن تلك الحقوق**

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام

### وسطي الأجور ووسطي المعيشة فرق شاسع!

في دراستها الربعية «جريدة قاسيون» حول وسطي تكاليف المعيشة توصلت إلى رقم لهذه التكاليف اعتمدته عبر النشر في معظم المواقع والصفحات المهتمة بالشأن الاقتصادي والأوضاع المعيشية لمعظم السوريين المكتوين بنار الأسعار التي ترتفع مع كل ارتفاع للدولار وبعده لا تعود الأسعار إلى مواقعها السابقة التي كانت عليها قبل الارتفاع، بل تبقى متمترسة خلف تحصيناتها لتعاود الكرة مرة أخرى.

عندما نقول إن الفرق شاسع هذا يعني أغلبية الشعب السوري بمن فيهم العاملون بأجر يعيشون بحالة عوز وفقر شديدين، كون الأجور التي يتقاضونها تعادل من الجمل أذنه قياساً بتكاليف المعيشة التي تحلّق عالياً ولا تطالها حاجاتهم الأساسية، المضطرون إلى ضغط نفقاتها إلى الحدود القصوى، وهذه الحدود لا حدود لها، فهي بتقهقر مستمر طالما هناك من يتحكم بآليات استيرادها أو إنتاجها ومن ثم توزيعها.

الحكومة إزاء هذه الأوضاع تتحفنا ببياناتها وأرقامها المعلنة عن حجم الدعم عبر وسائل الإعلام والتي تقول لنا فيها إنها تدعم المواد الضرورية والأساسية وأنها تحارب الاحتكار وتحارب الفساد الكبير، ولكنّ العبرة إن صدَّقنا ما تقوله الحكومة بالنتائج التي سيلمسها الفقراء بمستوى معيشتهم والنتائج يعلمها القاصي والداني، وكذلك الدراسات الاقتصادية حول مستوى المعيشة وجهابذة الاقتصاد الحكومي يعلمون كذلك أن المستوى المعيشي لم يتحسن بالرغم من كل ما يقال إعلامياً، ولن يتحسن طالما مصادر عيشنا ممسوكة من قبل حفنة صغيرة ترعاها الحكومة، وتمدها بكل أسباب التملك لمفاتيح ما يحتاجه الناس في معيشتهم، وهي أي الحكومة تتخلى عن دورها في أن تكون ماسكة لزمام الوضع الاقتصادي من استيراد وتصنيع وتوزيع وهو أقصر الطرق على الأقل ليتحسن نسبياً الوضع المعيشي.

في البيان الذي أصدره الاتحاد العام لنقابات العمال بمناسبة بدء الدورة الانتخابية الـ 27 أنه سيسعى إلى تحسين الوضع المعيشي للطبقة العاملة من خلال أمرين، أولهما زيادة الأجور، وإذا كان هذا المطلب غير ممكن فإنهُ سيسعى إلى تحسين متممات الأجر، والأخيرة مرتبطة بقضايا كثيرة منها الحوافز الإنتاجية المرتبطة بالإنتاج وتحسنه، وهو مرهون بالمستقبل، ولكن قضية زيادة الأجور زيادة حقيقية تجاري الزيادة في تكاليف المعيشة مسألة لا تحتمل الخيارات المتبناة في تحسين الوضع المعيشي للعمال، والخيار الذي لابد أن يكون هو السبيل الكفيلة بانتزاع زيادة الأجور وسيقدر لكم العمال ذلك إن تم.

# عمال القطاع الخاص والنقابات

**تكونت النقابات بإرادة العمال نتيجة نضالات وتضحيات عديدة وكبيرة قدمتها الطبقة العاملة من أجل تكوين نقاباتها الحرة من أجل الدفاع عن حقوق ومطالب العمال المختلفة التي يسلبها أرباب العمل، وتحسين شروط وظروف العمل، وهي ليست حزباً سياسياً بصرف النظر إن كان بعض أعضائها ينتمون إلى أحزاب سياسية، فهي لجميع العمال بكل انتماءاتهم، وهي في طبيعة الحال ليس من أهدافها الوصول إلى السلطة. والعمال يجب أن تختارون ممثليهم بكلّ حرّية ومن ذلك تأتي أهمية استقلاليتها عن أجهزة الدولة والأحزاب، وهذا يساهم في تقوية النقابة في التفاوض نيابة عنهم، ومن واجب الدولة أن تؤمن لها الحماية الدستورية والقانونية المعبر عنها بالتشريعات الوطنية والدولية.**

■ نبيل عكام

تشكو الحركة النقابية اليوم من ضعف عدد المنتسبين إليها من عمال القطاع الخاص، رغم أن تعداد العمال في هذا القطاع يقارب ثلاثة أمثال عمال قطاع الدولة أو أكثر، والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا هذه الشريحة الكبيرة من الطبقة العاملة بعيدة عن الحركة النقابية؟ وما هي الطرق والأساليب التي تجذب هؤلاء العمال للانضواء في الحركة النقابية، التي من المفترض أن تكون صوتهم العالي من أجل حقوقهم؟، ومن المعروف أيضاً أن عمال الدولة لا ينتسبون إلى النقابات طواعية، بل بحكم العرف، فعند دخول العامل إلى أي موقع إنتاجي لدى الدولة يعتبر منتسباً للنقابة، وهو قد لا يعرف عن النقابة حتى بعض الخدمات التي تقدمها صناديق المساعدة الاجتماعية، مثل أية جمعية خيرية تقدم بعض المساعدات، وساهم هذا في طبيعة الحال في تهميش دور العمال وأضعف العلاقة بين العامل ونقابته، وانعكس بدوره على مجمل العمل النقابي، وخاصة في القطاع الخاص. أما قانون التنظيم النقابي الذي ينظم عمل النقابات وما هو الدور المنوط بها، فهو بعيد عنها وهذا يعود إلى احتواء أجهزة الدولة هذه النقابات، وتحديد أطر عملها بما فيها هيكليتها التنظيمية، بحيث تكون جزءاً من جهاز الدولة، وتعبر عن مصالحها في طار الطبقة العاملة عبر خطوط مرسومة لا يمكن أن تتجاوزها، وهذا نراه من شكل ومضمون مطالبها لحقوق العمال، وخاصة حقها بأجور مناسبة تلبي احتياجاتها المعيشية.

السؤال الكبير اليوم، وقد أنهت الحركة النقابية دورتها السادسة والعشرين لتبدأ دورة نقابية جديدة في ظل ظروف وواقع جديد من حياة البلاد كيف تعيد الحركة النقابية ثقة العمال بنقاباتهم وكيف تضع القطار على السكة الصحيحة، وخاصة عمال القطاع الخاص؟.

إنّ الإجابة عن هذا السؤال لا تتم من خلال الخطابات أو المذكرات والكتب، بل من خلال ما تقوم به النقابات من مواقف عملية تثبت فيها أنها المدافع الحقيقي عن حقوق العمال في القطاع الخاص، والتي في مقدمتها الأجور، وذلك من خلال المفاوضات الجماعية، وتحصيل أفضل الأجور التي لا يقل حدها الأدنى عن متوسط الحياة المعيشية، وضمان الزيادات الدورية... إلخ، وذلك باستخدامها أدواتها النضالية الحقيقية والفعالة. وأن يشعر العامل بأن النقابة هي المدافع الحقيقي عنه أمام صاحب العمل، وأنها تمثله تمثيلاً حقيقياً فمثل النقابة بالنسبة للعامل كمثل الشخص الموثوق به يلجأ إليه العمال عندما تتصرف الإدارة بشكل غير لائق مع العمال، وتعمل على احترامه وصون كرامته في مكان العمل، وكذلك تعمل على حماية وصحة وسلامة العمال من الأخطار والأمراض وإصابات العمل، من خلال الضغط المستمر على تحسين وتطوير قواعد الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية. النقابات العمالية هي شبكة مترابطة ومتضامنة عبر كل البلاد من خلال الاتحاد العام لنقابات العمال، ويمكنها استخدام ترابطها هذا عبر تضامن كافة العمال من أجل أي حق من حقوق العمال، وحل أية مشكلة من مشاكل العمال الكبرى باستخدام أدواتها النضالية الفعالة، والتي منها الإضراب. هكذا تتم إعادة الثقة إلى عمال القطاع الخاص واحتضانهم بحمايتهم، وتبني مطالبهم المشروعة وألاّ يكون الانحياز إلاّ لصالح حقوق العمال.

## الطبقة العاملة

### إضراب عمال يونيفرسال في مصر

يواصل العاملون في شركة يونيفرسال للصناعات الهندسية، اعتصامهم المفتوح، في مقرّ مصنع الأفران الرئيس في مدينة 6 أكتوبر، لمطالبة الشركة بصرف الرواتب المتأخرة منذ ثلاثة أشهر، وعدم صرف الحوافز. وكذلك لزيادة هذه الرواتب، وقد أخذ العمال قراراً بالاعتصام إلى أن توافق الشركة على صرف مستحقاتهم بشكل منتظم، خاصة في ظل ارتفاع تكلفة المعيشة وعدم القدرة على التأقلم مع الوضع الحالي، فيما يخصّ الرواتب سواء الأجر الأساس أو الحوافز. وقال العمال: إن الاعتصام سلمي ولا توجد أية أعمال تخريبية. ويُشار إلى أن الاعتصام يضم عمال مصنع الهندسية، والمعدنية، والمواسير وكل العمال المعتصمين حالياً في مصنع الأفران يونيفرسال يقدر بنحو 5 آلاف عامل.

### إضراب جزئي بشركة الشرقية للدخان بسبب تأخر صرف الحوافز..

دخل عمال الشركة الشرقية للدخان «إيسترن كومباني» في مصر- في إضراب جزئي، يوم الأربعاء 10/9 من الشهر الجاري، نتيجة لعدم استجابة مجلس الإدارة لمطالبهم، والتي تتضمن زيادة الحد الأدنى للحوافز بنسبة 75% وفتح سقف هذه الحوافز كما تضمنت المطالب زيادة نسبة طبيعة العمل وتثبيت العمال غير المثبتين وزيادة قيمة الوجبة الغذائية بنسبة 20% وتأمين وسائط النقل للعاملين، وقد وزع العمال بياناً بجميع مطالبهم، هذا وقد ارتفعت مبيعات الشركة خلال العام المالي 2018-2019، إلى 13,89 مليار جنيه، مقابل مبيعات بلغت 13,41 مليار جنيه في العام المقارن.

### إضراب جديد في اليونان

بدعوة من نقابات القطاع الخاص والنقل، تنديداً في مشروع قانون رفع القيود التنظيمية عن سوق العمل، نفّذ إضراب جديد لمدة 24 ساعة في اليونان يوم الأربعاء 9 /10 من الشهر الجاري، وهذا ثاني إضراب خلال أسبوع، احتجاجاً على إصلاحات تعتزم الحكومة تطبيقها. وتوقفت الحركة بين اليونان القارية وجزر بحر إيجه شرق وجزر البحر الإيوني «غرب» تنفيذاً لإضراب العمال، الذي دعت إليه نقابتهم وتوقف عن العمل العاملون في الباصات و«الترامواي»، وانضم اتحاد نقابات الصحافيين أيضاً إلى الحراك، كما انضمت المصارف أيضاً، فقد أغلقت أبوابها بالإضافة إلى سكك الحديد. ودعا اتحاد نقابات العاملين في القطاع الخاص «جي سي» إلى تظاهرات في وسط المدينة عند الظهر للتنديد بإلغاء العقود الجماعية والتحكم بالنقابات.

### إضراب عمال شركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية

أعلن عمال شركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية، إضراباً عن العمل يوم الأربعاء 9 /10 من الشهر الجاري، للمطالبة بصرف مكافآت الأرباح عن العام المالي الماضي. وعلى إثر ذلك أصدر وزير العمل قراراً بالتفاوض مع العمال وإدارة الشركة، وقالت إدارة الشركة إنه سيتم صرف هذه المكافآت للعمال. وتعمل شركة القاهرة للأدوية، وهي شركة تابعة للشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية، في إنتاج جميع أنواع الأدوية من الكبسولات ومستحضرات التجميل والمواد الكيماوية والخلاصات والأدوية البيطرية والمبيدات الحشرية وتعبئتها وتوزيعها والإتجار فيها، والتصنيع للغير ولدى الغير.

# ماركس «يقلب الطاولة» ويقول: العمل أبو الثروة وأمها

**يقول الأكاديميون الاقتصاديون عبر العالم: إن الأرض ورأس المال والعمل، يتشاركون في إنتاج البضائع والمنتجات في الاقتصاد العالمي.**

■ قاسيون

ويضعون رأس المال في مقدمة هذه «العناصر الرئيسة» الثلاثة، التي يعتبرها البعض مصدر قيمة البضاعة المنتجة، ويستنتجون بناء على ذلك: أنّ هذه المنتجات عندما تُباع في السوق، فإن النقد الناتج عن بيعها يوزع «بالعدل»: ليحصل الرأسمالي على الربح، وصاحب الأرض على حصة تسمى الريع، أما العمال فيحصلون كذلك الأمر على حقهم ومساهمتهم من خلال الأجر.

بهذا يعتبرون أن: «الجميع يساهم في الإنتاج بشكل متساوٍ، والجميع يحصل على حقه بالعدل عبر السوق».

إلّا أنّ رجلاً يدعى كارل ماركس، عاش بين 1820–1883 «قلب الطاولة» على هذه المفاهيم الخاطئة، وصاح في عام 1848: «يا عمال العالم اتحدوا».

ماركس، استند إلى اقتصاديين سابقين له كآدم سميث وريكاردو، بأن العمل هو مصدر القيمة، وهذه الحقيقة التي أثبتها علماء الاقتصاد السياسي الأوائل، أكملها ماركس باكتشافه لسر الاستغلال، وكان على العالم الرأسمالي أن يحاربه عليه، وأن يرتد الاقتصاديون لاحقاً ليتنكّروا لفكرة أنَّ العمل هو مصدر القيمة والثروة، ويعتبروا أن العمل ورأس المال مساهمان مشتركان يحصل كل منهما على حصة عادلة.

إن ماركس، أثبت أن هذه «العدالة» زائفة، وأن عملية الإنتاج الرأسمالي قائمة على استغلال العمل لصالح رأس المال.

### القيمة الزائدة وسر الاستغلال

تقول نظرية القيمة بالعمل: إن البضاعة المنتجة على مستوى المجتمع، وليكن رمزها W، مكونة من ثلاثة أجزاء، أولها: رأس المال الثابت ورمزه C وهو وسائل الإنتاج والمواد الأولية المستخدمة والمعدات وغيرها. وثانيها: هو رأس المال المتغير ورمزه V وهو مقدار العمل الحي الضروري لإنتاج بضائع وحاجات يستهلكها العمال ليجددوا قوة عملهم، ويستمروا على قيد العمل، ولهذا المقدار من العمل الضروري حد وسطي يتغير كلّما تقدم المستوى التكنولوجي للعملية الإنتاجية ككل، وأصبح إنتاج الحاجات الضرورية يتم بوقت أقصر، أما إضافة ماركس فكانت أن الجزء الثالث المكون للبضاعة هو ما سماه ماركس «القيمة الزائدة» ورمزها M ، وهي تعادل الإنتاج المنتج في ساعات العمل الإضافية عن وقت العمل الضروري، الذي يتيح إنتاج الحاجات الرئيسة، ومجمل هذه الساعات الإضافية، ينتج فيها العمال مجاناً إنتاجاً يستولي عليه مالك وسائل الإنتاج، وتتحول هذه القيمة الزائدة M إلى ربح للرأسمالي يحصل عليه بمجرد بيع بضاعته في السوق.

أي: إن ماركس يقول: إن العمال ينتجون الربح مجاناً، ويستولي عليه رأس المال، الذي يسعى إلى تشغيلهم ساعات عمل إضافية ليزيد إنتاج M العمال ينتجون ما يملكه الرأسمالي!.

العامل يستخدم الآلات والمعدات والمواد الأولية التي أنتجها عمال سابقون، وبدون استخدام العمال لها فإنها تبقى بلا قيمة، وهم من ينقلون قيمتها إلى البضاعة الجديدة، فيصبح الحديد واللوحات الإلكترونية والمحركات آلة، ويصبح القمح والنار الموقدة في الفرن، والفرن ذاته خبزاً. فحتى لو كان الرأسمالي هو من يشتري هذه المعدات والآلات والمواد الأولية، فهذا لا يعني أنه قد أنتجها، بل هو يمتلكها فقط، ولا معنى لامتلاكه لها إذا لم يستخدمها العمال. العمال ينتجون ما يستهلكونه!

**إن العمال ينتجون أجورهم التي يعطيهم إياها الرأسمالي والذي لا يعيدها للعمال كاملة، بل منقوصة ليكون الأجر أقل من الحاجات الضرورية ويستولي الرأسمالي على الجزء المتبقي.**

كما أن العمال هم من ينتجون V بضائع تعادل قيمتها حاجاتهم الضرورية لاستمرارهم، أي: لتجديد قوة عملهم، وهذا يعني عملياً: أن العمال ينتجون أجورهم التي يعطيهم إياها الرأسمالي، والذي لا يعيدها للعمال كاملة، بل منقوصة ليكون الأجر أقل من الحاجات الضرورية، ويستولي الرأسمالي على الجزء المتبقي.

### العمال ينتجون ربح الرأسمالي؟

يضاف إلى ذلك، أن العمال على مستوى الاقتصاد الوطني والعالمي ككل، وخلال أيام وساعات عملهم الإنتاجي، يعملون أغلب ساعاتهم لإنتاج الربح! فهم ينتجون بضائع تعادل حاجاتهم الضرورية خلال ساعات قليلة من يوم العمل، والوقت الفائض كله ينتجون فيه بضائع عندما تباع في السوق تعود على الرأسمالي بالربح.

### بعد أكثر من 130 عاماً.. «ماركس كان على حق»

استنتج ماركس: أن العمل البشري الحي في العمليات الإنتاجية، يستخدم الآلات والمعدات وينقل قيمتها إلى البضاعة الجديدة، وينتج بضائع تزيد عن أجره، وبضائع هي ربح صاف للرأسمالي. لذلك فإن العمل هو مصدر القيمة الزائدة للمنتجات العالمية كلها، ومصدر الثروة الاجتماعية ككل. أما مالكو وسائل الإنتاج الرأسماليون، ومالكو الأراضي، ومالكو الثروات الطائلة في المصارف والبنوك، هؤلاء كلهم يحصلون على ربحهم من إنتاج العمال، ومن ساعات عملهم الفائضة، أي: أنهم يستولون على الجزء الأكبر من الثروة الاجتماعية التي لا يساهمون في إنتاجها.

إن ماركس اكتشف قانون الاستغلال في الرأسمالية، واكتشف القوانين الإضافية التي تقول: إن هذا النموذج الاستغلالي غير قابل للاستمرار، وهو محكوم بالزوال. ولأنه اكتشف هذا وذاك، يهاجمه «مفكرو رأس المال» عبر العالم، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالعالم الرأسمالي اليوم، والتي تدفع القلة المحتكرة للثروة الاجتماعية، نحو إشعال الحروب خوفاً من التغيير القادم، هذه الأزمة تعيد الاعتبار لهذا المفكر الثائر، ليقول كل من يقرأ التغيرات ويسعى نحو العدالة وإنهاء الاستغلال: «ماركس كان على حق».

# شريك المي ما بيخسر ويمكن أن يخسر!

**ناقشت الحكومة في جلستها الأخيرة مشروع إنشاء معمل لتعبئة المياه من نبع الفوار في محافظة القنيطرة، حيث طُلب من الوزراء تقديم دراسات للجدوى الاقتصادية لمثل هكذا مشروع، ليصار إلى اتخاذ القرار المناسب على ضوء ما يقدمه الوزراء المعنيون في هذه الأمور.**

■ مالك أحمد

بهذا الخصوص، وبدون أدنى شكوك لسنا ضد إقامة معامل، ولكن بالمقابل نتساءل أية معامل مفترض أن تقام في مثل ظروف بلدنا؟ خاصةً وأن هناك العديد من المعامل الشبيهة يمكن تطويرها ورفع إنتاجيتها لتغطي الحاجات، حيث توجد مئات المعامل التي تعطي قيمة مضافة وتشغل الآلاف من اليد العاملة سواء في الصناعة أو في مجال الزراعة، ولكنها تحتاج إلى أموال من أجل ترميمها وإعادة تدوير خطوطها الإنتاجية، وهذا إن تم فإن جدواه الاقتصادية ستعود بالنفع على الاقتصاد واليد العاملة على السواء، كما تجدر الاشارة إلى امكانية إقامة مشاريع أخرى في نفس المحافظة معتمدة على ما تنتجه من مواد أولية أيضاً، حيث تكون نتائجها على التنمية أكبر، ناهيك عن تأثيرها المباشر على مستوى تشغيل اليد العاملة، سواء المهنية منها أم الزراعية، وتحقق قيمة مضافة يكون مردودها على الاقتصاد والخزينة مهماً.

مع عدم التقليل من أهمية مشروع إنشاء معمل لتعبئة المياه، فإن ظروفنا الحالية تفرض الاستثمار في الانتاج الحقيقي في الاقتصاد الزراعي الصناعي، لكسر حالة الحصار الجائر المفروض على شعبنا، ولتحقيق نسب نمو تؤمن التنمية الفعلية.

# مرة أخرى: تعديل أم تغيير؟

**تعود النغمة التي استمر العزف عليها مدة عامين، «تعديل أم تغيير»، إلى التصاعد بشكل تدريجي مع اقتراب موعد انعقاد الاجتماع الأول للجنة الدستورية السورية...**

■ عماد طحان

على الرغم من أنّ مواقف المتشددين من الطرفين قد كشفت نفسها، وكشفت تشددها السابق، عبر اعترافها هي نفسها بأن «النقاش» حول المسألة، قد يكون نافلاً، لأنّ التعديل قد يؤدي إلى تغيير، في الوقت الذي لم ينس فيه السوريون بعد إصرار كل منهما بشكل صارم على رأيه طوال السنتين الماضيتين في وجه الرأي الآخر، وصولاً إلى تحويل كل من الرأيين إلى شرط مسبق على تشكيل اللجنة؛ فمن جهة النظام جرى الإصرار على أن وظيفة اللجنة ستنحصر في تعديل دستور 2012، ومن جهة المعارضة جرى الإصرار على أنّ وظيفة اللجنة هي كتابة مُسوّدة دستور جديد، وبغض النظر عن دستور 2012. وحين لم يعد ممكناً منع تشكيل اللجنة، بأن تشكلت فعلاً، بات من الضروري أن يعتبر كل طرف أن ما جرى هو «انتصار تاريخي» لمصلحته في وجه الطرف الآخر، وضمناً جرت محاولة التراجع عن المواقف السابقة، ولكن مؤقتاً.

### تحديدٌ مُتبصِّر

هذه الأيام، ومع اقتراب انعقاد الاجتماع الأول، وانتهاء الصدمة الأولى لعملية تشكيل اللجنة، وما فرضته من تصريحات «لطيفة ومرنة»، بدأت العودة التدريجية للغة السابقة، بما يشير إلى نوايا تعطيلية لدى المتشددين من الطرفين.

لم ينفع مع المتشددين التحديد المُتبصر الذي جاء في بيان سوتشي الختامي، والذي قال بـ«إصلاح دستوري» لا بتعديل ولا بتغيير، تاركاً الباب للسوريين أنفسهم، وفي إطار حوارهم المباشر، أن يصلوا إلى تفسيرهم الخاص للمسألة، فالإصلاح الدستوري يسمح بالذهاب في كلا الاتجاهين، وفق ما يتم الاتفاق عليه على أساس النقاش المباشر والملموس.

إنّ إمكانية التوافق بين السوريين ضمن اللجنة الدستورية هي إمكانية واقعية رغم كل الإرادات التعطيلية؛ فالظّرف الدولي يسمح، والإقليمي يسمح، والداخلي يسمح، بل إنّ الأزمة الإنسانية العميقة بأبعادها المختلفة، وخاصة بما يتعلق باللاجئين ومعاناتهم العميقة، كلّ ذلك يدفع ويضغط باتجاه ضرورة التوافق وتجاوز الخلافات الشكلية، عبر التنازلات المتبادلة ليس من المعارضة للنظام أو من النظام للمعارضة، بل من كليهما لمصلحة الشعب السوري.

حين يبدأ النقاش الملموس، سرعان ما ستختفي هذه المسألة الشكلية أصلاً، ليحتل مكانها التفكير المشترك العميق بأية سورية جديدة يريدها السوريون، وتالياً، أي الآليات الدستورية يمكنها ضمان ذلك.

### نقاش المضامين

إنّ ما هو أهم من نقاش عقيم وتعطيلي حول «تغيير أم تعديل»، هو الذهاب إلى عمق المسألة في الإصلاح الدستوري؛ أي تحديد مجموعة المسائل التي يجب أن يتمحور حولها النقاش، وبين هذه المسائل مثلاً لا حصراً:

– إعادة توزيع الصلاحيات بين مختلف السلطات.

– علاقة اللامركزية بالمركزية في الظروف السورية الملموسة.

– الشكل الملموس لممارسة سلطة الشعب عبر الانتخابات على مختلف المستويات، أي ما هو النظام الانتخابي مثلاً للسلطة التشريعية؟ هل سيبقى النظام القديم الذي يعمل نفسه منذ الخمسينات، أم نذهب إلى نظام جديد يضمن تحقيق سلطة الشعب فعلاً لا قولاً...؟

إنّ التعامل مع المسألة بعقلية وطنية حريصة على الدم السوري وعلى المستقبل السوري، هو الطريق الإلزامي الوحيد لاستخدام اللجنة الدستورية بشكل فعلي كمفتاح للحل، وكمفتاح لممارسة الشعب السوري لحقه في تقرير مصيره بنفسه...

# «الدستورية»... لا مفرّ من التوافق

**تدور أحاديث وتكهنات مختلفة عن الكيفية التي يمكن للجنة الدستورية السورية أن تعمل وفقها، وبالذات حول إمكانية تحقيقها للنتائج المرجوة.**

■ مهند دليقان

في السياق، فإنّ رأياً عاماً تجري تغذيته من اتجاهات مختلفة، يسود على كل الآراء، وهو ذلك القائل بأنّ اللجنة ستتحول إلى ساحة مبارزة طويلة الأمد، وإلى أداة لتضييع الوقت.

يستند أصحاب هذا الرأي ومروجوه والمقتنعون به، إلى مسألتين واضحتين، الأولى هي غياب الإرادة الوطنية الحقيقية لدى أطراف وجهات متشددة سورية من الطرفين، انعكست بشكل واضح في سلوكها ومواقفها وتصريحاتها طوال السنوات الماضية، وحتى اللحظة، «رغم الموافقة الشكلية «الاضطرارية» وما ترافق معها من تصريحات «إيجابية» يكاد لا يخلو أي منها من سلبية واضحة وتهديدات مبطنة تعكس النوايا». المسألة الثانية هي آلية عمل اللجنة المحكومة بالتوافق وبنسبة تصويت عالية هي 75% لتمرير أية مادة في حال عدم الوصول إلى التوافق؛ بما أنّ ثلث النظام يتكون من 50 عضواً، وثلث المعارضة أيضاً يتكون من 50 عضواً، وهذا يعني أن أياً منهما يستطيع لعب دور الثلث المعطل لأي اتفاق إذا جرى التصويت بشكل «منضبط».

### الضغوط الدولية

ينحو بعض «المتفائلين» من أصحاب الرأي السابق، إلى «إبقاء طاقة فرج» عبر التعويل على الضغوطات الدولية كمفتاح للتوافق، أي أنهم ينطلقون من مسلّمة في أذهانهم أنّ السوريين عاجزون عن التوافق فيما بينهم، وهذا الرأي نفسه يمكن سماعه من أعضاء في اللجنة نفسها ممن يمكن حسابهم دون صعوبة على المتشددين الذين طالما رفضوا اللجنة والحل السياسي ككل، والآن يعلنون موافقتهم مضطرين.

حقيقة الأمر، أنّ أولئك الذين يريدون تعطيل العمل، سواء من داخل اللجنة أو من خارجها، لن يطول بهم الأمر حتى يتم تحييد تأثيرهم المعطّل، بطريقة أو بأخرى، لأنّ اللجنة ستتابع عملها رغم كل محاولات العرقلة، هذا من جهة.

من الجهة الأخرى، فإنّ السوريين حين يجتمعون لنقاش مسألة وطنية بامتياز، وتخص مستقبل سورية لعقود لاحقة، بحيث تعلو فوق أي اصطفاف سياسي آني، فإنهم سيجدون الطرق للوصول إلى التفاهم فيما بينهم، وما سيجري فعلياً هو أنّ الاصطفافات الحالية الحادة، ستتغير مرات ومرات على أساس كل قضية ملموسة سيجري طرحها خلال العمل الدستوري؛ فمثلاً حين الوقوف على مسائل من طراز هوية الدولة السورية بمعناها الواسع بما في ذلك مسائل المواطنة المتساوية والعلو فوق الانتماءات القومية والطائفية وإلخ، فإنّ خطوط الفصل الواضحة اليوم ستتغير بحدة ليجد أعضاء في اللجنة من الأثلاث الثلاثة أنفسهم في صفّ واحد في نقاش عميق مع صف ثانٍ عابر هو الآخر للأثلاث الثلاثة. كذلك الأمر مع مسائل اللامركزية الإدارية وطبيعة الصلاحيات المختلفة للشخوص والمؤسسات، وكيفية فصل السلطات، وإلخ من قضايا.

المهم في المسألة، أنّ أمام السوريين اليوم فرصة حقيقية لتولي زمام الأمور بأنفسهم، وعليهم أن يبذلوا الجهد الأقصى في محاولة الوصول إلى توافقات فيما بينهم، وهذا أمر ليس ممكناً فحسب، بل وضرورياً ولا مفر منه، وضمن توقيتات غير مفتوحة...

# بيان.. لا للعدوان التركي نعم للحل السياسي

حزب الإرادة الشعبية
People's Will Party

**بدأت تركيا اليوم عدوانها السافر على شمال شرق سورية تحت ذريعة حماية أمنها القومي، واستناداً إلى تهويلها المستمر «للخطر الكردي».**

إننا في حزب الإرادة الشعبية، ندين هذا العدوان الذي لا يمكن لأي سبب أن يبرره، وندعو إلى وقفه فوراً، وإلى الالتزام بالعمل ضمن صيغة أستانا وضمن أطر القانون الدولي.

إن الوجود الأمريكي على الأرض السورية، كان ولا يزال وجوداً غير شرعي ينبغي إنهاؤه، وإن التحريض الأمريكي للأتراك للدخول إلى الشمال الشرقي السوري بشكل جزئي، هو تحريض المقصود منه إثارة البلبلة حول عملية الحل السياسي التي تقف الآن على عتبة الاجتماع الأول القريب للجنة الدستورية السورية.

إن مختلف أنواع الأزمات والاختلافات بين الأطراف السورية، بما في ذلك القضية الكردية يجب حلها في إطار الحوار السوري والعملية السياسية التي ينظمها القرار الدولي 2254، وذلك هو الطريق الوحيد للحفاظ على وحدة الأراضي السورية وسيادتها، ولا يمكن القبول بأي شكل من الأشكال باستمرار هذا العدوان الذي ينبغي أن يتوقف فوراً وبلا أي إبطاء.

إن الشعب السوري لن يقبل بأي احتلال كان، وسيقاومه كما فعل طوال تاريخه.

حزب الإرادة الشعبية
9 تشرين الأول 2019

جبهة التغيير والتحرير

## بيان من جبهة التغيير والتحرير حول العدوان التركي

تستمر تركيا لليوم الثاني بعدوانها على شمال شرق سورية مستخدمة ذرائع مختلفة على رأسها «حماية أمنها القومي».

إننا في جبهة التغيير والتحرير ندين هذا العدوان السافر وغير القابل للتبرير بأي شكل، وتحت أية ذريعة كانت، ونطالب بوقفه الفوري مذكّرين بأن التاريخ العريق للشعب السوري لا يدع مجالاً للشك بأنه سيقاوم أي عدوان وأي احتلال لأي جزء من أراضيه، بغض النظر عن اختلافاته السياسية الداخلية.

إن الجبهة، وإذ تدين هذا العدوان، فإنّها تدعو إلى عدم الغفول ولو للحظة عن التحريض والدفع الأمريكي تجاهه، والذي تسعى واشنطن من خلاله إلى إبطاء التقدم الذي جرى إنجازه عبر مسار أستانا، سعياً وراء استمرار الكارثة، وفي إطار التعويض عن الانخفاض النوعي لوزن الغرب في المسألة السورية.

إن الشعب السوري الساعي للخروج من أزمته العميقة عبر الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254، لن يحيد عن وجهته هذه، وفي الوقت نفسه، فإنه لم ولن يقبل بأي احتلال كان، وسيقاومه كما فعل طوال تاريخه.

جبهة التغيير والتحرير
10 تشرين الأول 2019

# بيان من لجنة محافظة الحسكة في حزب الإرادة الشعبية

ازداد توتر الوضع في الشمال السوري خلال اليومين الماضيين، في ظل التهديدات التركية المتصاعدة منذ فترة بالتدخل العسكري في الأراضي السورية، بذريعة حماية أمنها القومي، وجاء التخبُّط الأمريكي في ظل الانسحاب، الذي تجلى من خلال التصريحات المتناقضة لأركان الإدارة الأمريكية لتزيد من تعقيد الوضع، وتخلط الأوراق، وترفع منسوب التوتر، على مختلف المستويات، وبين كل الأطراف.

إن ما يحدث على الحدود السورية التركية، خلال هذه الأيام، يؤكد مرة أخرى على جملة حقائق، وهي:

– ضرورة الحوار المباشر بين الأطراف السورية، والوصول إلى تفاهمات بما يؤدي إلى توحيد السوريين والعمل معاً، لإنهاء كل أشكال الوجود الأجنبي في شمال البلاد، ومواجهة أي تدخل تركي تحت أية ذريعة كانت.

– إن الثقة بالطرف الأمريكي، كانت وما تزال وهماً، وقبضاً للريح، بسبب طبيعته العدوانية، ناهيك عن أنَّ الولايات المتحدة في ظل تراجعها، وفي ظل انقسام الإدارة الأمريكية، لن تترك وراءها إلا الفوضى، التي دفع وسيدفع ثمنها السوريون بغض النظر عن انتماءاتهم واصطفافاتهم.

– السعي إلى تمثيل تيار الإدارة الذاتية في صياغة الدستور، لتأمين طرح مختلف وجهات النظر، والوصول إلى توافقات بين السوريين، على أساس القرار 2254، بما فيها حل المسألة الكردية، في إطار وحدة البلاد.

لجنة محافظة الحسكة لحزب الإرادة الشعبية
2019\10\9

## بيان الخارجية الروسية حول لقاء بوغدانوف - جميل

التقى الممثل الخاص للرئيس الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، ونائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، برئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، والقيادي في جبهة التغيير والتحرير، قدري جميل في 2019/10/12.

ناقش الجانبان تطورات الوضع السياسي والعسكري في سورية، بما في ذلك في الشمال الشرقي من البلاد، وكذلك قضايا التسوية السياسية للأزمة السورية مع التركيز على مهمة تأسيس عمل مستقر للجنة الدستورية، وفقاً لقرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي وقرار مجلس الأمن الدولي 2254.

# بين ارتهان الشوفينيّين ووطنية الأمميّن

**«الموقف الأممي يرفع الشعور الوطني إلى أعلى درجاته» – خالد بكداش.**

■ د.اسامة دليقان

ما أحوجنا اليوم إلى هذه البوصلة الأممية–الوطنية الأصيلة، حيث للشعوب خياراتها التي يستحثّها مزيجٌ من حسّها الطبقي العفوي وتجاربها الملموسة الصاقلة لوعيها، لمعرفة مَن هم أعداؤها، ومَن هم مستغلّوها، ومَن هم أصدقاؤها.

كذلك أثناء الهجمة الإمبريالية الشرسة على وطنه الصين، قال ماو تسي تونغ «هل يمكن للشيوعيّ، وهو أمميّ، أن يكون وطنياً في الوقت ذاته؟ إننا نرى أنّ ذلك أمرٌ ممكن، بل هو أمر واجب كذلك. إنّ مضمون الوطنية تحدِّدُه الظروف التاريخية. فثمّة «وطنية» المعتدين اليابانيين، و«وطنية» هتلر، وثمّة وطنيّتنا نحن»، وقال أيضاً: «إنّ اللينينية ترى أنّ الثورة العالمية لا يمكن أن تنتصر إلا إذا أيَّدت البروليتاريا في البلدان الرأسمالية نضالات التحرر التي تخوضها شعوب المستعمرات وشبه المستعمرات... وهذا هو السبيل الوحيد للإطاحة بالإمبريالية وتحرير أمتنا وشعبنا وتحرير سائر الأمم والشعوب في العالَم. تلك هي أمميتنا، هي الأممية التي نستعين بها في مكافحة القومية الضيقة والوطنية الضيقة».

إنّ ذلك النوع من القيادات «القومية الضيقة»، وعبر التاريخ عموماً، وفي منطقتنا أيضاً «سواء كانت عربية أو كردية أو تركية أو من أية قومية كانت» كما القيادات المتعصبة دينياً وطائفياً، ليست سوى أشكال ضمن هرمية منظومة سلطة رأس المال الإمبريالي، الذي رأسه هو الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك فإن أوراق عباد الشمس الكاشفة لدرجة الوطنية الحقيقية والأممية الحقيقية ينبغي أن تقيس درجة الحزم في الموقف الفعلي بالممارسة «وليس اللفظي» لأية جهة في هذا العالَم، ضدّ الأمريكان والصهاينة ومن لفّ لفّهم.

وبالخاص السوري، تتعرّى وتنكشف المواقف والنوايا حالما ننظر في التفاصيل المحدِّدة لمدى حقيقة أو زيف العداء للإمبريالية والصهيونية، ويتصدرّها النقاط التالية «مع ترابطها»:

أولاً: الموقف العملي من الحلّ السياسي للأزمة ومدى الالتزام بتطبيقه الكامل: القرار 2254 ومقررات سوتشي وأستانا، وإلى أية درجة يتمّ تسهيل أو عرقلة بدء عمل اللجنة الدستورية، وهل يتم السعي بصدق لإيجاد طريقة ما للتدارك اللاحق للعيب الذي حصل باستثناء مَن لم يمثّلوا فيها من قوى يجب تمثيلها؟ ألا يتمّ التذرُّع المتبادل بمواقف ترتدي شكلاً «قومياً ضيّقاً» متبادلاً، إنْ لم نقلْ وللأسف «شوفينيّاً» متبادلاً، لعرقلة بدء عمل اللجنة، أملاً بالهروب من الحل السياسي؟ فهلّا يسرع متخذو تلك الذرائع إلى تصحيح مواقفهم والتنازل عمّا هو ضَيّق من أجل الواسع والجامع والموحِّد الشعبي الوطني الضامن الحقيقي ضدّ أي تقسيم وتفتيت؟

ثانياً: بالعامّ العالمي «وينطبق على السوري أيضاً» ما هو الموقف من روسيا الصاعدة؟ الذين بدلاً من الاستفادة من الارتفاع المتزايد للوزن العالمي المتزايد لروسيا والصين وقوى العالم الجديد، والبناء على تلك المساحات المصلحية المتقاطعة المشتركة بين شعبنا وبين هذه القوى، ما زالوا يصرّون على تصنيفها «إمبريالية» أي «عدوّة»، أو يساوون بينها وبين الإمبريالية الأمريكية–الغربية، الأمر الذي يصب أيضاً في تصنيفها «عدوّة» «ولا مجال هنا للخوض بالتفاصيل الاقتصادية– السياسية والجيوستراتيجية الأعمق، على أهميتها، والتي يمكن الرجوع إليها بدراسات وتحليلات قاسيون وحزب الإرادة الشعبية لهذه المسألة» – هؤلاء إما يرتكبون خطأ علمياً وسياسياً فادحاً حتى لو كانت نواياهم طيبة، «لأن الطريق إلى جهنم معبّدة بالنوايا الطيبة»، أو أنهم أتباعٌ، صراحةً أو مواربةً، للإمبريالية وسيكون من الطبيعي جداً، في حالة هذه الفئة الأخيرة، ومن مصلحتها، هذا الخلط الذي تُبنى عليه رهانات خطيرة ومواقف سياسية قاتلة تذهب ضحيتها مصالح الشعوب ودماؤها، كما أثبتت التجارب المريرة.

**إن هذه المرحلة التاريخية وما يليها تشهد سقوط «القومية الضيقة» «أو الشوفينية» وجميع أشكال التعصب الأخرى التي لم تؤدِّ ولن تؤدّي سوى إلى مزيد من شق صفوف الشعوب وكادحيها**

ثالثاً: ورقة عباد الشمس الاقتصادية–الاجتماعية، وعند أيّ سنتيمتر «من 0 إلى 10» من المسطرة العلمية لقياس درجة معاداة الإمبريالية والصهيونية يمكننا تصنيف الذين لا يزالون يُمعنون في إدارة «اقتصاد الحرب» «كما في «السَلَم» منذ ما قبل 2011» لبلدنا الذي فيه منذ سنوات احتلالٌ أمريكي مباشر «والآن مع احتلال تركي مباشر» عبر مزيد من الارتباط بالمحتلّ وبعملته الدولار والتطبيق الأمين لنهجه وبرنامجه الاقتصادي الليبرالية الجديدة «اقتصاد السوق الاجتماعي الإمبريالي»؟!

وكخلاصة: ليس في بلدنا فقط، بل ويمكن القول بشكل عام إن هذه المرحلة التاريخية وما يليها تشهد سقوط «القومية الضيقة» «أو الشوفينية»، وجميع أشكال التعصب الأخرى، التي لم تؤدِّ، ولن تؤدّي سوى إلى مزيد من شق صفوف الشعوب وكادحيها وتفتيتهم على أسس اختلافات ثانوية وعلى حساب التناقض الأساس الطبقي، وتمظهره الوطني العام ضدّ الإمبرياليين وأحلافهم، وبالمقابل، تشهد هذه المرحلة التاريخية صعود الوطنية الحقيقية والأممية الحقيقية والتضامن بين الشعوب، والتي هي الأمل الوحيد للبشرية إلى خلاصها ذي الأفق الاشتراكي ثم الشيوعي. ويمكن لـ «اتحاد شعوب الشرق العظيم» من قزوين إلى المتوسط، الذي تزداد مؤشراته الجنينية، أن يكون خطوة انتقالية حاسمة نحو هذا الهدف.

# لإنهاء العدوان التركي... مبادرتان متعاكستان!

**يدخل العدوان التركي على الشمال السوري، مع كتابة هذه السطور، يومه الرابع على التوالي، متسبباً بوقوع عدد غير واضح حتى الآن من الشهداء من مقاتلين ومدنيين، ولكنه بالعشرات على الأقل، وقد يصل إلى المئات، إضافة إلى موجة من النازحين جنوباً بعشرات الآلاف.**

■ سعد صائب

ترافق العدوان مع موجة مواقف دولية رافضة للعدوان، تشابهت في شكلها رغم الاختلاف العميق في مضمونها؛ فليس مستغرباً مثلاً أنّ الدول العربية عقدت قمة استثنائية للجامعة العربية، وأطلقت جملة تصريحات حادة اللهجة ضد تركيا وعدوانها، وهي الدول ذاتها التي لم تُدِن سابقاً أو حالياً الاحتلال الأمريكي لأجزاء من الأرض السورية، بل إن عدداً كبيراً منها لم يجرؤ على انتقاده حتى. ويدور الكلام هنا بشكل أساس عن دول الخليج العربي.

إضافة إلى التنافس الإقليمي الحادّ مع تركيا، وفي ملفات عديدة ضمن المنطقة، فإنّ التنافس في الملف السوري يأخذ شكلاً أكثر حدة ووضوحاً، فتناول تركيا والهجوم عليها من جانب بعض الدول العربية، المقصود منه مباشرة هو الهجوم على صيغة أستانا وما حققته حتى الآن على الأرض وفي السياسة في إطار حلّ الأزمة السورية، على حساب المجموعة المصغرة الغربية بقيادتها الأمريكية.

أبعد من ذلك، إنّ العدوان التركي إذ ترافق مع دفع القوات الأمريكية بعيداً عن الحدود السورية التركية، مع إشارات متكررة وواضحة من ترامب بعزمه على الانسحاب الكامل من سورية، ومع دخول الروس المباشر على خط الوساطة لإنهاء العدوان، يشير وضوحاً إلى أنّ النتيجة النهائية قد بدأت بالتبلور: خروج نهائي للأمريكي، يليه انسحاب تركي ضمن آجال قريبة، بالتوازي مع انتشار الجيش السوري على الحدود على أساس وساطة روسية...

### ما الذي يريده الأمريكي؟

لم يكن العدوان ليبدأ دون موافقة أمريكية، ودون انسحاب جزئي للأمريكي بعيداً عن مناطق المعارك، والهدف الواضح والمباشر لهذا «الضوء الأخضر»، هو الدفع نحو إحداث هزة في الأوضاع الميدانية في سورية على أبواب بدء أول خطوة حقيقية في الحل السياسي، أي اللجنة الدستورية، والتي جرى تشكيلها عملياً بالضد من الإرادة الغربية، ومن إرادة المجموعة المصغرة، وأثبتت أنّ الدور الريادي في حل الأزمة السورية بات حصرياً لثلاثي أستانا.

بكلام آخر، فإنّ الأمريكي يسعى بضوئه الأخضر إلى إحداث اضطراب في صفوف الثلاثي، بالتوازي مع محاولة إظهار دوره الجديد: «يمكننا أن نخرّب إذا لم نكن شريكاً».

ولكن حتى إمكانية التخريب هذه، تبقى محدودة في إطار توازن القوى الفعلي، لا في الساحة السورية فحسب، بل وفي الساحة الإقليمية والدولية، وهذا التوازن بات راجحاً بشكل لا لبس فيه ضد المصلحة الأمريكية.

استكمال «التخريب الأمريكي» هو الدفع باتجاه «حوار بين الأتراك والكرد» في محاولة لاستباق المبادرة الروسية لحوار بين الحكومة السورية والكرد من جهة، ولحل المسألة بحوار بين الحكومة السورية والتركية من جهة أخرى... أي إنّ واشنطن تسعى إلى الحفاظ على الانقسام السوري الداخلي وإبقاء المنطقة الشمالية الشرقية معزولة عن بقية سورية لاستخدامها كأداة لتهديد أي حل شامل، كما تسعى إلى منع ثلاثي أستانا من تسوية الأوضاع الإقليمية على أساس الحوار المباشر بين الدول.

### ما الذي يريده الروسي؟

مقابل الموقف الأمريكي، فإنّ الموقف الروسي دعا إلى حوار بين الحكومة السورية وقوى الشمال الشرقي في سورية، وكذلك إلى حوار بين الحكومتين السورية والتركية، مع الإصرار على خروج كل القوى الأجنبية من سورية، بالتوازي مع تكثيف العمل باتجاه عودة سورية لاحتلال مقعدها في جامعة الدول العربية في إطار تسوية الأوضاع الإقليمية الشامل.

إنّ الدفع باتجاه توافق شامل في المنطقة على ضرورة إخراج الأمريكي من جهة، وحل المشاكل البينية على أساس القانون الدولي من جهة أخرى، هو الطريق الوحيد لإنهاء الأزمات المختلفة في المنطقة، وهو ما تسير إليه الأمور هذه الأيام، رغماً عن إرادة الأمريكي التعطيلية، ورغماً عن الاتجاه العدواني لتركيا، والانتهازي لدول أخرى تقف ضد العدوان لا دفاعاً عن سورية، بل كرهاً لتركيا...

# العدوان التركي

**بدأ العدوان التركي على سورية عبر ضربات جوية ونيران مدفعية على المناطق والقرى الحدودية، حيث جرت عدة انفجارات في بلدة «رأس العين» إثر ذلك، وأكدت «قسد» ارتقاء شهيدين جراء القصف التركي، فيما أفادت وكالة «سانا» أن العدوان التركي استهدف قرى «الأسدية وبيير نوح» شرقي رأس العين، ثم امتد إلى بلدة «عين عيسى» بريف الرقة الشمالي، كما استهدف القصف التركي ريف القامشلي الشرقي، وقد شملت العملية العسكرية مناطق «تل جهان وتل أبيض وقرية زورافة بالقحطانية وسد المنصورة وقرية الاسماعيلية وقرية خراب رشك بالمالكية»، حيث بدأت ومنذ اليوم الأول جراء كل هذه الأحداث حركة نزوح كبيرة للأهالي من هذه المناطق وتحديداً من مدينة رأس العين بعد تركز القصف التركي فيها على قرى «علوك ونستل والعزيزية وبئر نوح ومشرافة والصوامع وحي الصناعة» في ريف الحسكة.**

■ قاسيون

بالمقابل وردت أخبار غير مؤكدة عن سقوط 6 صواريخ أطلقت من مدينة القامشلي السورية في مدينة نصيبين التركية الحدودة. وأكدت «قسد» توقيف عملياتها ضد تنظيم «داعش» جراء العدوان التركي.

### الأربعاء، 9 تشرين الأول

ثم وفي اليوم الأول بعد تمهيد القصف الجوي والمدفعي، أعلنت تركيا بدء إطلاق قواتها «هجوماً برياً» في منطقة شرق الفرات في سورية بالتعاون مع ما يسمى «الجيش السوري الحر»، حيث جرت اشتباكات بين «قسد» والقوات التركية على الحدود بين البلدين، تبعها إعلان بيان عن مركز «قسد» الإعلامي حول بدء العدوان التركي والفصائل الموالية له بالهجوم على مدينة «تل أبيض». جرى أيضاً قصف تركي على مدينة «عين العرب/كوباني» والدرباسية وديريك ومارع وقرى محيطة في ريف حلب.
كانت حصيلة الشهداء «المُعلنة إعلامياً» 8، من بينهم 5 مدنيين، وإصابة عشرات آخرين ونزوح الآلاف.

### الخميس، 10 تشرين الأول

بدأ اليوم بإعلان من وزارة الدفاع التركية فجر الخميس أن وحدات من القوات الخاصة تواصل تقدمها في منطقة شرق الفرات، وأزال الجيش التركي الجدار العازل مقابل بلدة تل حلف الأثرية غرب مدينة رأس العين تمهيداً للتوغل فيها، وأعلنت «قسد» مقتل 5 عناصر من الفصائل الموالية للجيش التركية أثناء تصديها لمحاولة التوغل تلك، بالإضافة لتدمير 4 دبابات تركية، كما أعلنت عن إسقاط طائرة استطلاع تركية دون طيار في محور قرية القحطانية.
وقد أفادت وكالة «سانا» في هذا اليوم بانسحاب قرابة 50 جندياً أمريكياً من محافظة الحسكة عبر معبر سيمالكا المائي مع العراق. ثم أعلن عن تمكن القوات التركية والفصائل الموالية لها من السيطرة على 11 قرية في منطقة شرق الفرات، وادّعت وزارة الدفاع التركية «تحييد» ما مجموعه 228 مقاتلاً من قسد مع نهاية اليوم.

### الجمعة، 11 تشرين الأول

أعلنت وزارة الدفاع التركية مقتل جندي تركي وإصابة 3 آخرين، جراء الاشتباكات الجارية، وأعلنت «قسد» سقوط 3 من مقاتليها مقابل 5 من الجنود الأتراك و22 من الفصائل الموالية للجيش التركي، وأعلن الهلال الأحمر الكردي مقتل 12 مدنياً إضافة إلى 38 آخرين، فيما رصد نشطاء نزوح نحو 70 ألف مدني عن مناطقهم منذ بدء المعارك.
تابع العدوان التركي في هذا اليوم قصفه لمدينتي رأس العين وتل أبيض، بالإضافة إلى اشتباكات في محيط ريف الرقة.
وأفادت الانباء بإغلاق مستشفى في بلدة تل أبيض بعد مغادرة العاملين فيها بسبب القصف التركي، وأعلنت «الإدارة الذاتية الكردية» لشمال وشرق سورية شروعها في إخلاء مخيم مبروكة للنازحين من نزلائه في محافظة الحسكة بعد تعرضه للقصف التركي. وأعلنت «قسد» فرار 5 من معتقلي «داعش» عقب سقوط قذائف تركية بجوار السجن في مدينة القامشلي. مع نهاية اليوم أعلنت وزارة الدفاع التركية «تحييد» ما مجموعه 399 من عناصر قسد. وتناقلت وسائل الإعلام إصابة 7 مدنين جراء قصف تركي مدفعي على المخبز الآلي بالقامشلي، واستهداف مستوصف عين ديوار شمال المالكية في ريف الحسكة مما أدى لخروجه عن الخدمة.

**محصلة المعارك خلال الأيام الخمسة الماضية جراء العدوان التركي على سورية تشير إلى توسع نطاقها الجغرافي ليشمل كل من الحسكة والقامشلي وأريافهما وشرقي الفرات وريف حلب ببلداتهم وقراهم**

### السبت، 12 تشرين الأول

بدأت الأحداث بانفجار سيارة مفخخة قرب السجن المركزي بحي جويران في الحسكة السورية، الذي يقبع فيه السجناء من «داعش». وأعلن البنتاغون أن قوات أمريكية تعرضت للقصف المدفعي من مواقع تركية في شمال شرقي سورية، بينما نفت وزارة الدفاع التركية هذا الأمر. وأكدت «الإدارة الذاتية» أن العدوان التركي تسبب حتى الآن بنزوح نحو 191 ألفاً حتى الآن، وهي من منطقة ديريك وكوباني في الغرب، مشيرين إلى أن أهالي منطقة ديريك والقامشلي ينزحون إلى الريف الجنوبي، بينما سكان الدرباسية ورأس العين فقد نزحوا إلى مدينة الحسكة وريفها، وأهالي منطقة تل أبيض إلى الرقة والطبقة.
أعلن العدوان التركي في هذا اليوم سيطرته على مدينة رأس العين شمال سورية، بينما تجدد قصفه الجوي والصاروخي على مدينة القامشلي وعدد من القرى والبلدات الحدودية، بالإضافة لاستمرار الاشتباكات على محاور بلدة تل أبيض بريف الرقة.
تبع ذلك سيطرة قوات العدوان على قريتي محربل وحلاوة بريف تل أبيض، وبلدتي تل حلف وأصفر نجار والصوامع المحيطة بها بريف رأس العين. وأعلن ما يسمى بـ«الجيش الوطني السوري» أن قواته تمكنت من السيطرة على الطريق الدولي حلب – السكة وقطع طرف الإمداد عن «قسد». وأشار «المرصد السوري» إلى أن حصيلة الخسائر البشرية في صفوف الأطراف المتقاتلة ارتفعت إلى 60 في «قسد» و42 في الفصائل الموالية للجيش التركي، بالإضافة إلى 14 قتيلاً و46 جريحاً من المدنيين خلال الثلاثة أيام الماضية بحسب الهلال الأحمر الكردي.
وأعلنت سلطات «حكومة كردستان العراق» البدء بإنشاء 3 مخيمات في محافظات الإقليم لاستقبال اللاجئين من المناطق السورية.

### الأحد 13 تشرين الأول

أعلنت وزارة الدفاع التركية أن حصيلة قتلى «حزب العمال الكردستاني» و«وحدات حماية الشعب» قد بلغت 480 مقاتلاً، وأفادت وسائل إعلام أن العدوان التركي وصل إلى طريق الحسكة – حلب الدولي، بأكثر من 20 دبابة ومصفحة تتمركز في محطة المبروكة على الطريق الدولي، فيما نفت «قسد» هذا الإعلان وسط تضارب في الأنباء. وصرحت «الإدارة الذاتية» أنها بدأت بإخلاء مخيم عين عيسى إثر فرار عدد من عوائل المسلحين المنتمين لـ«داعش» بعد قصف تركي. وأعلنت الأمم المتحدة أن أكثر من 130 ألف شخص نزحوا عن مناطق ريفية في محيط مدينتي تل أبيض ورأس العين، وذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يوم الأحد، أن تقديراته ووكالات إغاثة أخرى تشير إلى أن ما يصل إلى 400 ألف مدني هناك يحتاجون للمساعدة والحماية.
وأكدت «قسد» استعادتها السيطرة على معظم أحياء بلدة رأس العين شمال الحسكة، بينما سقطت بلدة سلوك التابعة لمدينة تل أبيض، بيد العدوان التركي وهو ما أكدته أيضا وكالة «سانا» السورية.

### حصيلة

إن محصلة المعارك خلال الخمسة أيام الماضية جراء العدوان التركي على سورية، تشير إلى توسع نطاقها الجغرافي ليشمل كل من الحسكة والقامشلي وأريافهما وشرقي الفرات وريف حلب ببلداتها وقراها، بالإضافة إلى نزوح نحو 190 ألف شخص إلى مناطق متفرقة، ومقتل ما يقارب 500 شخص بين مسلحين ومدنيين من الطرفين، بالإضافة إلى التدمير المادي للمباني التي تتعرض للقصف بما فيها من مستشفيات ومدارس ومؤسسات دولة، وفرار عدد من سجناء تنظيم «داعش» الإرهابي.

# المواطن الديري.. محظورات تحول دون الضرورات؟

**بعد سنتين ونيّف من فكّ الحصار عن دير الزور وريفيها الشرقي والغربي جنوب نهر الفرات، ما زال المواطن الديري الموجود سابقاً والعائد، يفرض عليه العيش على وقع المحظورات ومطرقة الضرورات!.**

■ مراسل قاسيون

وكذلك تستمر الممارسات العشوائية بحق المواطنين دون تقدير لظروف الأزمة الاستثنائية.

حملة ضد الدراجات النارية

في أسبوع فائت شُنّت حملة جديدة ضد الدراجات النارية لاقت ارتياحاً عند غالبية الأهالي، وخاصةً في شارع الوادي، واختلط فيها الحابل بالنابل، سواء من حيث المشاركين فيها، من رجال شرطة ومرور وغيرهم، أو من المستهدفين دون التدقيق بين من كانوا موظفين أو أصحاب عمل ليس لديهم وسيلة للتنقل غيرها، سواء في المدينة أو من المدينة إلى الريف والعكس، في ظل عدم توفر وسائل النقل بشكل دائم، أو ارتفاع تكاليفها.

والحملة هي خطوةٌ إيجابية في جانب، حيث استهدفت في جزء منها الدراجات المهربة والمسروقة وغير النظامية، والزعران الذين لا يأبهون بحياة المارّة، ويمارسون من خلالها الإرهاب والإخافة والسرقة والنهب. لكنها أيضاً طالت فقراء الحال من المواطنين الذين يستخدمون الدراجة، رغم أن قسماً منها مرخصة بموجب أوراق نظامية، وفي هذا الجانب لعبت المحسوبية وغيرها دورها في الاستهداف والترك.

والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف دخلت الدراجات النارية المهربة إلى سورية وحتى وصلت إلى دير الزور؟.

ويطرح المواطنون سؤالاً آخر: لماذا لا يجري التمييز بين الصالح والطالح من المواطنين، ولا توضع ضوابط تتناسب مع الظروف الاستثنائية التي يمر المواطنون بها؟.

حملة أخرى ضد البسطات

قام مجلس مدينة دير الزور «البلدية» يوم الأربعاء2019/9/25 بحملة أخرى جديدة- وقد سبقتها حملات- ضد أصحاب البسطات، يساندها رجال الشرطة، ويرافقها تركس كبير للهدم والاقتلاع وقلّاب للتحميل، مع ما يرافق ذلك من مصادرة للبضائع والمواد والفواكه والخضروات، بحجة إشغال الأرصفة، وأي اعتراض أو ملاسنة يتبعه توقيف فوري.

علماً أن مجلس المدينة يتلقى ضرائب من أصحاب البسطات نتيجة ذلك، ومنه: مبلغ 9 آلاف ليرة كضريبة إشغال أرصفة، عدا مبالغ أخرى أكبر أُجبروا على دفعها كرشوة، وكلها دون أي إيصال كما صرح بعض أصحاب البسطات.

وفي هذه الحملة أيضاً اختلط الحابل بالنابل، ودون تقدير الظروف الاستثنائية، وأن عوائل تعيش من هذه البسطات، وأكيد أنّ غالبيتهم من الفقراء والبسطاء، وليسوا من أصحاب الأموال من الانتهازيين والفاسدين وقوى النهب والفساد بأموالهم الكبيرة التي يوظفونها في البنوك والعقارات.

عراقيل العودة مستمرة

**لماذا لا يجري التمييز بين الصالح والطالح من المواطنين ولا توضع ضوابط تتناسب مع الظروف الاستثنائية التي يمر المواطنون بها؟**

كل ما يقال عن إعادة الإعمار وهمي، فما زالت الأنقاض والركام يغلق غالبية الأحياء سواء حيث المناطق المهدمة أم في الشوارع، ناهيك عن عدم توفير الخدمات كالكهرباء والماء وغيرها من المعيقات التي تمنع عودة المواطنين إلى مدينتهم وأحيائهم ومنازلهم، وخاصةً الموافقات الأمنية، بينما اللصوص والحرامية والمعفشون يسرحون ويمرحون.

لقد كتب أحد المواطنين على صفحته في وسائل التواصل، وهو مهندسٌ معروف ومتواجد في دير الزور: أنه بعد أخذ الموافقات اللازمة من المحافظة وغيرها، لدخول الحي والمرور على الحواجز الموجودة، ذهب إلى منزله في حي «الحويقة» بعد شهرين من آخر زيارة لتفقده، فوجد أنه تم اقتلاع الغرانيت والسيراميك والرخام من منزله ومن المنازل المجاورة له حتى المسجد والمدرسة.

ويتساءل أحد المواطنين: نحن احتجنا إلى الموافقات للدخول والخروج، فكيف يدخل المعفشون ويخرجون دون أية موافقة «رسمية» ودون أن يمنعهم أحد؟.

تساؤلات المواطنين

تساؤلات كثيرة ما زال المواطنون يطرحونها باستمرار عن معاناتهم وواقعهم ومنها:

لماذا يجري التركيز على أصحاب الدراجات والبسطات، ولا تجري محاربة للنهب والفساد الكبير والأكبر، ولا تجري محاسبة لهم ولحماتهم؟.

لماذا لا تزال العراقيل أمام عودة المواطنين إلى أحيائهم ومنازلهم وأماكن عملهم ووظائفهم كالموافقات الأمنية؟.

لا شكّ أن التنظيم والنظام ضرورة لخدمة جميع المواطنين، لكن أيضاً معاناة المواطنين تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، أكثر من أيام الحرب نتيجة السياسات الليبرالية المستمرة، والممارسات التي تستفحل لغياب المراقبة والمحاسبة.

ولا شك أن مطالب المواطنين وأسئلتهم مُحقّة، وهي ليست مَنّة.

فهَل سيستجيب بعَض المسؤولين ممن لا يضعون في أذُنٍ طيناً، وفي الأخرى عجيناً؟!.

# معاً.. للسوق وليس للمواطن

**تصدمنا بعض التصريحات الرسمية أحياناً، ليس بمضمونها المعاكس للواقع، فهذه كثيرة لا عد لها ولا حصر، بل لتفردها على مستوى تفسير المهام الموكلة للجهة العامة، عبر إحداث تسميات جديدة لمهام موجودة بصلب عملها أصلاً.**

■ نوار الدمشقي

مثال جديد على ذلك أتى على لسان مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية، تم تداوله عبر وسائل الإعلام مؤخراً يقول: «الوزارة شكلت مجموعات عمل استقصائية في كل المحافظات تقوم بسبر الأسواق ودراستها من حيث الالتزام بالأسعار ومدى توفر المواد والسلع، وعدم وجود ممارسات تخل بالأنظمة والقوانين واتخاذ الإجراءات المناسبة بناء على ذلك بما يضمن استقرار الأسواق كميا وسعرياً».

### حملة «معاً» الوزارية

حديث المدير أعلاه جاء تعقيباً على حملة أطلقتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نهاية الشهر الماضي تحت عنوان: «معاً في مواجهة الغش والتلاعب بالأسواق»، والتي تهدف بحسب البيان الوزاري الصادر بشأنها إلى: «التأكد من توافر السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية بالأسواق ونوعيتها ومدى مطابقتها لشروط الصحة والسلامة الغذائية السورية، وخاصة أغذية الأطفال وحقيقة الأسعار فيها، ولا سيما التأكد من عدم وجود ارتفاعات غير منطقية بالأسعار ومنع محاولات البعض استغلال تقلبات سعر الصرف لرفع الأسعار واتخاذ الإجراءات الرادعة بحقهم».

### مع تحديد موعد الحملة بأسبوع واحد فقط.

وبالعودة إلى الحديث عن مجموعات العمل الاستقصائية وفقاً للمهام الواردة أعلاه، نتساءل: ما هو الفارق بين مهام هذه المجموعات المؤقتة، ومهام عناصر الرقابة التموينية الدائمة؟

فعناصر الرقابة التموينية أصلاً مناطة بهم هذه المهام وغيرها، وهؤلاء يعتبرون ضابطة عدلية وفقاً لقانون حماية المستهلك المطبَّق.

ومزيداً بهذا الشأن نتساءل: هل تشكيل مجموعات العمل أعلاه تعتبر بديلاً عن عناصر التموين، أم اعترافاً بعدم جدوى عمل هؤلاء المراقبين؟.

ولعل التساؤل الأهم: هل عمل الوزارة وفقاً للمهام أعلاه هو عمل موسمي مرتبط بالحملة الحالية لمدة أسبوع واحد فقط، أم هو عمل من المفروض أن يكون مستمراً ودائماً باعتبار أن هذه المهام تعتبر من صلب عمل الوزارة؟.

### من مع من؟

يبقى أن نتساءل عن مفردة «معاً» الموجودة في عنوان الحملة أعلاه، ولمن موجهة، هل للمواطن، أم للتاجر، أم للمهرب، أم للمحتكر، أم...؟

فالمواطن على سبيل المثال سبق وأن استنفذ كل إمكاناته من أجل أن يكون معه أحد في مواجهته مع غيلان السوق وحيتانه، إلّا أنه ما زال وحيداً في هذه المواجهة، وربما لا داعيَ للمزيد من الحديث عن واقع الأسعار المنفلتة، وواقع تردي النوعية والمواصفة للسلع والخدمات.

ولعل التفسير الحقيقي لمفردة معاً بهذا السياق يمكن ترجمتها معاً الموجهة للسوق وآلياته، خاصة وأن الوزارة نفسها تعترف بأن آليات العرض والطلب هي المتحكم أولاً وآخراً بهذه السوق، تاركة المواطن المستهلك على ضفاف هذه الآليات أو غارقاً بها غالباً.

# عيشتنا وحياتنا الكافرة..!

**بالرغم من كترة البضاعة خصوصاً الألبسة والأحذية بالأسواق السورية، إلا إنو الأسواق شبه فاضية من الزباين.. لأنو الأسعار مرتفعة بشكل خيالي، وما حدا حسنان يبلعها لا بميزان ولا بقبان، خصوصاً نحنا فايتين ع موسم الشتوي وكلنا منعرف شو يعني موسم الشتي!! يعني فتوح مدارس، ومونة، وتعباية مازوت، وبالنهاية «كسوة الشتا!»..**

■ دارين السكري

الأسـواق بمدينة دمشق كتيرة وكبيرة، وملیانة بضاعة بتاخد عقل الواحد، لدرجة إنو إذا بيمر من السوق وهو راجع ع بيتو المسا وخطف نظرو ع شي واجهة محل وشاف شي موديل أو لـون من هل الألـوان اللي بتسرق الأنظار، بيصير لا إرادياً بدو يشتري حتى لو ما كان بحاجة لقطعة جديدة.. بس أول ما بيفوت ع المحل وبيشوف الأسعار! بيلف وبيطلع من المحل بشكل بيتناسب طرداً مع جمالية القطعة التي فات ليشوفا.

### الارتفاع الجنوني للأسعار

سجلت أسعار الألبسة والأحذية «المحلية والمستوردة» ارتفاعاً بنسبة 15% مقارنة مع أسعار السنة الماضية، حتى وصل سعر بنطال الجينز النسائي أو الرجالي لحدود 15000 ليرة. ارتفع سعر الجاكيت لوصل بين الـ 30–75 ألف ليرة.. وهون ما فينا نهمش أسعار الماركات اللي وصل فيها سعر الجواكيت لأكتر من 100 ألف ليرة!!.

بالنسبة لأسعار الأحذية فبتتراوح سعرا من محل لمحل تاني بين الـ 18000–25000 ليرة وبتوصل لأكتر ببعض الأماكن الراقية.. أما بالنسبة للبيجامات النسائية اللي الوحدة بتلبسها بس وقت النـوم، فاليوم وصل سعرا لحدود 20000 ليرة.. هل الأسعار هي بتختلف بين النسائي والرجالي طبعاً.

أما الطامة الكبرى بترتكز بأسعار الولادي حسب ما تم نقله ع لسان أحد الأمهات «نزلت لأشتري فستان لبنتي اللي عمرا 3 سنين... طلع حقو 30 ألف ليرة!!... بدي أفهم شو أكل قماش واكسسوار لحتى هيك حقو؟؟».

### مخاوف التجار

من هل المشاهدات هي من حالة الركود الكبير في الأسواق، وضعف الحركة الشرائية، التاجر «الصغير طبعاً مو الكبير» اليوم صار عندو خوف وذعر من ضعف الحركة التجارية، بعكس ما شهدتو أسواق «البالة» بسبب اتجاه كتير من المواطنين إلها كونها أرخص بكتير وجودتها أعلى بكتير من القطع الغالية اللي موجودة بأسواقنا.

### النقل الداخلي حكاية عذاب ما عم تخلص!

أما إذا الواحد مقرر إنو ينزل يشتري فلازم يكون ضابب إيدو كتير، وفينا نقول مندون مبالغة لازم يكون مشتغل أكتر من شغلة ليحسن ينزل يشتري قطعتين «بنطلون وكنزة»، وهو نازل ع السوق قبل ما يوصل ويربط راسو من الأسعار، بيصير يربط راسو من الزحمة الي ناطرتو!!. الزحمة اللي لهلق ما إلتقالها حل، طبعاً ما منننسى إنو نحن كمواطنين مشحَورين ومن ذوي الدخل المحدود ما فينا إلا نادراً جداً أنو نركب تكسي لأنو عند شوفيرية التكاسي «لا مرحمكون ولا منخلي رحمة الله تنزل عليكون»، لهيك منضل ناطرين السرافيس فترات زمنية طويلة لحتى بالنهاية نطلع «قرفصه» أغلب الأوقات أو منوقف بشكل منحني هاد الشكل الي بيكسر الضهر.. هيك لينزل حدا ويصير في شاغر بالمقاعد. أما إذا صحلنا وركبنا بباصات النقل الداخلي فلازم نفوت بحفلة راقصة لأنو منضل نروح يمين– شمال، لقدام– لورا ويمكن نطير كلنا لعند الشوفير إذا كان معصب وعم يسوق بسرعة كبيرة.. طبعاً مع وجود أزمة «الخمسين ليرة!!» اللي صارت موضة العصر بحجة عدم توفرها عند العالم، وصاروا يرجعوها ع الشكل التالي: بالصيدلية: نص ظرف سيتامول أو لصقات طبية. بالسوبر ماركت: بسكوتة. بالمقهى: رفعو الكلفة لحالون وماعت رجعوها. بالتكسي: الله يعوض عليك. بالميكرو: بيخانقك الشوفير وكأنو الحق عليك منشان تقلو أخي الله يسامحك. بالفرن: ما في ربطة وحدة، يا بتاخد 2 يا بتتقلع، لأنو ما معو 50 يرجعلك... وصبرٌ جميلٌ والله المستعان.

لهيك أغلبنا اليوم بيطبق مقولة «عليك بقدميك» ومنستخدم السيارة «الـ 11» الله يديمها نعمة علينا.

**اليوم صارت كلمة «مطلوب موظفين» استغلال للحاجة وحرقة قلب للي ما عندو خبرة... والخبرة منين منجيبها الله يبعلم!؟**

### مطلوب موظفين بخبرة لا تقل عن 3 سنين!

من ضمن فعاليات «شوفينغ» اللي أغلبنا منـنزل ع السـوق لنكحل عيونا بس! أغلبنا من شباب وبنات– طلاب جامعات وخريـجين بيكون عم يـدور ع فرصة عمل «بدكون ما تقرفوا ع كلمة فرصة!!»، وطبعاً مندور ع واجهات المحلات ع كلمة «مطلوب»، لأنو ببساطة أية شركة بالقطاع الخاص ما بترضى توظف إلا لتكون عندك خبرة، وأنت كطالب عم تدرس وبحاجة إنك تشتغل لتكفي تعليمك في ظل تدني مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار.. إلخ، ما بيحقلك إنـك تتوظف حتى لـو كنت خـريج جديد بس لإنو ما عندك خبـرة.. فبتصير تدور ع واجهات المحلات كرمال تشتغل وتحس حالك إنك مواطن عندو كرامة ببلدو.. بس للأسف حتى هدول المحلات صارت تطلب خبرة بالبيع– التسويق– كاشير.. ومندون مبالغة كمان التنظيف، لأنو عم يعطوك راتب زبالة ولازم أنت تشتغل متل الشطور بهاد الراتب.

مطلوب موظفين بخبرة 3 سنوات، هي الجملة عملت عقدة نفسية للطلاب المحتاجين وللخريجين الجامعيين الجدد، فرص التوظيف حسب ما عم يتم نشره كتيرة، بس للأسف المستفيدين أو الحاصلين ع هل الفرصة قلال كتير.. اليوم صارت كلمة «مطلوب موظفين» استغلال للحاجة وحرقة قلب للي ما عندو خبرة... والخبرة منين منجيبها؟؟ الله بيعلم!! وبالنهاية، بيطلعلك تصريح لشي مسؤول بيقول فيه «نحن عم نأمن فرص عمل لنحد من البطالة»... الله يفرج أحسن الشي..

### الخاتمة

يعني والله اللي بيقول اليوم «ما بدي اتجوز ولا بدي خلف دوبني انفد بحالي»، بظل تدني مستوى المعيشي اللي ما عم يرتفع ولا عم يتعالج، وبظل الغلا اللي ما حدا عم يضبطوا، بالنهب والنصب ومص دمو للواحد عينك كنت عينك ما حدا رح يلوم حدا، ومو بس الجوع الكافر... حتى اليوم حياتنا وعيشتنا صارت كافرة..

# معاناة أهالي بقرص الفوقاني

**تقدم أهالي وقاطنو قرية بقرص الفوقاني بشكوى إلى قاسيون تتضمن معاناتهم من سوء الوضع الخدمي في قريتهم ومنطقتهم عموماً، والصعوبات التي تواجههم على هذا المستوى، بالإضافة إلى معاناتهم على المستوى المعيشي كما غيرهم من المواطنين عموماً.**

■ مراسل قاسيون

وبحسب الأهـالي مـازال قاطنوا قريتهم، والريف الشرقي عموماً، يـعـانـون مـن سـوء خـدمـات «الـكـهـربـاء– خـطـوط الـهـاتـف– المشاريع الزراعية «الجمعيات»– الصحة».

### في مجال الصحة

حدّثنا المـواطن «أبـو سليمان» قـائـلاً: يـوجد لـدينـا مـركز صحي لأهـالي بـقـرص الـفـوقـاني، وهـو جـاهـز لـلاسـتـلام مـنـذ تـاريـخ 2018/11/1، وعندما نطالب بفتح هـذا المركز يؤجلوننا شـهـراً بعد آخر، وقد تبين أنّ هناك خلافاً بين المتعهد ومديرية الصحة، ومازال هـذا الـخـلاف قـائـمـاً عـلـى حـسـاب الأهالي في القرية وصحتهم.

وقـد أعلمنا «أبـو سـلـيـمـان» بـأن الأهـالـي تـبـرعـوا سـابـقـاً بـمـنـزل «لأحـد المـواطنين» وذلـك لـجـعـلـه مركزاً صحياً، ولكن لا يوجد فيه أثاث وهو مفروش فرشاً عربياً، ويستعمله الموظفون للدوام ولا يقدم سوى اللقاح.

ويطالب أبو سليمان باسم الأهالي بـفـتـح مـشـفـى عـام فـي مـنـطـقـة الميـاذين، ويـقـول: معقول منطقة الميـاذين لا توجد فيها مشفى عام، ويضطر المواطنون إلى إسعاف مرضاهم إلى المشفى الخاص وهذا يكلفهم الكثير.

### الكهرباء

بحسب الأهـالـي، وبـعـد المـوافـقـة على منحهم ثلاث محولات كهرباء صغيـرة، كـل مـحـولـة تـخـدم 85 بيتاً تقريباً، وقد تم دفـع مبالغ براءة الذمة لقاء ذلك، بعضهم دفع 24000 ليرة، وبعضهم 7000 ليرة، وبعضهم 12000 ليرة، حيث يعلق بعضهم بأنا نـحـن اشـتـريـنـاهـا من الـدولـة ولا تـخـدمـنـا.. لأنـهـا سـوف تضع قاطعاً لكل بيت وتـزوده بـ 4 أمبيرات.

### مطالب الأهالي

مطالب أهـالـي بـقـرص الـفـوقـاني، والريف الشرقي لدير الزور عموماً، تتمثل بالتالي:

تأمين المركز الصحي في القرية، وحل الخلاف بين المتعهد ومديرية الصحة.

تـأمـيـن مـشـفـى عـام فـي مـنـطـقـة الـمـيـاذيـن لـتـخـفـيـف الـعـبـء عن المواطنين في المنطقة.

تأمين محولات كهرباء باستطاعة كبيرة مع تأمين الكابلات اللازمة لها.

تأمين محولة لتفعيل عمل الجمعية الزراعية كونها مصدر رزق لأهالي الريف.

تـأمـيـن شـبـكـة خـطـوط الـهـاتـف، وتفعيل مركز البريد كونه جاهزاً نسبياً.

## على أعتاب المؤتمر الصناعي الرابع..

# أين وصلت توصيات المؤتمرات السابقة؟

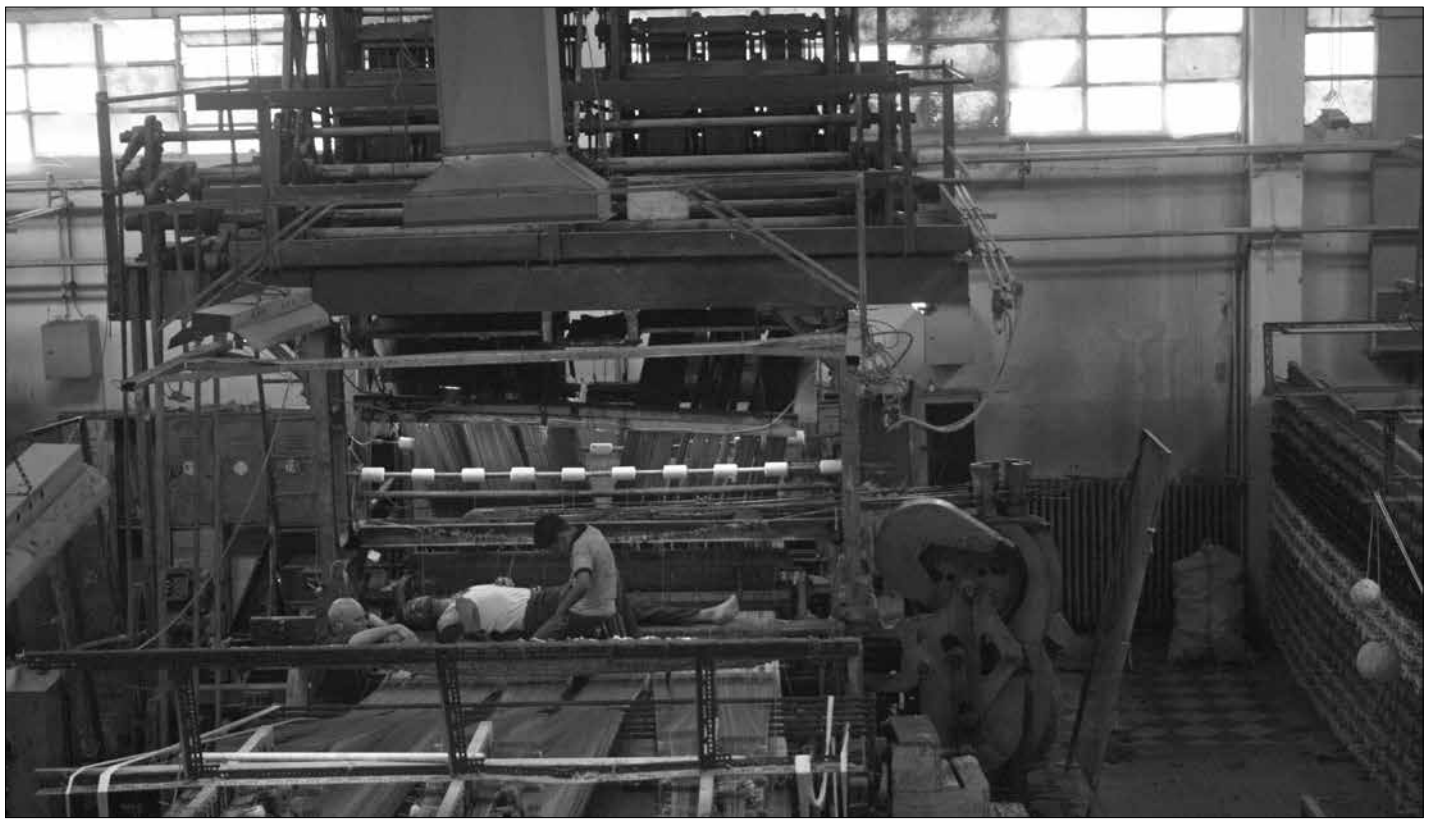

**تم الإعلان رسمياً عن إقامة المؤتمر الصناعي الرابع بتاريخ 2019/11/23 في دمشق، وذلك تحت عنوان «الإنتاج أولاً»، وقد جرى ذلك خلال اجتماع وزير الصناعة مع أعضاء مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها، نهاية الأسبوع الماضي.**

■ عادل ابراهيم

ونقل عن رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها، عبر أحد المواقع الإعلامية، أن الغرفة ستقوم بمتابعة الأمور التنظيمية للمؤتمر من خلال لجنة خاصة، والتنسيق مع اتحاد غرف الصناعة السورية.

### تذكير بالتوصيات السابقة

المؤتمر الصناعي الثالث كان قد عقد في مدينة حلب مطلع تشرين الثاني 2018، تحت عنوان «صناعتنا.. قوتنا»، وذلك بعد انقطاع دام عشر سنوات على المؤتمر الثاني، وقد خلص بحينها إلى مجموعة من التوصيات العامة، نذكر منها:

إصدار تشريع خاص بالمناطق الإنتاجية المتضررة- دعم وحماية كل حلقات الصناعة النسيجية- إصدار قانون عصري للاستثمار جاذباً للاستثمارات الجديدة وعادلاً مع الاستثمارات القائمة- تحفيز الأقراض وتخفيض كلفه- إلغاء الغرامات والفوائد التي تجاوزت أصل الدَّين- دعم أكبر للتصدير حتى الضعف- تشجيع إقامة المعارض الاختصاصية والعامة- استكمال إعادة تأهيل كل المدن والمناطق الصناعية- تحفيز الاستثمار الصناعي في الساحل وفي الجنوب- دعم الصناعات الهندسية والمعدنية وخاصة صناعة الآلات وخطوط الإنتاج، عبر إعفاء كل مستورداتها الأولية من الرسوم ومنحها محفزات ضريبية مميزة كونها العمود الفقري لأية نهضة صناعية- تأسيس المركز الوطني للرقابة على المستوردات والصادرات- تأسيس مركز التنمية الصناعية- تبني إجراءات الحماية الذكية والتحفيزية لكل ما ينتج أو يمكن إنتاجه محلياً- محاربة التهريب عبر المعابر المختلفة- الاهتمام بتأهيل وتدريب الكوادر الشابة- الاستفادة القصوى من موقع سورية الإستراتيجي كصلة وصل بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب.

بالإضافة إلى بعض التوصيات بما يخص: المحور المالي والمصرفي، ومحور الإدارة المحلية والبيئة، ومحور حوامل الطاقة، ومحور الشؤون الاجتماعية والعمل، ومحور الصناعة والتجارة.

وقد أعلن لاحقاً، مطلع العام الحالي، أن مجلس الوزراء أقر هذه التوصيات، وبحسب سانا: «مجلس الوزراء يهدف من تنفيذ التوصيات إلى تفعيل العملية الإنتاجية وتأمين متطلبات نجاحها وإعادة إقلاع المنشآت والمعامل، وتمكين القطاع الصناعي من استعادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز التشاركية بين القطاعين العام والخاص».

في المقابل، فإن واقع الحال يقول بأن هذه التوصيات لم يؤخذ بها كاملة، وبعضها الآخر ما زال يحبو بين الأروقة الحكومية، مثل توصية تأجيل التحصيل الضريبي، وتوصية التعويض على الصناعيين عن معاملهم وآلاتهم، والتوصية الخاصة بالإقراض والقروض، وتوصية التحفيز للصناعات التصديرية، وتوصية تخفيض تكاليف الإنتاج وخاصة بما يتعلق بالطاقة، وتحديداً بما يخص سعر الطاقة الكهربائية، مع استمرار المعاناة من ارتفاع أجور النقل، وما يتبعها من تكاليف إضافية بمسميات مختلفة، والأهم، التوصية المتعلقة بوقف ومنع التهريب، حيث مازالت الصناعة المحلية تعاني من النتائج السلبية لوجود منتجات وسلع مهربة منافسة... وغيرها الكثير من المطالب والتوصيات المؤجلة والمدورة منذ المؤتمر الأول.

**الاستمرار بالعمل بنفس السياسات لن يؤدي إلا إلى نفس النتائج فالنتائج الصحيحة بحاجة إلى مقدمات صحيحة**

### ليس استباقاً للمجريات

لا شكّ أن الصناعة السورية استعادت بعض عافيتها مؤخراً، بالمقارنة مع ما آل إليه حالها خلال سني الحرب والأزمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تعاني ما تعانيه من تراكم صعوبات ومعيقات بنتيجة جملة السياسات الليبرالية المعمول بها، والتي انعكست سلباً، وما زالت، على الصناعة والإنتاج عموماً، بل والمضرة بهما بشكل مباشر وغير مباشر في أحيان كثيرة، ناهيك عن الارتباط العضوي بين الصناعة والإنتاج مع معدلات الاستهلاك المحلي وممكنات التصدير ومحفزاته والأسواق التي تستقطب صناعتنا وإنتاجنا المحلي.

فإذا كانت الصناعة والإنتاج بحاجة للدعم والمؤازرة من أجل التخلص من معيقاتها وصعوباتها لتنهض بالمهام الكبيرة المناطة بها اقتصادياً واجتماعياً ووطنياً، وخاصة على مستوى تخفيض تكاليف الإنتاج وتأمين مستلزماته ومواده الأولية، فإنها بالمقابل بحاجة لأسواق الاستهلاك، والأهم هو السوق المحلي الذي يعاني من انخفاض معدلات استهلاكه وذلك كنتيجة حتمية لانخفاض معدلات الأجور وتدني المستوى المعيشي عموماً، مع عدم تغييب أهمية الأسواق الخارجية ارتباطاً بالمحفزات التصديرية وفي ظل العقوبات والحصار المفروض على سورية.

لن نستبق الأمور، بانتظار ما سيسفر عنه المؤتمر الصناعي الرابع من جديد على مستوى المطالب والتوصيات المدورة، وكيف سيتم استثمار تسميته «الإنتاج أولاً» من خلال الأخذ والرد مع الحكومة خلال مجريات أعماله.

مع اليقين بأن الاستمرار بالعمل بنفس السياسات لن يؤدي إلا إلى نفس النتائج، فالنتائج الصحيحة بحاجة إلى مقدمات صحيحة.

# عدار العمالية بلا مازوت تدفئة

**وصلت قاسيون شكوى شفهية من أهالي المدينة العمالية في عدرا حول عدم استلامهم كميات مازوت التدفئة المخصصة لهم حتى الآن، برغم دخول فصل الشتاء.**

■ مراسل قاسيون

يقول الأهالي إنهم كما غيرهم من المواطنين سجلوا على مادة مازوت التدفئة منذ أشهر، ومع ذلك لم يستلم من هؤلاء إلا أعداد محدودة جداً «بالعشرات فقط»، بينما ما زالت البقية الباقية بانتظار أن تمن عليهم «سادكوب» وترسل لهم الكميات المخصصة، وبالحد الأدنى كمية الدفعة الأولى البالغة 100 ليتر.

المشكلة بالنسبة لهؤلاء، أنّ فصل الشتاء والبرد بدأ بقرع الأبواب، ومع أعدادهم الكبيرة وفي ظل نمط التراخي من قبل «سادكوب» فمن المتوقع أن تطول عمليات التسليم، أي إنهم سيعانون مع أبنائهم من برد الشتاء لا محالة، أو أنهم سيضطرون للجوء إلى تجار السوق السوداء الذين يتحينون الفرصة للاستغلال، فقد أكد بعض الأهالي أنّ المادة متوفرة لدى هؤلاء المستغلين، أما كيف فهذا بعلم الغيب والفاسدين؟!.

المطلب الملح بالنسبة للأهالي أن يتم تخصيص المدينة في صهاريج مازوت كبيرة وكافية لتغطية الاحتياجات الفعلية، وفقاً للكميات المخصصة بحسب أعداد الأسر في المدينة، وهذا حقهم الطبيعي، بحيث يتم التمكن من توزيع هذه المخصصات خلال فترة قصيرة نسبياً، تحاشياً للمعاناة من البرد، ومن المستغلين والفاسدين.

فهل ذلك صعب على «سادكوب»؟!.

**يذهب المتقاعد السوري في 23-24 الشهر إلى الصرّاف ليحصل على وسطي أجر تقاعدي يقارب 22 ألف ليرة وقد يصل إلى 40 ألف، يصرفها في طريق الرجوع على مونة للبيت وفي الصيدلية على أدوية الشهر... ولكن خلف هذا المشهد هنالك الكثير من الأرقام والإيرادات ومئات المليارات في التأمينات الاجتماعية.**

## تأمينات 1,9 مليون عامل

# تكشف أسراراً وتطرح تساؤلات

■ محرر الشؤون الاقتصادية

**تصريحات إدارة التأمينات الاجتماعية حول بيانات المؤسسة توضح الكثير من المعلومات عن أعداد العمال السوريين وأوضاع تنظيم العمل في سورية، وعن حصة الـ 24% التي تقتطع من الأجور النظامية للتأمينات.**

### 22000 ليرة لخدمة 35 عاماً

تقول التأمينات الاجتماعية إنها توزع أجوراً تقاعدية لأكثر من 500 ألف موظف متقاعد ومستحق في سورية، بقيم شهرية تقارب 11 مليار ليرة، وبمبلغ سنوي بلغ في 2018: 130 مليار ليرة.

وهذا الرقم يعني أن وسطي ما يحصل عليه الموظف المتقاعد بعد 35 عاماً من العمل في سورية هو: 22 ألف ليرة، مبلغ لا يكفي لتأمين الغذاء الضروري فقط لشخص واحد شهرياً، والذي أصبحت تكلفته في نهاية الشهر الماضي أكثر من 24 ألف ليرة للفرد!

في واحدة من التوصيفات القاسية لحجم كارثة الأجور وتوزيع الدخل في سورية.

### إيرادات على حد خطر عدم السداد!

مقابل هذا المصروف فإن المؤسسة يفترض أن تحصل على تأمينات من أجور 1,9 مليون عامل مسجل في التأمينات في سورية، بين عمال قطاع عام وخاص ومشترك وتعاوني.

لا تصرح المؤسسة عن حجم إيراداتها، إلا أن الحد الأدنى لهذه الإيرادات يفترض أن يبلغ: 7 مليارات ليرة شهرياً ويمكن أن يصل إلى 15 مليار ليرة شهرياً. إذا ما أخذنا نسبة التأمينات 24% من أجر الحد الأدنى 16 ألف ليرة، ووسطي الأجر 35 ألف ليرة.

كما تقول المؤسسة إنها تحصل على إيرادات مليارية ليرة تقريباً، من استثمار عقارات تملكها. ولا تذكر مساهماتها في المصارف المحلية والعوائد التي تحصل عليها منها!

بمستوى تسجيل العمال الحالي، فإن المؤسسة تحصل على إيرادات على الحد مقابل ما تنفقه، وقد تعاني من عجوزات مع توسع تقاعد عمال الدولة بوسطي أعمارهم المرتفع مع توقف التشغيل. يضاف إلى ذلك أن هذه المستحقات التي يفترض أن تسدد، لا تسدد دورياً، حيث تتراكم ديوناً لصالح المؤسسة على الجهات العامة والخاصة.

إن ديون المؤسسة كبيرة على القطاعين العام والخاص، وآخر التصريحات حولها: 210 مليارات ليرة على القطاع الحكومي، ما يقارب مستحقات تأمين مليون عامل دولة لمدة ثلاث سنوات تقريباً! و20 مليار ليرة في القطاع الخاص، وهي جزء قليل جداً من المستحقات الفعلية على القطاع الخاص الذي لا يدخل من عماله بالتأمينات إلا نسبة لا تذكر.

الجهة الحكومية الأكبر التي تستدين من التأمينات، هي صندوق الدَّين العام الذي كانت ديونه على المؤسسة في 2016: 225 مليار ليرة من أصل 260 ملياراً، ما يعني أن أموال التأمينات الاجتماعية كانت تستخدم لسد جزء من عجز الموازنة، وأجور العمال كانت تمول جزءاً من العجز. ولكن هذا يُبقي أموال التأمينات في خطر!

### أكثر من 2,4 مليون دون تأمين؟!

1,9 مليون عامل هو عدد العمال المسجلين في التأمينات الاجتماعية، أي العمال المسجلين والمنظّمين... وهؤلاء العمال يشكلون نسبة 80% من العاملين بأجر المشتغلين وفق الأرقام الإحصائية الرسمية، التي تقول إنه في سورية يوجد 2,4 مليون عامل بأجر في القطاعين العام والخاص، حيث يتبقى حوالي 800 ألف من هؤلاء لم يؤمنوا بعد، 400 ألف منهم في القطاع العام، و400 ألف في القطاع الخاص.

ولكن نسبة هؤلاء المُؤَمنين من القوى العاملة المشتغلة في الظل، أقل من هذا بكثير، فعملياً هنالك حوالي 4-5 ملايين من القوى العاملة يشتغل منها شغلاً منظماً 2,4 مليون، بينما أكثر من هذا العدد يدور بين فلك البطالة والأعمال غير المنظمة والمتقطعة والموسمية ودون حماية أو حلم براتب تقاعدي مستقبلاً.

### 400 ألف عامل قطاع عام غير مؤمن!

تقول تصريحات إدارة المؤسسة إن عدد العمال المؤمنين يقارب 1,9 مليون عامل، من بينهم 811 ألف عامل في القطاع الخاص، وتقول المؤسسة إنه قد تمّ تسجيلهم، وحوالي 1,1 مليون في القطاع العام بالدرجة الأولى «أعداد العاملين في القطاع التعاوني والمشترك قليلة ويمكن إهمالها في الحسابات».

إن 1,1 مليون عامل مؤمن في القطاع العام، يعني أمراً من اثنين، الأول أن عدد عمال القطاع العام قد تراجع منذ عام 2017 بمقدار 400 ألف عامل، والثاني «وهو المرجح» أن حوالي 400 ألف عامل يعملون في القطاع العام بعقود مؤقتة ودون تأمينات، وهم نسبة 36% من العاملين في جهاز الدولة.

تسجيل 324 ألف عامل بأجر 12 ألف!

أما عمال القطاع الخاص الذين وصل عدد المؤمنين منهم إلى 811 ألف عامل، فإن هؤلاء قد ازداد تسجيلهم بوقت قياسي، بزيادة 324 ألف منذ عام تقريباً، ومن شهر 9-2018.

أما الأرقام الوسطية التي تم تسجيلهم بها فهي بنسبة أقل من نسبة الحد الأدنى للأجور «16 ألف ليرة»، إذ وفق تصريحات المؤسسة فإن 179 ألف عامل زادوا الإيرادات السنوية بمقدار 6 مليارات ليرة، ما يعني أن التحصيل الشهري من كل منهم لا يتعدى 2800 ليرة، وهي نسبة 24% من راتب لا يصل إلى 12 ألف ليرة!

ما يعني، أن التأمينات تتغاضى عن تسجيل عمال القطاع الخاص، بدخل أقل من الحد الأدنى للأجور، وهي مخالفة لقوانين العمل تحتاج إلى تفسير... هذا عدا عن أن تسجيل العمال بالحد الأدنى للأجور يعتبر آلية التفافية لتقليص حصة تأمينات القطاع الخاص، وتقليص الرواتب التقاعدية لهؤلاء العمال لاحقاً، إذ يفترض أن تسجل التأمينات وفق كامل الراتب المقطوع.

**إن التأمينات تتغاضى عن تسجيل عمال القطاع الخاص بدخل أقل من الحد الأدنى للأجور، وهي مخالفة لقوانين العمل تحتاج إلى تفسير.**

التأمينات الاجتماعية واحدة من المؤسسات الهامة التي يفترض أن تحصل على نسبة 24% من دخل الأجور، وتحتفظ به لسداد الرواتب التقاعدية ونفقات خدمات عمالية أخرى. هذه الموارد المالية العمالية مهددة، أولاً لأن الجزء الأكبر من ديون المؤسسة لم ترد لها بعد أن موّلت عجز الموازنة. وثانياً لأن القطاع العام يُشغّل نسبة 36% من عمّاله تقريباً دون تأمين، ويشيخ عماله ويتقاعدون دون تثبيت عمال شباب جدد، وثالثاً لأن القطاع الخاص لا يؤمن إلا نسبة قليلة من عماله وبأجور قد تكون أقل من الحد الأدنى للأجور... وكل هذا يجعل الخطر يحيط حتى بهذه الـ 22 ألف ليرة وسطي الراتب التقاعدي التي لا تغطي غذاءً ضرورياً لشخص واحد!

# من يصدّق أن ما يجري «محاسبة وضريبة على الثروة»؟

**لا يزال عدم الوضوح يلف أجواء السوق السورية، فبعد تسريب قرار المركزي لإيقاف حسابات سيريتيل، أتى تسريب حول حركة حسابات مجموعة من رجال الأعمال السوريين، إضافة طبعاً إلى «رجال البزنس» الذين جمعوهم ذاك المساء ليدفعوا لصندوق دعم الليرة، ذاك الذي لم يظهر خيره من شره، وصدقه من حقيقته حتى الآن...**

■ عشتار محمود

يستمر سعر الدولار عند مستويات تقارب 640 ليرة في السوق، في يوم إعداد هذه المادة، مرتفعاً بعد انخفاضه إلى مستوى وصل 620 ليرة، ومنخفضاً عن مستوى وصل له فاق 660 ليرة، وكل هذا بعد اجتماع الليرة.

وكما يعلم الجميع فإن الدولار لن ينخفض في هذه الأجواء المشحونة، بالعدوان التركي، وبعدم وضوح مسار النشاط الاقتصادي وطبيعة السياسات المتخذة، وخاصة أنه قد تبين بأن صندوق دعم الليرة لم يجمع الكثير أو كما كان متوقعاً، ولم يدخل بعد للضخ في السوق، وإن دخل فإنه لن يستطيع مواجهة جملة العوامل التي تساعد على ارتفاع الدولار، ولا تساعد على ارتفاع قيمة الليرة.

الاستعراضات بالتعامل مع أصحاب الأعمال بائسة، وتحديداً إذا ما كانت تهدف للإيحاء للناس بأنَّ «ساعة حساب الفاسدين قد حانت»، وهي غالباً لا تنطلق من هذه الحسابات، فالناس وما يقولون وما يحلّ بهم آخر همّ نخب المال السورية المتنفذة... ولكن هذه الاستعراضات بائسة تحديداً من حيث إنها تعكس حجم أزمة في ظروف تراجع مصادر دخل الأثرياء، ورغبة في مزيد من مركزة الدخل. وهي بائسة أيضاً من حيث إنها سياسة تدفع أصحاب الأموال في الداخل والخارج لحساب «ألفين حساب» قبل إعادة أموالهم لداخل سورية أو تُنشّط عملها الاستثماري، عوضاً عن الألف حساب التي كانوا يحسبونها قبل في ظروف سورية شديدة البيروقراطية، النابعة من منظومة اقتصادية تعتمد شرائحها العليا على النفوذ و«السلبطة».

وإذا ما أزحنا النوايا السياسية، وتعاملنا اقتصادياً مع هذه المؤشرات، فيمكن القول إنها بمثابة ضغط لفرض ضريبة على ثروات رجال المال والأعمال السوريين. وضريبة الثروة هذه بذهابها للمال العام يفترض أن تنعكس بعكس مصالح هؤلاء حتى تكون فعلاً ضريبة قائمة على فكرة أن هذا الدخل إضافي وغير مشروع، وبطريقة العقوبات والتشديد التي تجري، والتي تؤكد وجود ثغرات قانونية يمكن الاستناد إليها.

فهل هذه الأموال تترافق مع تغير في السياسات؟! نعم، ولكن نحو الأسوأ كما يبدو حتى الآن...

الموازنة واحدة من المؤشرات الهامة على السياسات القادمة، والبيانات الأولية لها تقول إنها ستزداد بالعجز لا بزيادة الإيرادات الضريبية، وسيصل عجزها إلى 1400 مليار، وسيتقلص الإنفاق الاستثماري على الصناعة العامة كواحد من مؤشرات عدم وجود تغيير جدي في الإنفاق الاستثماري على الإنتاج الحقيقي.

ولكن البيانات تقول أيضاً إن تغييرات ستجري على الدعم، وهي قد تكون محاسبية بمعنى تحويل الرقم من دعم المحروقات إلى دعم الكهرباء، وقد تعني فعلياً رفع الدعم عن المازوت على الأقل... وهي المادة الأكثر وزناً والتي تخصص لها كتلة مدعومة، وطبعاً يختفي جزء هام منها على الطريق بين المستهلكين ومحروقات، وبين الكازيات والسيارات، لتجدها بضعف السعر في السوق حيث اختفت.

ولم يتضح بعد، ما الخيار الذي اختاره مجلس الوزراء؟ هل سيستمر «الدعم المقدم للسوريين»، أم ستزداد كتلة الأجور؟ وكلا الخيارين خيار واحد... فمئات مليارات الدعم التي يفترض أن تدعم الأسعار أو تثبتها كما يُقال، تُبقي تكاليف المعيشة 10 أضعاف الأجر الوسطي... وهي عملياً تتحول بمعظمها إلى السوق، فإذا ما أزيل هذا الدعم فإن مئات المليارات الموجهة له ستنتقل إلى الأجور، ولكن السوق التي كانت تحصل على حصة من الدعم سترفع الأسعار بحيث تستعيد ما خسرته من أرباح.

من السابق لأوانه تقييم هذين الخيارين قبل أن تصدر بيانات الموازنة التفصيلية، ولكن أصبح من الصعب منطقياً أن تتأمل خيراً من إدارة أزمة لا تعوّل على تغيير أي ظرف إلا تجهيز مواقعها للحظة تدفق الأموال علّها تدير إعادة الإعمار، كما أدارت اقتصاد الأزمة...

# الزعفران وآلاف الأنواع المهملة!

**تحدثت وسائل الإعلام المحلية عن زراعة الزعفران في حمص، وهي النبتة التي يباع الغرام من مياسمها بما يقارب 3 دولارات أمريكية، أي أكثر من 18 ألف ليرة للغرام الواحد، الذي يستخلص من 250 ألف زهرة زعفران، تزرع وتقطف بالأيدي حصراً...**

■ قاسيون

مركز بحوث التقانات الحيوية في جامعة حمص أجرى أبحاثاً عن إمكانية زراعة الزعفران في سورية، وبحسب سانا فإنها لقيت اهتماماً دفع لتشكيل لجنة وطنية لدراسة نشر وإكثار نبات الزعفران في العام الماضي، في خطة حتى عام 2025 وحتى 2030. بدأت عملياً في 2018 وتمت زراعة 400 كورمة «أبصال»، وفي العام الحالي 1200 كورمة.

الزعفران نبات إيراني الأصل، وهو أغلى أنواع التوابل العالمية، وزراعته قد تكون مجدية فعلاً، ولكن زراعته التي تعتمد على الأبصال وليس على البذور تجعل توطينه صعباً.

توثق الأبحاث السورية 3100 نوع نباتي محلي سوري المنشأ «300 منها مهددة بالأمراض المزمنة والتراجع منذ عام 1997». حيث تقع سورية في منطقة متقدمة على خارطة توزع النبات العالمية، فالمناطق السورية جميعها تقع ضمن المناطق الخمس الأعلى في تصنيف المناطق حسب كثافة الأنواع النباتية في الـ 10 آلاف كم2. بين أدنى حد 1000 نوع في الـ 10 آلاف كم2، وصولاً إلى 5000 نوع وهي ضمن المناطق الأعلى كثافة بالأنواع وفق التصنيف العالمي، والموجودة في المنطقة الساحلية السورية.

ورغم هذا التنوع إلّا أنّ الأنواع النباتية الاقتصادية السورية لا تتعدى 23–25 نوعاً نباتياً أساسياً تعتبر منتجات اقتصادية نباتية، تحصيها البيانات الحكومية. في إهمال لواحدة من بوابات أساسية للدخل متمثلة في النباتات الطبية والعطرية.

# صادرات النفط السعودية: أكثر للصين وأقل للولايات المتحدة

**التوتر في الخليج يعني تهديداً لحركة النفط العالمي، حيث أكبر المصدرين السعودية تحديداً... وحيث مصدر هام لنفط كبار المنتجين العالميين في آسيا، وتحديداً الصين واليابان وكوريا الجنوبية، فما هو حجم الترابط في تجارة النفط السعودي الآسيوي، بالمقارنة مع الترابط السعودي الأمريكي وكيف تغير خلال سنوات قليلة؟**

■ ليلى نصر

أنتجت السعودية في شهر 5–2019 حوالي 9,9 ملايين برميل نفط خام يومياً، وهو مستوى منخفض، وأقل بمليون برميل من مستوى الذروة في 11–2018، قبل أن توقع السعودية في إطار أوبك+ اتفاقية تقليص الإنتاج العالمي للمحافظة على مستوى الأسعار.

ترافق هذا التقليص مع تغيّر في اتجاهات تصدير النفط السعودي، لتنخفض صادراتها إلى الولايات المتحدة، وترتفع إلى آسيا والصين تحديداً.

تصدر السعودية قرابة 75% من إنتاجها «7,5 ملايين برميل يومياً تقريباً من أصل 9,9 إنتاج». وقد اتجه 43% من هذا النفط الخام إلى أربع دول في حوض الباسيفيك: الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان التي استوردت 3,5 ملايين برميل تقريباً.

كانت السعودية تصدر كميات متقاربة تقريباً إلى كل من الصين والولايات المتحدة خلال الفترة بين 2015– 2017، ولكن هذا الأمر اختلف وبدأ الاستيراد الصيني يرتفع والاستيراد الأمريكي ينخفض. حتى وصل الفارق إلى أكثر من مليون برميل، حيث استوردت الصين من السعودية في مطلع 2019 ما يقارب 1,75 مليون برميل يومياً، بينما استوردت الولايات المتحدة ما يقارب 0,6 مليون برميل.

تأتي هذه التغيرات نتيجة توسع الاستيراد الصيني، وتقلص الاستيراد الأمريكي عموماً بين 2010–2018.

مجمل الاستهلاك النفطي الصيني ازداد بنسبة 50% خلال هذه الفترة من 9,3 ملايين إلى 13,9 مليون برميل يومياً. تنتج الصين منها 4,7 ملايين برميل وسطياً، وتحتاج في المقابل إلى استيراد ثلثي حاجات استهلاكها من النفط الخام، لتكون الصين وجهة استقبال 9,2 ملايين برميل يومياً من النفط الخام العالمي.

تؤمن السعودية 1,7 مليون برميل من الطلب الصيني الخارجي، ونسبة 18% من الاستيراد الصيني، «ولكن دولاً أخرى مثل روسيا والبرازيل أصبحت ترسل نفطاً خاماً بكميات أكبر إلى الصين، وروسيا فاقت السعودية لتصبح المزود الأكبر للصين بالنفط الخام منذ عام 2016».

ترتبط زيادة الصادرات السعودية إلى الصين في العام الحالي، باشتغال مصفاتي نفط صينيتين في منطقتي ديلان وزيجيانغ، متعاقدتين مع شركة أرامكو السعودية للتزود اليومي بحوالي 0,4 مليون برميل نفط خام يومياً لكل منهما. ومن المتوقع أن يستمر توسع إمداد الصين بالنفط السعودي مع حاجة السوق إلى بدائل عن النفط الإيراني الذي تراجع فعلاً بعد العقوبات.

أما على الضفة الأمريكية فإن التراجع في الاستيراد من السعودية يرتبط بارتفاع الإنتاج الأمريكي من النفط الخام، وتراجع مستورداتها منه، كما قلصت الولايات المتحدة من استيرادها للنفط الخام من مجموعة دول أوبك عموماً، ورفعت وارداتها من كندا. التي من الممكن أن تكون أقل كلفة من استيراد النفط الخام من بعض دول أوبك، بسبب تكاليف النقل المنخفضة عندما ينقل عبر أنابيب نقل النفط بين البلدين.

■ عن موقع US. Energey Information Admenstration eia

**43% من النفط الخام السعودي يُصدَّر إلى أربع دول آسيوية من بينها الصين بحصة 22%**

تصدير النفط السعودي يرتبط إلى حد بعيد بالإنتاج الآسيوي، والصيني تحديداً، وينخفض ارتباطه بالاقتصاد الأمريكي الذي تتراجع مستورداته من النفط الخام وينتقل لتصدير النفط الخام عالمياً. وعلى الرغم من ارتفاع حصة دول أخرى بالتصدير إلى الصين مثل روسيا والبرازيل، إلا أن الخليج والسعودية تحديداً يبقى مصدر طاقة أساس للمنتجين في الشرق المعنيين بأمن تدفق النفط من المضائق، وتحديداً هرمز، الذي تشكل حاجات المنطقة الآسيوية نسبة 80% من النفط الخام الخارج منه يومياً.

# إيران خسرت 80% من صادراتها النفطية بأفضل الأحوال!

**مرت ستة أشهر على تشديد العقوبات الأمريكية على تصدير النفط الخام الإيراني، إيران تعترف بأن العقوبات أعاقت تصدير نفطها إلى حدود بعيدة، ولكنها توقفت عن تزويد opec ببيانات تصدير نفطها الخام، بينما تكثر التقديرات حول مستوى تراجع النفط الخام الإيراني الذي يبدو أنه خسر 80% من صادراته من النفط الخام في أحسن الأحوال!**

■ عتاب أحمد

بلغت صادرات النفط الخام الإيراني في نيسان 2018 وقبل تشديد العقوبات الأمريكية: 2,5 مليون برميل يومياً وسطياً، وأصبح بعدها من الصعب تقدير كميات النفط الخام الإيراني المصدر، لأنها أصبحت تصدر دون إعلان وبآليات اختبرتها إيران سابقاً، لوقف تعقب سفن شحنها.

وكالة رويترز تنقل جملة تقديرات مبتاينة لمستويات تصدير النفط الخام الإيراني في شهر 7–2019 وهي تتراوح بين 100 ألف برميل يومياً وصولاً إلى 417 ألف برميل.

بينما تنقل وسائل الإعلام العالمية عن شركة بيانات تسمى kpler أن صادرات النفط الإيراني انخفضت في 8–2019 إلى 160 ألف برميل يومياً، مقابل 365 ألف برميل في 7–2019.

حيث تشير بيانات هذه الشركة إلى أنّ صادرات إيران في شهر 8–2019 توزعت على الشكل التالي: 22 ألف برميل يومياً إلى تركيا، 33 ألف برميل يومياً إلى سورية، 105 ألف برميل يومياً إلى الصين.

من الصعب الوصول إلى تقدير دقيق لحجم تراجع صادرات النفط الخام الإيراني، إلا أن الخسائر الإيرانية كبيرة، حيث تراجعت قيمة الصادرات النفطية الإيرانية إلى الصين فقط من مستوى 1,66 مليار دولار تقريباً في نيسان 2019، إلى قرابة 387 مليون دولار في آب– 2019، وخسارة: 1,27 مليار دولار تقريباً بالقيم الشهرية.

وإذا ما أخذنا أفضل تقديرات لصادرات النفط الخام الإيراني بحوالي 500 ألف برميل يومياً، فإنه حتى بهذه الحالة فإن إيران تكون قد خسرت تراكمياً ما يقارب 15 مليار دولار خلال أربعة أشهر 5–8: 2019، وفق سعر وسطي للبرميل 64 دولاراً.

# الضرورات الإسمنتية والتفريط بفرص الربح المضمونة

**يُفتتح اليوم في دمشق «ملتقى الأعمال الخاص بقطاع الإسمنت في سورية»، والذي جرى التحضير له منذ فترة، على أن تستمر فعاليات الملتقى على مدار يومي 14-2019/10/15، بمشاركة من المختصين في قطاع الإسمنت، العام والخاص «مصنّعو مادة الإسمنت وتجارها– شركات التطوير العقاري والبنى التحتية والشركات الهندسية- الفعاليات الاقتصادية الداعمة لقطاع الإسمنت وتشمل: البنوك وشركات التأمين– شركات الجودة– تجار الآليات الثقيلة ووكلاء الشركات الأجنبية في سورية- تجار قطع تبديل خطوط إنتاج مصانع الإسمنت– شركات الطاقة المتجددة».**

■ عاصي اسماعيل

سبق ذلك إعداد دراسة من قبل المؤسسة العامة للإسمنت حول واقع صناعة الإسمنت في سورية، وذلك مطلع شهر آب الماضي، والتي تضمنت «خريطة استثمارية للفرص المتاحة» في البلاد، و«الآلية التنفيذية لتبسيط الإجراءات المتعلقة بمنح التراخيص»، وذلك بحسب ما ورد عبر إحدى الصحف شبه الرسمية بحينه.

## مقدمات ومؤشرات

لا شك أنَّ مادة الإسمنت تعتبر من المواد الإستراتيجية الضرورية خلال مرحلة إعادة الإعمار المقبلين عليها، كما لا شك أن توفير الاحتياجات من هذه المادة من الإنتاج المحلي، عاماً وخاصاً، يعتبر من المهام الضرورية أمام أصحاب القرار من الرسميين، بما يغنينا عن استيرادها مع ما يقابل ذلك من توفير في القطع الأجنبي والعمولات المضافة على عمليات الاستيراد، ولعل الأهم، أن يكون ذلك بعيداً عن أوجه الفساد والسمسرات، بما في ذلك ما يتم طرحه من أشكال الخصخصة المبطنة بعناوينها المختلفة، خاصة وأن هذه المادة الضرورية إستراتيجياً تفتح شهية المستثمرين الباحثين عن فرص الربح المضمونة.

وبحسب ما ورد عبر الصحيفة عن الدراسة المعدة من قبل المؤسسة العامة للإسمنت فإن:

الطاقات المتاحة لصناعة الإسمنت جيدة.

طاقة شركات القطاع العام الإنتاجية العاملة حالياً، تصل إلى 3,8 ملايين طن من الإسمنت سنوياً.

العدد الإجمالي للمشاريع المشمّلة والمرخصة والمتوقفة للقطاع الخاص 33 مشروعاً، منها مشروع واحد فقط منفذ ومنتج، بطاقة إنتاجية سنوية 1,65 مليون طن سنوياً.

الفرص الاستثمارية المتاحة لصناعة الإسمنت في شركات المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء تحتاج إلى تمويل كبير لا يقل عن مليار دولار.

وقد خلصت الدراسة إلى اقتراح «العمل وفق صيغة العقود التشاركية، بحيث يتم تأمين التمويل من المستثمر مقابل حصة سنوية من الإنتاج».

وخلال مؤتمر صحفي مطلع الشهر الحالي لإطلاق «الملتقى» كشف المدير العام للمؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء أن: «إنتاج سورية من الإسمنت سيرتفع من نحو 5 ملايين طن سنوياً حالياً إلى حوالي 17 مليون طن خلال عامين، بزيادة تصل إلى 12 مليون طن»، مشيراً إلى «وجود رخص لمعامل إسمنت من قبل القطاع الخاص بطاقة إنتاجية تقارب 40 مليون طن، تم تخصيص مقالع لـ9 منها بعد دفع كل معمل تأمين بقيمة مليون دولار»، وقد أضاف: «حجم الطلب على الإسمنت خلال مرحلة إعادة الإعمار سيكون نحو 15 مليون طن سنوياً بالحد الأدنى، وقد يصل إلى 20 مليون طن، وهناك إمكانية لتغطية كل الكميات من قبل معامل القطاع العام والخاص»، مؤكداً أن: «هنالك العديد من العروض التي تتم دراستها لإعادة تأهيل بعض الخطوط في المعامل الحكومية، والتي يصل عمر بعضها إلى 50 سنة، إضافة إلى تركيب خطوط جديدة ضمن إطار التشاركية، وبما يضمن حقوق كافة الأطراف ويحقق عوائد جيدة للحكومة مع الحفاظ على ملكيتها للمعامل».

**الطاقات الإنتاجية المتوقعة للقطاع الخاص ستكون بحدود 40 مليون طن سنوياً وهي ضعف الاحتياجات الفعلية لمرحلة إعادة الاعمار المقدرة بحدود 20 مليون طن بالحد الأعلى**

## خطوة استباقية مجربة

بالعودة للتصريحات أعلاه، يبدو أن الطاقات الإنتاجية المتوقعة للقطاع الخاص ستكون بحدود 40 مليون طن سنوياً، وهي ضعف الاحتياجات الفعلية لمرحلة إعادة الاعمار المقدرة بحدود 20 مليون طن بالحد الأعلى، «أي إن جزءاً هاماً من هذه الصناعة سيكون موجهاً للتصدير، وبهذا الصدد، وبغض النظر عن عوائد التصدير المادية، ربما لا بد من الاشارة إلى ما تخلفه هذه الصناعة من تلوث بيئي وأضرار صحية قد تكون أكبر بكثير من حجم هذه العوائد، لذلك فإن الكثير من الدول بدأت تتخلص من هذه الصناعة، وبالحد الأدنى خصصت لها أماكن بعيدة جداً عن الأماكن المأهولة والغابات والحراج ومجاري الأنهار»، يضاف إلى ذلك الكميات المنتجة من القطاع العام حالياً والبالغة بحدود 3,8 ملايين طن سنوياً فقط، ومع ذلك يجري التمهيد للتفريط بجزء منها بمسمى عقود «التشاركية» بذريعة «إعادة تأهيل بعض الخطوط في المعامل الحكومية»، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك بعض الشركات التي ما زالت متوقفة عن العمل مثل «الرستن– الشهباء– العربية».

بحسب موقع «الاقتصادي» بتاريخ 2019/10/8، أكد المدير العام للمؤسسة العامة للإسمنت أن: «المؤسسة تقوم حالياً بالتفاوض مع «مجموعة قاطرجي الدولية» لإنشاء خطوط إسمنت جديدة وتأهيل المعامل المتضررة في حلب والمفاوضات أصبحت في نهايتها»، مضيفاً أن: «الصيغة التي يتم التفاوض عليها هي قيام المجموعة بضخ استثمارات في معمل المسلمية قرب حلب بما يقارب 200 مليار ليرة لإنتاج 3 ملايين طن سنوياً، مقابل تشاركية في إيرادات المعمل من بيع الإسمنت وفق نسب يتم الاتفاق عليها».

هذه الخطوة «الاستثمارية التشاركية» تعيد إلى الأذهان خطوة مشابهة جرت مع «مجموعة فرعون» سابقاً في كل من معملي إسمنت طرطوس وعدرا، والتي وصلت لاحقاً إلى أروقة القضاء، بحسب ما رشح عبر وسائل الإعلام، حيث أصدرت محكمة القضاء الإداري قراراً يتضمن إلقاء الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لـ«مجموعة فرعون في سورية» للحصول على مبلغ يقدر بـ2,570 مليار ليرة سورية لصالح شركة عدرا للإسمنت، وذلك إثر لجوء الشركة للقضاء بعد الإخلال بمضمون العقد.

بانتظار نتائج أعمال «الملتقى» هناك سؤال يفرض نفسه: لماذا هذا النمط من التفريط المستمر بشركات الإسمنت العامة، تحت عناوين التشاركية وغيرها من أشكال الخصخصة المبطنة، برغم تسجيل الخيبات فيه رسمياً، وبرغم ضرورات المادة مضمونة التسويق والأرباح؟.

# فصل كارثي جديد!

**أضاف العدوان التركي الأخير فصلاً جديداً إلى فصول الكارثة الإنسانية التي يعيشها السوريون منذ تسعة أعوام وحتى الآن، مع كل ما يتبع هذا الفصل من تداعيات سلبية يحصد نتائجها السوريون، ومع كل ما يتيحه من فرص استثمار سياسي واقتصادي وعسكري وأمني، تتلقفها القوى المتربصة والفاعلة بالأزمة السورية، دولاً ومنظمات، محلياً وإقليمياً ودولياً، لتَحمِلها أجنداتها بما يخدم أهدافها وغاياتها، تكريساً للاستثمار في الأزمة السورية والكارثة التي يعيشها السوريون.**

■ سمير علي

الواضح في العدوان التركي الجديد، بغض النظر عن أجندته المعلنة والمبطنة، أنه يستهدف المدنيين عمداً، بالإضافة إلى البنى التحتية والخدمات العامة، في كل البلدات والمدن والقرى الواقعة على امتداد الشريط الحدودي الكبير، حيث تم تسجيل سقوط المئات من الضحايا والمصابين من المدنيين منذ بدء هذا العدوان وما زالت القائمة مفتوحة، بالإضافة إلى تسجيل خروج بعض المشافي والمراكز الصحية والأفران عن الخدمة نتيجة الاستهداف المتعمد، مع توقف خدمات الكهرباء والمياه في الكثير من المناطق، بالإضافة إلى الكثير من الخدمات العامة وسُبل العيش الأخرى.

## استهداف مقومات الحياة

كثيرة هي التفاصيل التي يمكن سردها بهذا الفصل الكارثي الجديد نتيجة العدوان، لعل أهمها قوائم أسماء الضحايا والمصابين من المدنيين التي تتزايد مع كل ساعة وفي نهاية كل يوم، حيث يضاف إليها المزيد من الأسماء مع كل استهداف وعدوان، مع حال التشرد والنزوح الذي فُرض على الأهالي في المدن والبلدات والقرى والمناطق التي يتم استهدافها عبر القصف الجوي والبري على طول الحدود، يضاف إلى ذلك استهداف كل مقومات الحياة عمداً من أجل خلق المزيد من الصعوبات والمآسي والمعاناة أمام أبناء هذه المناطق الشاسعة لقطع سُبل العيش فيها، مثل قصف المشفى الوطني في كل من القامشلي ورأس العين، وقصف الفرن الحكومي في مدينة القامشلي، وخروج مستوصف بلدة عين ديوار عن الخدمة بسبب القصف، وقصف محطات المياه في مدينة رأس العين مما أدى لأزمة في مياه الشرب في مدينة الحسكة، وخروج محطة المبروكة عن الخدمة بسبب القصف الجوي، مع استهداف الأسواق في المدن والبلدات والقرى، وقصف صوامع الحبوب في كل من القامشلي والدرباسية وتل أبيض، طبعاً مع كل التداعيات السلبية على عوامل الأمن والسلامة الشخصية، ليس على الطرقات فقط، بل وفي داخل القرى والبلدات بسبب استهداف بيوت الآمنين أيضاً.

**الواضح في العدوان التركي الجديد بغض النظر عن أجندته المعلنة والمبطنة أنه يستهدف المدنيين عمداً بالإضافة للبنى التحتية والخدمات العامة**

## الكارثة بنظر المنظمات الأممية

من الموقع الإخباري الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 2019/10/11 وتحت عنوان: «العاملون في المجال الإنساني يحذرون من أن هجوم تركيا على سورية قد يؤدي إلى كارثة إنسانية أخرى»، ورد التالي:

بحسب المتحدث باسم برنامج الأغذية العالمي: «تم الإبلاغ عن نزوح جماعي للسكان منذ تصاعد العنف»، وأوضح أن: «أكثر من 70 ألف شخص نزحوا حتى الآن من رأس العين وتل أبيض».

أوضح المتحدث باسم «الأوتشا» أنه: «على الرغم من بقاء موظفي المساعدات الإنسانية التابعين للأمم المتحدة في القامشلي، إلا أن قدرتهم على العمل وتقديم الإغاثة مقيدة بشدة بسبب الأعمال العدائية»، مضيفاً أن: «السلطات المحلية كانت أيضاً تفرض بعض الإجراءات الأمنية الصارمة عند نقاط التفتيش».

قالت ماريكسي ميركادو من منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»: «إن محطة ضخ المياه في علّوك تعرضت للهجوم في وقت مبكر يوم الخميس»، وقالت: «هذه المحطة توفّر المياه الصالحة للشرب لمن لا يقل عن 400 ألف شخص في محافظة الحسكة، بما في ذلك مخيمات النازحين».

المتحدث باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قال: «الناس يتحركون داخل سورية، لذلك يمكننا أن نفترض، نعم، أنهم سيتجهون نحو الجنوب. وفي ظل التعقيد وغيره في مناطق مثل دير الزور والرقة- والتي ليست بالضرورة أماكن يمكن أن تستضيف آلاف الأشخاص- سنرى كيف تتطور الأوضاع في الساعات المقبلة، لأنها تتحرك بسرعة كبيرة».

أما المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فقد أوردت عبر موقعها بتاريخ 2019/10/10 تحت عنوان: «مئات الآلاف من الأشخاص معرضون للخطر في شمال سورية» ما يلي: «يهدد تصاعد الصراع الدائر في شمال سورية بالتسبب بالمزيد من المعاناة الإنسانية وحدوث موجات نزوح جديدة تضاف إلى ما هي الآن أكبر أزمة نزوح في العالم».

«اضطر عشرات الآلاف من المدنيين للنزوح وذلك للفرار من القتال والبحث عن ملاذ آمن. وتدعو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كافة الأطراف للالتزام بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك توفير سبل الوصول إلى وكالات الإغاثة».

وقال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي: «هناك مئات الآلاف من المدنيين في شمال سورية ممن هم عرضة للأذى. لا ينبغي استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية».

## خلط الأوراق على حساب استمرار الكارثة

لا شكَّ أن استمرار الكارثة الإنسانية وتداعياتها وكثرة ملفاتها المترابطة، بغض النظر عن أدواتها وأدوار الفاعلين فيها، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً، كانت وما زالت تعتبر بالنسبة لهؤلاء إحدى فرص التعطيل للوصول إلى حل الناجز للأزمة السورية ليس إلا، وهي برغم ذلك محاولات بائسة ويائسة بهذا الاتجاه، رغم ما تحمله من آلام.

وقد كان هذا الفصل الكارثي الجديد، كما غيره من فصول المأساة الكارثية، فرصة استثمار، ليس بالنسبة للقوى الفاعلة فيه فقط، وخاصة تركيا وأمريكا، بل على مستوى ما يتم تداوله عبر الكثير من وسائل الإعلام، حيث يجري تغييب الكثير من التفاصيل الكارثية بنتيجة العدوان عمداً، ويتم توظيف بعضها الآخر لخدمة أجندات الممولين وغاياتهم وأهدافهم، بعيداً عن البعد الإنساني لهذه الكارثة المستمرة، وعمقه على مستوى الملفات المرتبطة به، ضمن مساعي إعادة خلط الأوراق والتشويش عمداً على طريق خلاص السوريين من أزمتهم وكارثتهم المتمثل بالحل السياسي، خاصة بعد الإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية وتحديد موعد بدء أعمالها، كبوابة عبور نحو الحل النهائي للأزمة المتمثل بالتنفيذ الكامل للقرار 2254.

## ليس هناك طريق ثالث 1 من 2

# الاشتراكية هي الحل الواقعي الوحيد لتغير المناخ

**الرأسمالية لم ولن تمنع كارثة المناخ. الاستجابة الاشتراكية على المستوى الحكومي والمجتمعي هي ضرورة تاريخية.**

■ **جون مولينو**
**محرر مجلة الماركسية الايرلندية**

بواسطة الاشتراكية أعني ببساطة الجمع بين أمرين: الملكية العامة والسيطرة الديمقراطية على الإنتاج والمجتمع. عن طريق الملكية العامة، لا أقصد إزالة الملكية الشخصية الخاصة أو تأميم كل شركة صغيرة ومتجر زاوية، بل عن البنوك والشركات والصناعات والخدمات والمرافق الرئيسة. على سبيل المثال، الملكية العامة لشبكات الحافلات والنقل، والخدمات الصحية، وبنك حكومي رئيس واحد وشركة تأمين حكومية رئيسة، للإسكان الاجتماعي، وإدارة النفايات، وإنتاج المياه والكهرباء والغاز والرياح والطاقة الشمسية، إلخ. عن طريق السيطرة الديمقراطية أعني أنّ كل مكان عمل رئيس– كل مستشفى أو مصنع أو محطة قطار أو مدرسة أو جامعة أو شركة إنشاءات، إلخ– يجب أن يديرها ممثلون منتخبون وقابلون للاستدعاء من قوتها العاملة، في سياق خطة ديمقراطية الاقتصاد والمجتمع ككل. يجب أن تقترح الحكومة ذلك بناءً على المجالس الشعبية المنتخبة ديمقراطياً والمساءلة أمامها. بدون ملكية عامة واسعة النطاق، ستستمر الرأسمالية وقوانين السوق الرأسمالية في الهيمنة وهذا سيكون له عواقب وخيمة على البيئة كما فعلت بالفعل. بدون سيطرة ديمقراطية، لن تحصل على الاشتراكية، ولكن رأسمالية الدولة مع طبقة حاكمة جديدة من بيروقراطيين الدولة. فقط من خلال الاشتراكية سيكون من الممكن توليد الإرادة السياسية في القمة والدعم الشعبي الحقيقي والتعاون لتحقيق التحول المنسق الهائل للاقتصاد الوطني والدولي الضروري في حالة الطوارئ الحالية. إن الملكية العامة والتخطيط الديمقراطي هما وحدهما القادران على تنسيق إنشاء وتوسيع النقل العام المجاني، والانتقال العاجل إلى تجديد الطاقة، والتعديل الشامل للمساكن، وبرنامج ضخم للتشجير وإعادة التدوير.

### الانتقال العادل

تدعم معظم حركات المناخ والحركة البيئية إلى فكرة الانتقال العادل، لكن الاشتراكية فقط بالتزامها بإنهاء الامتياز الطبقي وعدم المساواة يمكن أن تحقق ذلك بالفعل في أي مجتمع حيث يوجد أصحاب المليارات إلى جانب المشردين، والانقسامات الهائلة بين الدول الغنية والبلدان الفقيرة نتيجة للإمبريالية والرأسمالية المعولمة، فإن جميع المحاولات التي تمر بمرحلة انتقالية لإنهاء انبعاثات الكربون، حتى في حالة حدوثها، سوف يتم تنظيمها وإحباطها. ضمن حالة عدم المساواة. سيبحث الأثرياء عن حماية أنفسهم وأنماط حياتهم في مجتمعات مسورة في المرتفعات، بينما يحاولون تحويل عبء دفع الانتقال إلى الناس العاديين. خذ مثال النقل. إذا كنا، كما هو ضروري للغاية، أخرجنا الناس من السيارة الخاصة وعلى وسائل النقل العام المجانية، فما هي عواقب ذلك؟ في ظل الرأسمالية، سيعني رؤساء شركات السيارات العملاقة «فولكس واجن وتويوتا وجنرال موتورز وما إلى ذلك» سيراقبون إلى أين تهب الرياح، ويقومون بنهب شركاتهم ووضع العائدات في حساباتهم المصرفية السويسرية، وإلقاء مئات الآلاف من العمال إلى الفراغ. في ظل الاشتراكية، يمكن إعفاء كبار المديرين التنفيذيين في صناعة السيارات وكبار المساهمين من مكاسبهم غير المشروعة، بينما تتم إدارة هذه الصناعة المتهدمة بطريقة تعيد تدريب العاملين في عمل مفيد اجتماعياً، على سبيل المثال بناء توربينات الرياح أو الحافلات. الأمر نفسه ينطبق على الطيران. إذا تم تخفيض السفر الجوي، كما يجب أن يكون لإنقاذ الكوكب، في ظل الرأسمالية، من المرجح أن يتم ذلك من خلال آلية السعر، حتى يستمر المسؤولون التنفيذيون في التنقل حول العالم إلى مؤتمراتهم، بينما كان على الناس العاديين التخلي عن عطلاتهم. وهذا بدوره يعني تكرار الأزمة لعمال الخطوط الجوية والأزمة في صناعة السياحة. مرة أخرى التخطيط الاشتراكي فقط يمكنه حل هذا. وسيكون الأمر نفسه بالنسبة لصناعة الفحم القاتلة. عندما دمرت مارجريت تاتشر صناعة الفحم البريطانية في 1984–1985 قامت بذلك لأسباب رأسمالية «اقتصادية» بالكامل.– لم يكن هناك أي بعد بيئي فيها– لكن التأثير على مجتمعات التعدين والقرى كان مدمراً؛ الكثير منهم لم يتعافوا بعد. يتطلب تجنب هذا الدمار الجماعي على نطاق أوسع بكثير التخطيط الاشتراكي.

**لا يمكن تصور عدالة المناخ على نطاق عالمي تماماً دون الاشتراكية.**

### التفكير العالمي

لا يمكن تصور عدالة المناخ على نطاق عالمي تماماً دون الاشتراكية. قبل خمسمئة عام، كانت مختلف قارات العالم ومناطقه تقريباً على نفس المستوى من التنمية الاقتصادية؛ على سبيل المثال، كانت الصين متطورة اقتصادياً بقدر ما كانت أوروبا والهند تعتبران بلدين غنيين. قرون من الرأسمالية والعبودية والإمبريالية، خلقت عالماً غير متكافئ للغاية. أصبح الإنتاج الصناعي والثروة والقوة مركزين فيما يسمى بـ «الغرب» المتقدم– بشكل أساس، أوروبا وأمريكا الشمالية– بينما يتركز الفقر والجوع والافتقار إلى التنمية الصناعية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي تسمى الآن عادة الجنوب العالمي. لقد تغير هذا النمط إلى حد ما في العقود الأخيرة مع التطور الهائل في الصين وأجزاء أخرى من جنوب وشرق آسيا، لكنه لا يزال حقيقة واقعة في أنحاء كثيرة من العالم. تاريخياً وحتى اليوم، ساهمت شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بأقل من غيرها في تغير المناخ، لكنها ستتأثر بشكل كبير به. على سبيل المثال، ستكون الزيادة في درجات الحرارة العالمية بنسبة تتراوح من 1,5 إلى 2 درجة مئوية بمثابة حكم بالإعدام في معظم أنحاء إفريقيا لأنها ستدمر الزراعة؛ سيؤدي ذوبان الأنهار الجليدية في الهيمالايا وارتفاع منسوب سطح البحر إلى تدمير بنجلادش الفقيرة بشدة. لا يمكن الطعن في هذا الأمر أو التعامل معه دون إعادة التوزيع الاشتراكية للثروة والتخطيط الاشتراكي على المستوى الدولي. الأممية الاشتراكية القائمة على المصالح المشتركة للعاملين في العالم فقط يمكنها تحقيق هذا التعاون الدولي؛ أي خيار رأسمالي، بغض النظر عن مدى خضرة «نواياها» الخضراء، سوف يتحول إلى تنافسات وطنية ودولية تدمر أي تخطيط دولي متماسك. ثم هناك مسألة النمو الاقتصادي الشامل. هناك رؤية متنامية في الحركة البيئية، مفادها أن فكرة النمو الاقتصادي المستمر غير مستدامة على الإطلاق. تحدثت غريتا ثونبرج، في كلمتها أمام الأمم المتحدة، عن «قصص خرافية عن النمو الاقتصادي الأبدي». ولكن في ظل الركود الرأسمالي أو، حتى أكثر من ذلك، فإن تراجع النمو هو أزمة فورية، بشكل ركود عندما يكون قصيراً و «كساداً كبيراً» عندما يتم تمديده، مما يدل على البطالة الجماعية والفقر والتقشف «مع خطر الفاشية التي يتم إلقاؤها في وجوهنا». ذلك لأن الرأسمالية لديها دافع للنمو في نسيجها. إن تحقيق اقتصاد لا ينمو «مقاس من حيث الناتج المحلي الإجمالي» أو إذا ثبت أنه ضروري، لن يكون التراجع في بعض المناطق ممكنًا أيضاً إلا على أساس التخطيط الاشتراكي المقترن بالموافقة الشعبية التي تأتي من المشاركة الجماهيرية في عملية التخطيط الديمقراطي.

# محاولات كسر صمت الغواصات السوفيتية

**لم يحمل التاريخ الحديث صراعاً أشدَّ تعقيداً من الحرب الباردة، فقد عمد قطبا الصراع حينها على محاولة التقدم على منافسيهم، في كافة المجالات العسكرية وعلى اختلاف الميادين، حتى وان بدت الطرق المستخدمة لتحقيق ذلك خارجة عن المألوف بعض الشيء. وفي تقرير نشره موقع «ذا ناشيونال إنترست» تحدث عن محاولات حلف الناتو لمراقبة حركة الغواصات الروسية منذ العهد السوفييتي وحتى اليوم، كشف فيه الطرق اليائسة التي كان الناتو يستخدمها لكشف أسرار ومواقع هذه الغواصات.**

■ جيهان دياب

وقد كانت البحرية السوفييتية تفخر بتقدمها الذي حققته في مجال القوة العسكرية، وكانوا محقين في ذلك، فالغواصات السوفييتية حيّرت الغرب وهي تجوب البحار بصمت وخفة- لتعود إلى قواعدها مكللة بالانتصارات. كما بقيت الكثير من التقنيات التي تستخدمها طي الكتمان لعديد من السنوات، وكان من المستحيل معرفة مواقع تلك الغواصات باستخدام أي من أجهزة الرصد البحري لدى الفريق الخصم، وأمست شبيهة بالسراب، كما بلغ عددها المئات خلال سنوات قليلة، وكان الغرب يسعى لوضع حد لذلك، بأية طريقة ممكنة.

ساهمت الإخفاقات المتتالية للحلول التقليدية التي تستخدمها القوات البحرية الأمريكية والبريطانية إلى الوصول إلى حالة لا مثيل لها من اليأس، اجتمعت مراكز الأبحاث العسكرية لتجربة مجموعة من الحلول، لم يتم إزاحة أي منها عن طاولة النقاش، فقد يحقق أيّ من تلك الحلول بعض التقدم بدلاً من الاكتفاء بالجلوس دون عمل. تحدث الكاتب «إيان بالإنتاين» في كتابة «هانتر كيلرز» عن هذا الموضوع قائلاً: «إن اكتشاف أية طريقة بإمكانها سلب السوفييت أفضلية الصمت في أعماق البحار، يعتبر بلا شك، ضربة عبقرية!».

حاول بعض الخبراء وضع تسلسل من أجهزة الالتقاط الصوتية تحت الماء، لتعمل تلك المايكرفونات الحساسة على التقاط أي دليل على حركة الغواصات المعادية تحت الماء، ولكن هذا الحل أثبت فشله إذ كان من المستحيل وضع العدد الكافي من تلك التجهيزات تحت أعماق شاسعة من البحار، لكن الاعتماد على الأدلة الصوتية لاكتشاف الغواصات ساهم في ابتكار حل غريب للغاية.

وفي أواخر العام 1962 قررت البحرية البريطانية في تدريبات مشتركة مع البحرية الأمريكية والكندية تجربة إلقاء مجموعة من المغانط المرنة من الهواء، بهدف الالتصاق بالغواصات السوفيتية المختفية في قاع البحر، ما ينتج عنه ضوضاء يسهل اكتشافها، لقد وثق «إيان بالإنتاين» تلك التجربة المثيرة للاهتمام في كتابه، لكنه لم يخف سخريته من الطريقة التي انتهت بها هذه المغامرة، فقد خصّصت البحرية البريطانية غواصة خاصة لهذه الغاية وأطلقتها في المحيط لتقوم طائرة تابعة لسلاح الجوي الكندي بإلقاء عدد كبير من تلك المغانط من الجو، وبالفعل، التصقت ببدن الغواصة كما توقع الخبراء، بدا وكأن كابوس الغواصات السوفييتية قد شارف على الانتهاء.

لكن، حدث ما لم يكن في الحسبان، لقد شقت هذه المغانط طريقها إلى ثقوب وفتحات الهيكل الخارجي للغواصة البريطانية المصمم للسماح بتدفق المياه، وقال بالإنتاين: «لقد تدفقت المغانط بشكل أساس داخل الهيكل، وظلت مثبتة داخل غلاف الغواصة وفي مختلف زواياها»، كما أن المغناطيس المرن قد أصبح مثبتاً على ذلك الهيكل دون أن يستطيع أحد إزالته داخل المياه، وكان لابدَّ من أن ترسو الغواصة مرة أخرى، وتجف تماماً، من دون أن تتمكن من القيام بأي تدريب أو قتال، بالإضافة إلى أن ذلك يكلف كثيراً من الأموال والوقت.

«لم تتمكن الطواقم المضادة للغواصات من إجراء تمرين واحد من هذا النوع بعدما انتهى التمرين الأخير بفوضى عارمة»، هذا ما خلص إليه التقرير الذي لم يخف سخريته من هذا النوع من التجارب الساذجة.

# الاستعصاء البريطاني مستمر

**يستمر الاستعصاء البريطاني حول «بريكست» بالتفاعل بين صد و رد، منتجاً بذلك تناقضات أعلى مصحوبة بتوترات سياسية واقتصادية واجتماعية، ورغم تأكيد جونسون عزمه على تنفيذ الخروج في 31 من الشهر الجاري إلا أن الوقائع حتى الآن لا تشير بحلّ هذه المشكلة.**

■ يزن بوظو

فقد أعلن رئيس البرلمان الأوروبي، ديفيد ساسولي، عدم إحراز أي تقدم في المفاوضات مع رئيس الوزراء بوريس جونسون، عبر بيان له، وفي المقابل، صدر بيان عن مكتب رئيس الوزراء البريطاني بعد الاجتماع الذي جمعهم في لندن يوم الثلاثاء الماضي، مشيراً فيه إلى أنه يفضّل أن تخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مع التوصل إلى اتفاق، وجدد تأكيده على أن البلاد ستنسحب من الاتحاد بدون اتفاق في 31 من الهشر بحال عدم التوصل إليه.

### تمرد في الحكومة

على إثر تزايد حدة التوترات، واقتراب الموعد المزمع للانسحاب، طالب بوريس جونسون عقد جلسة استثنائية للبرلمان البريطاني في 19 تشرين الأول، علماً بأن هذا التاريخ هو أقصى حد يمكن لجونسون أن يطلب فيه من الاتحاد الأوروبي تمديد موعد بريكست مجدداً، لإجراء مفاوضات أخرى حول هذا الاستعصاء، والوصول إلى نتيجة ما، وقد ظهرت بوادر «تمرد» جديدة داخل الحكومة على خطة جونسون في الانسحاب بلا اتفاق، فقد أعرب خمسة من أعضاء مجلس الوزراء عن نيتهم الاستقالة في هذه الحال.

### تحذيرات اقتصادية

بالإضافة إلى ذلك، حذَّر معهد الدراسات الضريبية البريطاني من أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بلا اتفاق، سيؤدي إلى تفاقم العجز العام وارتفاع المديونية إلى أكثر من 90% من الناتج المحلي الإجمالي، مضيفاً أن هذا يحصل لأول مرة في تاريخ بريطانيا منذ نصف قرن، وبيَّن المعهد أن الخروج بدون اتفاق قد يؤدي إلى ارتفاع العجز إلى 100 مليار جنيه، أي ما يعادل 4% من الثروة الوطنية، بحسب تقريره.

### تمديد الاتفاق

تشير كل التطورات في المفاوضات داخل بريطانيا ومع الاتحاد الأوروبي إلى عدم التوصل إلى اتفاق يرضي هذه الأطراف في المدى المنظور، وبناء عليه وعلى العكس من تصريحات جونسون الإعلامية الحاسمة حول خروج بريطانيا بلا اتفاق، قدمت الحكومة البريطانية وثائق إلى محكمة في اسكتلندا تظهر أن رئيس الوزراء نفسه سوف يطلب من الاتحاد الأوروبي تأجيل موعد مغادرة بريطانيا إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال الأسبوعين المقبلين، فضلاً عن تصاعد درجة التوترات لتلك المرحلة التي بدأ يُنظر إلى إمكانات عزل أو سجن جونسون، حيث حسب «بي بي سي» فإن محكمة أسكتلندية تبحث في إمكانية سجن رئيس الوزراء بحال إصراره على خروج البلاد دون اتفاق وقيام المحكمة بتوقيع خطاب تطلب فيه تمديداً جديداً من الأوروبيين نيابة عن جونسون.

يبدو أن هذا الاستعصاء الجاري سيستمر في كونه مزمناً ومستمراً محلياً، كما جرى منذ لحظة الإعلان عن فكرته حتى الآن، دون اتخاذ اجراءات جدّية تدفع بهذا التيار أو ذاك من الأطراف الدولية، وتحديداً بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كامتداد لهذه الأطراف في الداخل البريطاني.

# أمن الخليج ... السباق مستمر

**ما زال موضوع الأمن في منطقة الخليج يشغلُ الأوساط الدولية ويحفّزها للعمل على عقد تحالفات واقتراح مبادرات من أجل تهدئة المنطقة، والتخفيف من حدّة الصراعات بين الأطراف المختلفة فيها، والتي ازدادت حدّتها بعد الأحداث الأخيرة التي عصفت في المنطقة، من حرب اليمن ونتائجها الكارثية، مروراً بحرب الناقلات ومضيق هرمز، وانتهاءً بهجمات «أرامكو» مجهولة الفاعل حتى اللحظة.**

■ رشا النجار

ونظراً لخطورة اشتعال المنطقة، وما يمكن أن تسببه من كوارث على المستوى الإقليمي والدولي، تتسابقُ الدول المعنية لتقديم مبادرات وإنشاء تحالفات من أجل ضمان الأمن وإخماد بوادر الانفجار المحتملة، وكانت قاسيون قد نشرت في العدد قبل الماضي عن سباق التحالفات الذي يحصل حول تأمين المنطقة، وضمن السياق نفسه واستكمالاً لهذه التحالفات، أتت المبادرة الروسية التي أعلن عنها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال افتتاح أعمال الجلسة العامة لمنتدى فالداي للحوار الدولي، حيثُ دعا إلى إنشاء منظمة جديدة لضمان الأمن في منطقة الخليج تعمل بمشاركة كل من روسيا والصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

## المصلحة الروسية

ليسَ خفيّاً على أحد بأنّ منطقة الخليج تعدّ من أهم المناطق في العالم من الناحية الجيوسياسية، فهي مصدر هامٌ لإنتاج النفط وتصديره، ومخزن احتياطي للغاز، إضافةً إلى كمّ الثروات الهائل الذي تحويه، سواءً بالمعنى المادّي أو العلمي والتقني، وبذلك تبدو المنطقة مغرية وشهيّة لأطماع من يريدون زرع الفوضى وإحداث البلبلة فيها طمعاً فيها من جهة، ومتنفّساً لأزماتها من جهة ثانية، وهذا ما حدث بالفعل منذُ أن شنّت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على العراق، وحتى إثارتها لحرب الناقلات وخروجها خاسرةً من كلّ ذلك، وبما أنّ المنطقة قريبة جغرافيّاً من روسيا والصين، فإنّ مسألة استقرارها تبدو من أولويات السياسة الخارجية لهذه الدول.

الملفت في المبادرة أيضاً، هو حضور جميع الدول ومن بينها المقترَح الروسي نفسه بصفة مراقب، أيّ إنّ ذلك يتناقض مع دعوة الأمريكي إلى إنشاء تحالف تكون الدول موجودة ضمنه بصفة مشارك وليس مراقب، بمعنى أنّ المبادرة الروسية وعبر دعوتها الأمريكي للمشاركة بصفة مراقب، تحيّد الدور الأمريكي معروف النوايا مسبقاً، وتأخذ بعين الاعتبار احترام السيادة الوطنية لدول الخليج، التي ينبغي عليها حل مشاكلها بنفسها عبر الحوار والتوافق السلمي.

تجدر الإشارة إلى أنّ المبادرة الروسية بخصوص أمن الخليج لم تكن الأولى من نوعها، فقد نشرت روسيا في الشهر السابع من العام الحالي مقترحاً من خمسة بنود لضمان الأمن الجماعي في الخليج، وتتضمن التدابير التالية: التخلي عن استخدام القوة في حل المسائل الخلافية، واحترام سيادة دول المنطقة وسلامة أراضيها، الحوار بشأن العقائد العسكرية وتبادل المعلومات بشأن القوات المسلحة وشراء الأسلحة، توقيع اتفاقية التحكم بانتشار الأسلحة، بما في ذلك على سبيل المثال إنشاء مناطق منزوعة السلاح، وحظر التكديس المزعزع للاستقرار للأسلحة التقليدية، وإبرام اتفاقات مكافحة الإرهاب الدولي والاتّجار غير المشروع بالأسلحة والهجرة والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

## ردود أفعال إيجابية ودعوات للحوار

كانت الصين من أولى المرحبّين بالمبادرة الروسية، حيث قال المتحدث الرسمي باسم الخارجية الصينية، قنغ شوانغ، أثناء مؤتمر صحفي له: «إن بكين تتابع عن كثب الوضع المعقد والحساس في الخليج» وتابع: «تأمين سلام واستقرار المنطقة يخدم المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. وترحب الصين بجميع المبادرات والجهود الدبلوماسية التي من شأنها الإسهام في خفض التوتر بمنطقة الخليج، ونتطلع إلى البقاء على تواصل مع جميع الأطراف المعنية».

في الوقت نفسه، دعا وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بلدان المنطقة إلى الحوار، حيث قال: إن «منطقتنا بحاجة إلى الحوار الداخلي أكثر من الميل نحو كيل الاتهامات والتنافس التسليحي وتكديس الأسلحة»، وأضاف ظريف إن مصير شعوب المنطقة، قد ارتبط وتشابك بعضه ببعض، وإن الأمن لا يمكن تجزئته وتفكيكه، فإما أن ينعم الجميع بالأمان أو أن ينحرم الجميع منه. وكانت إيران قد رحّبت بالخطوة التي اتخذتها السعودية فيما يخصّ موافقتها على دعوة الحوثيين لوقف إطلاق النار، حيث قال مدير مكتب روحاني، محمود واعظي، في تصريح أدلى به على هامش اجتماع الحكومة، إن المملكة على مدى السنوات الماضية «كانت تعتقد أنها تستطيع ابتلاع اليمن وتحقيق هدفها خلال فترة قصيرة من خلال التحالف الذي شكلته»، مضيفاً أن «السعوديين بعد خمس سنوات خلصوا إلى استنتاج مفاده أن الحرب لا يمكنها تحديد المصير».

## بوادر هدوء؟

ما تشيرُ إليه التصريحات والمبادرات تشي بحدوث إجماع شبه دولي على أهمية العمل الحثيث لتحقيق الأمن في الخليج، ولكن كما تحدّثنا في مقالات سابقة، فإنه من المبكّر الحكم على أيّةّ مبادرة حالية حتى نرى نتائجها على أرض الواقع، ومع ذلك وبالنظر إلى الخط البياني المتصاعد في العلاقات بين إيران ودول الخليج، والمبادرات المساهمة والداعمة لمبدأ التسوية السياسية والحوار، وبالتوازي مع حدوث ذلك كله ضمن أجواء دولية مساعدة، يبدو الأفق مفتوحاً أمام حل الخلافات الحالية، رغم كل ما يمكن أن يعترض هذا الطريق من صعوبات.

## الصورة عالمياً

• أعلن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي أن قمته مع الرئيس الصيني شي جينبينغ التي جمعتهما في الأسبوع الماضي، سوف تؤذن بـ«حقبة جديدة» بين الجارين الساعيين لتخطي خلافات تثير توتراً بينهما.

• فتحت صناديق الاقتراع أبوابها في تونس يوم الأحد عند الساعة 07.00، أمام أكثر من 7 ملايين ناخب للإدلاء بأصواتهم، وانتخاب رئيس للبلاد في الجولة الثانية والحاسمة من الانتخابات.

• تم في مدينة سان بطرسبورغ الروسية التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون العسكري بين الدول الخمس المطلة على بحر قزوين بحضور قادة القوات البحرية للدول، هي التعاون في التدريب والعمليات والإغاثة والانقاذ وتبادل المعلومات.

• جددت الخارجية الإيرانية عبر المتحدث باسمها، عباس موسوي، استعداد بلاده للحوار مع جميع دول الجوار بما فيها السعودية، بشكل مباشر أو عبر وسطاء بغاية حل المشاكل وإرساء الاستقرار في المنطقة.

• اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن الضبابية المحيطة بتمديد معاهدة «ستارت 3» الموقعة بين الولايات المتحدة وروسيا للحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية تدفع إلى سباق تسلح جديد.

• استمراراً لمسلسل الاستقالات في أمريكا إثر حالة الانقسام الجارية، تقدم القائم بأعمال وزير الأمن الداخلي في الولايات المتحدة، كيفن ماكالينان باستقالته بعد ستة أشهر فقط من توليه هذا المنصب.

# التحوّل الشاقّ

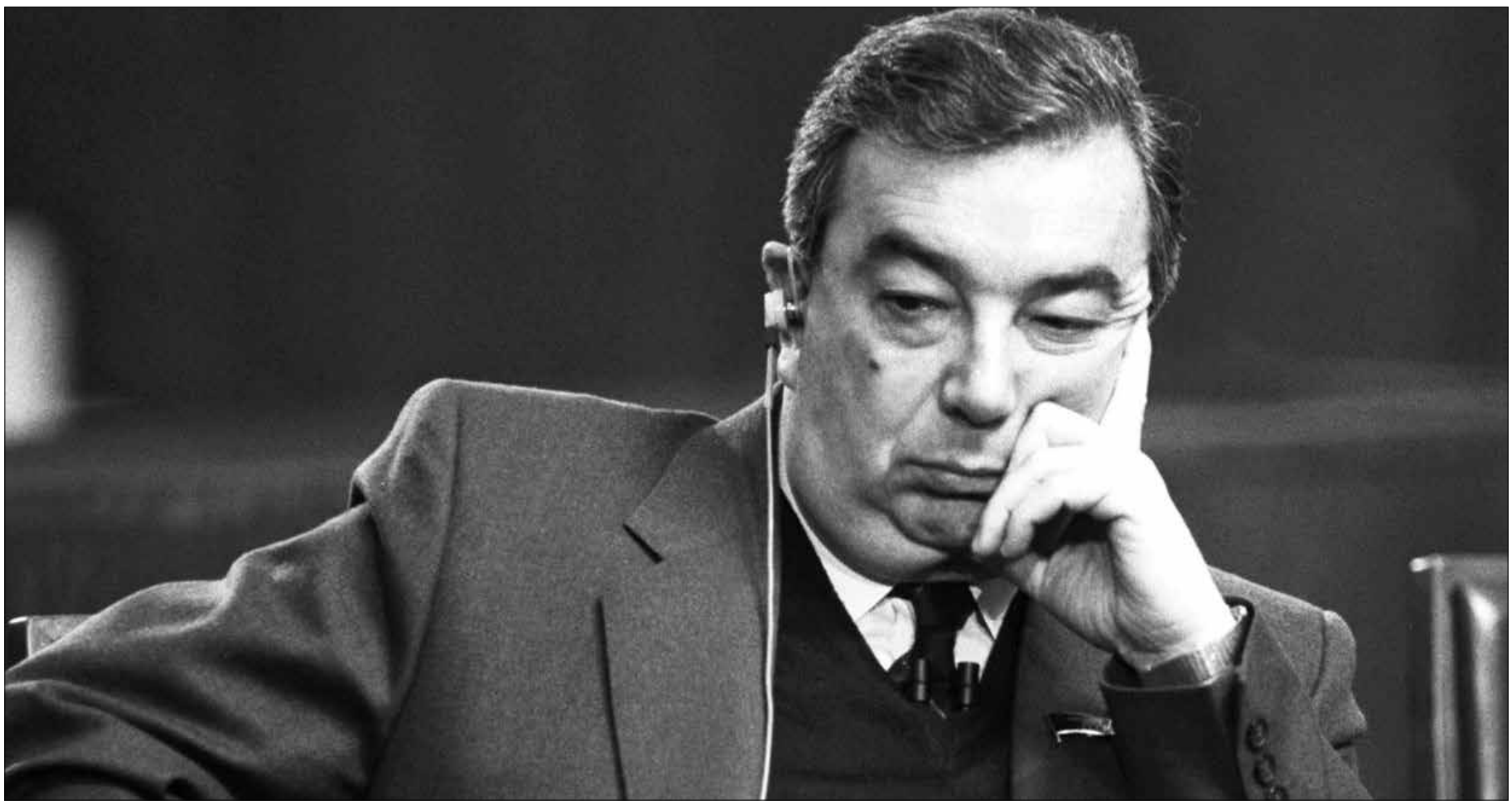

**شهدت فكرة الانتقال من عالمٍ ثنائي القطب «أثناء حقبة الحرب الباردة» إلى عالمٍ متعدد الأقطاب أو عالمٍ متعدد المراكز رواجاً متزايداً بدءاً من روسيا منذ التسعينات وصاعداً. استخدم كلّ من السياسيين والخبراء مصطلح متعدد الأقطاب ومتعدد المراكز بشكل تبادلي، ولكنّ كلمة متعدد الأقطاب هي التي عبرت أكثر عن فحوى الفكرة. ويعبّر كلا المصطلحين رغم الفروق الدقيقة بينهما عن «مراكز القوّة» في العالم المعاصر «أقطاب ومراكز» وليس عن التواصل بينها «كما هو الحال في التعددية».**

■ **بقلم: اندريه كورتونوف**
**تعريب وإعداد: عروة درويش**

يتم ربط تعددية الأقطاب تاريخياً في الغالب الأعم مع يفغيني بريماكوف وزير الخارجية الروسي السابق، والذي أعلن في 1996 بدء الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب بوصفه أحد التطورات الأهم في العلاقات الدولية. وفي عام 1997 وبعد نشاط بريماكوف وقعت روسيا والصين بياناً مشتركاً عن عالمٍ متعدد الأقطاب وعن إنشاء نظام عالمي جديد. وفي 1998 اقترح بريماكوف توقيع اتفاق شراكة ثلاثية بين روسيا والهند والصين كخطوة عمليّة نحو مأسسة تعدد الأقطاب العالمي. ولا يقتصر الأمر على بريماكوف، فالذي بدأ بالتحدث عن الفكرة في واقع الأمر هو وزير الخارجية الذي سبقه أندري كوزيريف، ولم يتوقف عنده فقد شدد سيرغي لافروف مراراً على مفهوم الأقطاب المتعددة في خطبه ومقالاته كمعبرين عن السياسة الروسية الخارجية.

ويرجع بعض الباحثين الغربيين الأمر للسياسيين الروس منذ منتصف السبعينات، ويرجعه غيرهم إلى سياسيين صينيين أو غربيين، بل ويرجعه البعض إلى كيسنجر عند تفتيته الصفّ الشيوعي المتمثل بالصين وبالسوفييت. لكن وبغض النظر عن تاريخ فكرة تعدد الأقطاب ومن هو مصدرها، فمن الواضح بأنّ هذا المفهوم ليس بالجديد، بل هو منتج ثقافي موروث من القرن الماضي. وهو بحسب الروس حقيقة يجب إدراكها بغض النظر عن الموقف منها، فكما قال سيرجي لافروف في 2007: «تظهر لنا تجارب السنوات الستّ الماضية بشكل مقنع أنّ أيّة محاولة لتجاهل واقع العالم متعدد الأقطاب سيحكم عليها في نهاية المطاف بالفشل».

## سيناريو الانتقال

يمكن للمرء بشكل طبيعي أن يفترض بأنّ التجارب السابقة لتعدد القطبية لا يتماشى بالضرورة مع القرن الحادي والعشرين. إنّ الآليّة التي يمكن فيها لمجموعة من المتغيرات المنفصلة والظرفية والمتزايدة التي تحدث تحولاً عالمياً في النظام لا سوابق تاريخية لها، ولا تزال ضبابية وغير واضحة. لكنّ ما قاله مختص العلوم السياسية الروسي فرينكو في 2018 بخصوص ما قد يحفز التحول من «عالم أحادي القطب» إلى عالم متعدد الأقطاب، يستحق أن نوليه اهتماماً خاصاً: «كيف سيبدو انهيار العالم أحادي القطب؟ إنّ السيناريو الأكثر احتمالاً للحدوث هو أن تهزم الولايات المتحدة في حرب إقليمية كبرى. أن يتم إغراق حاملات الطائرات والمدمرات الأمريكية، وأن تسقط طائراتها ويسيطر المنتصر على صواريخ كروز ويموت المئات من الجنود الأمريكيين، وتصبح صورة الرئيس الأمريكي العاجز بلا حول ولا قوة هي علامة نهاية الحقبة أحادية القطب. السيناريو الآخر قد يكون أزمة سياسية شديدة تضرب الولايات المتحدة شبيهة بتلك التي ضربت الاتحاد السوفييتي ما بين 1989 و1991، ما سيقود لانفصال بعض الولايات الأمريكية، وانسحاب القوات الأمريكية من الأقاليم الحليفة. هناك سيناريو ثالث يصف حصول أزمة اقتصادية عميقة في الولايات المتحدة تشبه أزمة الكساد الكبير ما بين 1929 و1933، ما سينتج عنه انهيار العولمة الاقتصادية وعودة الاقتصادات الموجهة وطنياً إلى الواجهة. بأيّة حال، سيكون حدثاً يضعف الولايات المتحدة بشكل جذري ويغيّر توازن القوى في العالم».

**قال لينين: قبل أن نتحد وفي سبيل هذا الاتحاد علينا أولاً أن نرسم خطوط فصل واضحة وصلبة**

لكنّ هذا التنبؤ بالكاد يمنحنا حساباً للمخاطر ليس على الولايات المتحدة وحدها، بل كذلك على بقيّة اللاعبين الدوليين جميعاً. إضافة إلى ذلك، إن قلنا بأنّ التحول لعالم متعدد الأقطاب سيستغرق خمسة عقود تبعاً لتنبؤ بريماكوف «حتى 2045 تقريباً»، فسنصل إلى استنتاج متشائم بأنّ البشرية محكوم عليها أن تعلق في «المنطقة الرمادية» ما بين العالم القديم والعالم الجديد لفترة طويلة، وهذه المنطقة ليست مكاناً مريحاً دون قواعد واضحة أو مبادئ عامة مدركة ومعترف بها لتؤمّن سير النظام الدولي، وفيها الكثير من النزاعات بين الأقطاب الناشئة. لكن علينا ترك هذا النقاش التنبؤي جانباً لكون هذا النوع من التنبؤ بالمستقبل ليس بالمتاح لأحد.

لكن وبأيّة حال ليست النزاعات هي المشكلة بحد ذاتها، بل الآليات التي يمكن استخدامها لحلها. قال لينين مرة بشكل شهير: «قبل أن نتحد وفي سبيل هذا الاتحاد علينا أولاً أن نرسم خطوط فصل واضحة وصلبة». على البشرية أن تختبر مرحلة حيث النظام القديم يتفتت إلى شظايا ثم تصبح «أقطابه» معزولة ذاتياً داخل أنظمتها الإقليمية أو القارية الفرعية بهدف الاندماج الداخلي لكل «قطب». في الحقيقة نحن نشهد بالفعل هذا التشظي والإشارات التي تلوح في الأفق عن الانعزال-الذاتي. دعونا نفترض بأنّ الانتقال سيجري بشكل سلس ودون نزاعات، وهو افتراض كبير بحدّ ذاته. ما الذي سيجعل المصالح على نطاق المنظومة تسود بدلاً من الخصوصية الوطنية؟ هل هي النزاعات العسكرية الكبرى؟ أم نقص الموارد العالمي؟ أم كساد كبير جديد؟ أم التغيّر المناخي الشديد؟ أم إرهابٌ واسع النطاق يشمل خطر السيطرة على أسلحة نووية؟ أم هو ذكاء صنعي خرج عن السيطرة؟ بكل الحالات، الخطاب السائد الحالي لا يحمل معه أجوبة مقنعة عن هذا السؤال.

## نواة القطب وما يدور حوله

وفقاً لمناصري التعددية القطبية على الطريقة الروسية، ما هو «القطب» أو «مركز القوّة» في عالم متعدد الأقطاب؟ لا تشكل كلّ دولة في العالم ولا حتّى تحالف عدّة دول بالضرورة «قطباً» منفصلاً ضمن النظام العالمي. يرى بعض المعلّقين بأنّه لا يمكن لأيّة دولة أن تصبح «قطباً» بل مجرّد «حضارة مكتفية-ذاتياً». فالقطب في عالم متعدد الأقطاب هو حضارة + مساحة كبيرة «أي الوحدة الثقافية المرتبطة بسمة إقليمية معينة». القطب هو ثقافة + سطوة. القطب هو هوية «أصالة ثقافية» + سيادة «القدرة على حماية هذه الأصالة».

لكن وبأيّة حال، تشترك الحضارة في السياسة العالمية عبر نشاط الدول بشكل رئيس وبشكل أندر عبر البنى العابرة للوطنية «مثل الاتحاد الأوروبي وإلى حدّ ما دول أسيان». فالهوية الحضارية كما أشار الباحث الروسي إيفان تيموفيف هي موضوع للتلاعب وللتشكيل الذي تقوم به الدولة، أو هي القوى التي تريد تدمير دولة متماسكة وبناء واحدة جديدة مكانها. لهذا يتم الافتراض بأنّ «نواة» القطب ستكون في معظم الحالات من القوى العظمى «الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند والبرازيل»، وهي النواة التي ستدور حولها الدول ذات الحجم المتوسط والصغير بشكل أو بآخر.

يصرّ مؤيدو تعدد الأقطاب على أنّ الغالبية الساحقة من الدول القومية الموجودة غير قادرة حتّى على ضمان أمنها الخاص ونموها الاقتصادي، ناهيك عن تقديم أيّة مساهمة ذات معنى لخلق نظام عالمي جديد. لذا ففي كلا العالم الانتقالي الحالي، وعالم الأقطاب

# لعالم متعدد الأقطاب

المتعددة المستقبلي، فقط حفنة من الدول ستملك «سيادة حقيقية»، بينما ستضحي الدول الباقية بسيادتها بشكل أو بآخر سعياً للأمن وللرفاه أو حتّى للنجاة.

أوضح الرئيس الروسي بوتين هذا الأمر في خطابه عام 2017: «ليس هناك الكثير من الدول التي تملك السيادة. تثمّن روسيا سيادتها عالياً، لكن ليس كدمية. نحتاج السيادة لحماية مصالحنا ولضمان تطورنا الذاتي. لدى الهند سيادة... لكن ليس هناك الكثير من الدول مثل الهند في العالم. هذا حقيقي. علينا أن نُبقي هذا في أذهاننا. الهند من الدول ذات السيادة وكذلك الصين. لن أقوم بإحصائها جميعها. هناك دول أخرى أيضاً لكنّها ليست كثيرة. لهذا إن تمّ بناء تعدد قطبي ناضج، سينخفض عدد اللاعبين النشطين «بشكل كامل» في السياسة العالمية بفعل قوّة المغنطة، الأمر الذي سيجعل العلاقات فيما بينها أبسط بكثير وأكثر ترشيداً، وهذا يجعل النظام العالمي أكثر قابلية للإدارة وذلك لصالح الجميع.

يعتقد مناصرو العالم متعدد الأقطاب بأنّ «الأقطاب» في نظام العالم الجديد ستنشأ بشكل طبيعي، وبأنّ الدول متوسطة وصغيرة الحجم ستنضمّ إلى «مراكز القوّة» ليس عبر الإكراه بل تبعاً للقرب الجغرافي والانتفاع الاقتصادي والتاريخ المشترك والتشابه الثقافي... إلخ.

إنّ اللاعبين الدوليين الضعيفين نسبياً يختارون السعي للحصول على حماية القوى الكبرى، وفي غالب الأحيان يفضلون شريكاً بعيداً عنهم جغرافياً وثقافياً. يبدو بأنّ هذه «المسافة» توفّر وضعاً أقل تطفلاً وتخلق مخاطر وتهديدات أقل، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيزها. قد يفسر هذا سبب ابتعاد القيادة البولندية عن بروكسل وبرلين والبحث عن الدعم لدى واشنطن.

ربّما علينا أن نكون واضحين في نقطة استنتاجية: الأنظمة متعددة الأقطاب القديمة التي نعرفها هرمية بطبيعتها. وعليه يمكننا تخيّل وجود هرميّة من نوع ما في النظام متعدد الأقطاب الجديد بين «النواة» و «محيط» كل قطب، وليست هرمية محسوسة وحسب بل وقانونية أيضاً: فالنواة التي تحمل مسؤولية خاصة بالحفاظ على المركز وتقويته يجب أن تحظى بحقوق خاصة ضرورية لأداء وظيفتها. لكن يجب أن نُفهم هذه الحقوق في سياقها الكلي: فالدول ليست متساوية في الواقع، فمواردها وإمكاناتها وأحجامها مختلفة. لكن يجب أن تكون هناك قواعد مساواة عامة أمام القانون، ستطبق على جميع المواطنين بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي وملكيتهم، وإلا سيكون هناك انتفاض وتمرّد يجعل من النظام العالمي الجديد متصدعاً منذ البدء.

### أين التناقض الرئيس؟

ممّا يثير الاهتمام أنّ الحديث عن تعدد الأقطاب قد انتشر في الولايات المتحدة بشكل كبير منذ وقت مبكر، لدرجة أنّ مستشارة الأمن القومي السابقة كونداليزا رايس وجدت من الضروري أن تنشر مقالاً في عام 2003 تنتقد فيه بشدّة تعدد الأقطاب، واصفة إياها بالفكرة التي تؤدي إلى المنافسة والنزاعات المحتملة التي تشتت الإنسانية عن مهامها الخلاقة. فوفقاً لرايس يجب أن يبنى مستقبل العلاقات الدولية على وحدة القيم، وليس على توازن القوى. ولا يفاجئنا كثيراً أنّ هذا الخطاب مصمم ليشدد على أهمية «اللحظة أحادية القطب» بوصفها النموذج الأمثل للسياسة العالمية، والتي كانت النخب الأمريكية حريصة على إدامتها لأطول فترة ممكنة، إلى الأبد لو أمكنها ذلك.

كما يقول المنظّرون الماركسيون، فإنّ التناقضات الرئيسة هي النظرية الاجتماعية الوحيدة الصحيحة. ربّما لهذا نجا هذا المفهوم بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفييتي رغم الهجوم المستمر عليها. وعليه فإنّ التناقضات الحالية في النظام العالمي هي التي ستدفع لتشكّل نظام يتخطى هذه التناقضات. لكن هناك أكثر من رأي فيما يخص حبكة التناقضات وأيّها يشكّل «التناقض الرئيس» في النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. إنّ هذه الحبكات أقرب إلى صور الأبيض والأسود، وسيكون من المفيد التطرق لبعضها:

**إنّ التناقضات الحالية في النظام العالمي هي التي ستدفع لتشكّل نظام يتخطى هذه التناقضات**

### النظام والفوضى

هذه الحبكة ذات شعبية في أجزاء كبيرة من العالم غير الغربي. تقع نقطة التحوّل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين القوى التي تسعى إلى تطبيق تحكم واستقرار ونظام أكبر في المسائل العامة من جهة، والقوى التي تسعى بشكل مباشر وغير مباشر لتغذية الفوضى وعدم الاستقرار. ربّما المثال الأهم الذي يسوقه مؤيدو هذه الحبكة هو ما يجري اليوم في الشرق الأوسط ومحاولات الغرب لإطلاق «ثورات ملونة» فيه وفي أماكن الاتحاد السوفييتي السابق. يتم وصل الفوضى بمحاولات الحفاظ على عالم ذي قطب واحد، ولهذا فتعدد الأقطاب ضروري هنا لإعادة التوازن للعالم قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة.

### الشمال والجنوب

ربّما الانفصال بين الشمال والجنوب هو التناقض الأقوى في هذا العصر، وهو الذي استبدل الانقسام الأهم في القرن العشرين بين الشرق والغرب. فعلى أحد قطبي العالم هناك الدول المتقدمة، حيث مركز الاقتصاد والقدرات التكنولوجية والعسكرية، بينما على الجانب الآخر الكثير من الدول الأقل تطوراً في إفريقيا وآسيا ومن بينها ما يطلق عليه اصطلاحاً اسم «الدول الفاشلة» غير القادرة على الحفاظ على أساسيات النظام، والتي تستمر الحروب الأهلية بالعصف فيها. وبين هاتين المجموعتين هناك مجموعة من الدول المتنوعة والحركية التي تمر بمراحل مختلفة من التطور الاقتصادي- الاجتماعي».

وبشكل طبيعي يسعى الشمال إلى الحفاظ على النظام الحالي للاقتصاد العالمي وللعلاقات الدولية بوصفه الأكثر نفعاً له، وذلك من خلال المؤسسات الدولية والفضاءات الثقافية والمعلوماتية والعسكرية. بينما يطالب الجنوب بإعادة توزيع عالمي للمصادر والثروة والتأثير. يمكن بشكل واضح رؤية هذه الثنائية في يوراسيا. وفي ظلّ الظروف الاقتصادية- الاجتماعية الحالية يبدو واضحاً أنّ الجنوب هو من سينتصر في مواجهة الشمال، ويبقى فقط أن ننتظر استسلام الشمال لهذه الحقيقة وضمن أيّ ظرف.

### الولايات المتحدة وبقيّة العالم

يرى أصحاب هذه الحبكة بأنّ «مجموعة الشمال» أو «مجموعة الغرب» هي فقط الولايات المتحدة. والتناقض هنا هو الصراع بين الولايات المتحدة التي تريد الحفاظ على مفهوم العالم ذي القطب الواحد من جهة، وجميع اللاعبين الآخرين في السياسة العالمية الذين لا يريدون القبول بمثل هذه الهيمنة، ويضغطون ناحية «عالم متعدد الأقطاب» كبديل لمفهوم الولايات المتحدة. وتبعاً لهذا المفهوم فحتّى حلفاء الولايات المتحدة القديمون ينخرطون في هذا الصراع. يُعيد أنصار هذا المبدأ ظهوره العلني لما بعد غزو الولايات المتحدة للعراق في عام 2003، حيث عارض بعض حلفائها في أوروبا، ومن بينهم فرنسا وألمانيا، التدخل بشدة. في لحظة ما بدا بأنّ نشوء محور موسكو- برلين- باريس أمر ممكن. لكن لم يقدر لهذا التعاون أن يتطور إلى شراكة إستراتيجية، وخاصة أنّ الإشارة إلى الدول الأوروبية في الخطاب الروسي بوصفها دولاً حرة الإرادة قد قلّ في السنوات التالية لحدّ تعليق الرئيس في شباط 2019 أمام الجمعية الاتحادية العامة عن كون الأوروبيين «يشخرون كالخنازير» مع الأمريكيين.

### الرأسمالية والاشتراكية

هذا التناقض الرئيس لم يتغير منذ القرن العشرين، لأنّه لم يتم حله، بل ازداد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وعليه فقد تمّت إعادة توليد هذا التناقض بأشكاله الجديدة: مثل صعود الدول الاشتراكية في أمريكا اللاتينية، وتزايد ثقل المطالبة «بدولة ذات توجه اشتراكي» في روسيا وظواهر بيرني ساندرز في الولايات المتحدة وجيرمي كوربين في بريطانيا وجون- لوك ميلانشون في فرنسا. يشدد أنصار هذه الحبكة على أنّ الرأسمالية الليبرالية تجد حليفاً لها في تيارات اليمين «المحافظين والقوميين» وأنّ المناهض الحقيقي لها هو اليسار.

فكما يقول برنامج عمل الحزب الشيوعي الروسي: «تنضج القوى الاشتراكية وتنمو. تتطور الصين الاشتراكية بسرعة. دول أخرى تسير على ذات الخط لبناء الاشتراكية. القوّة تنتقل في الكثير من الدول الأخرى إلى أحزاب وقادة شيوعيين أو تقدميين ينظرون بحبّ لهذا التطور. تتبع الكثير من دول أمريكا اللاتينية خطا كوبا في انتهاج الطريق الاشتراكي بصرامة أكبر. يَحرم الكفاح من أجل التحرر الوطني الرأسمالية من احتياطيات وموارد كانت تسيطر عليها. بات صوت حركة مناهضة العولمة الإمبريالية مرتفعاً وواضحاً. ولهذا فإنّ هناك أساساً قوياً لنؤمن أنّ ريح الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين ستعصف من جديد من خلال النظام الاشتراكي والحركات الجماهيرية.

# الفن.. بين الوظيفة الوهمية والفعلية

**يُقدَّم حرص الناس على قضاء أوقات فراغهم في ممارسة نشاطٍ فني «المطالعة- الكتابة- الرسم- تعلم الموسيقا والاستماع إليها..»، على أنها تفريغ للشحن السلبي المتراكم في النفس البشرية خلال سعيها وراء أسباب العيش، ومحاولتها تحصيل المتع الجمالية التي تحقق الرضا اللحظي، والخصوصية الفنية لها قبل غرقها مجدداً في مشاغل الحياة. وبغض النظر عن صحة هذا التفسير، غير أنه يظل جزئيةً ضمن الجزئيات الأخرى التي تشكل بمجموعها تفسيراً عاماً واقعياً لذلك الحرص أو الرغبة.**

■ سلاف محمد صالح

والملاحظ اليوم غلبة الطابع المباشر على بعض الأشكال الفنية «السينما والتلفزيون..»، بينما تغرق بعض أشكاله الأخرى «الشعر والأدب..» في عوالم الرموز الذاتية، وهو ما يتفق مع التفسير الجزئي أعلاه. غير أن واقع الحال مختلف لدى تقديم التفسير العام للحاجة البشرية للنشاط الفني؛ فالمتعة الجمالية لا تتحقق دون استيعاب لمحتوى الأعمال فنياً وفكرياً، وخصوصاً المحتوى العام.

هذا ما سنحاول إلقاء بعض الضوء عليه في مقالنا:

تتحقق المتعة أو المعاناة الجمالية بإدراك تعقيد موضوع العمل الفني الذي- إلى جانب الإيديولوجيا في محتواه «الأفكار والتصورّات..»، والانطباعات المتشكلة تجاهه لجهة الإخراج واللون والضوء والتقنية..- يعكس صوراً واقعيةً من الحياة الإنسانية، وهي تضم التكوين الأخلاقي والنفسي للشخوص «الفنان- شخوص الموضوع الفني- المتلقي- ..» خلال فترة تاريخية محددة. وبالتالي، لا يمكن فصل جزئية من انطباعات العمل الفني لدى المتلقي عن مجمل الانطباعات التي تشكّل بمجملها إدراكه واستيعابه لذلك العمل. كما لا يمكن فصل محتوى العمل الفني عن الموقف تجاهه، وتجاه العواطف والأفكار الإنسانية المتصادمة فيه، وتجاه الفنان وموقفه المتجسد في العمل الفني.

وحيث إن الانطباعات، ليست ناتجة عن رؤية الفنان ومعالجته للموضوع وحسب، فهي ترتبط كذلك بالتداعيات الوجدانية والأخلاقية والفكرية لدى المتلقي، فإنه تبرز أهمية المعالجة والموقف الإنساني للفنان النابع من الإيديولوجيا التي يتمثلها بوعي أو لا وعي. وبالتالي، تبرز قدرة الفن على هز العواطف والقناعات الإنسانية للمتلقي، وتغيير إيديولوجيا الطبقات السائدة «القناعة بأبدية التمايز الطبقي، وفساد الشعب، ومظلومية النخب السياسية والثقافية حياله، ..» لصالح إيديولوجيا الطبقات المستغلّة التي يتمثلها الفنان الملتزم القادر على النفاذ إلى جوهر الظواهر في الحياة، وهو ما يتطلب منه بذلاً روحياً وفكرياً وعاطفياً، كما يتطلب من المتلقي السخاءَ في التلقي الروحي والفكري والعاطفي، وعلاقةً شديدة الثقة بالفن.

والملاحَظ اليوم، تعطش الشعوب لفن ينتمي إليها ويقدم إجابات عن تساؤلاتها الكبرى أمام إصرار سياسات الطبقات السائدة على تهميش الفن ودوره ومؤسساته وفنانيه، بما يهز تلك الثقة الضرورية في بناء علاقة الفن بأبناء المجتمع.

## الفن والإنسان والمجتمع

لا يمكن الأخذ بادعاءات نظريات «الفن للفن» في اقتصار أثر الفن على الذوق الجمالي وحسب، فمحتوى الفن غير قابل للفصم فيما يتعلق بوجهة النظر نحو العالم، والموقف منه، وبالأخلاق، والذوق الجمالي. والأعمال الفنية المدرَجة تحت هذه النظريات لا ينحصر أثرها على الذوق الجمالي فقط كما تدَّعي، بل على المعنى الجوهري للأخلاق والتركيب النفسي للناس، لجهة البحث عن الحلول الفردية للمشاكل والقضايا الاجتماعية الكبرى، بما يعزز الانعزالية والفردية والروح الأنانية، وبالتالي دوام الواقع الحالي.

فالفن يتناول الإنسان موضوعاً أساساً له مميزاته الفردية والجماعية، وكل عمل فنيٍّ هو موقف اجتماعي للفنان، ويعبّر من خلاله بشكل مباشر أو غير مباشر عن مثله العليا المنتميةً إلى واقع محدد بفترة تاريخية، وهي تحمل إيديولوجيا ومبادئ حقوقية وفلسفية ودينية واجتماعية وسياسية وأخلاقية محددة بطابع القوى المسيطرة في تلك الفترة.

وحيث إن الفن خيالٌ يستند إلى الواقع، تتمثل فيه حِكم الحياة وتجاربها وتجارب الشعوب الكبرى عبر أجيالها المختلفة خلال تاريخها الطويل، فإن هذا الخيال يحتّم شكلاً من أشكال الاستقلالية النسبية التي تُهيئ جاذبيةً خاصةً وقدرةً على إيقاظ وخلق أفكار جديدة تدعم المثل الإنسانية العليا، وهو ما يجعله كذلك مجالاً مفتوحاً للطبقات السائدة لبث أفكارها وتصوراتها وحلولها المزيفة والمحتقِرة للمبادئ والقيم التي انطلق منها المناضلون حول العالم، وعبر التاريخ الإنساني الطويل الحافل بالنضالات للقضاء على الظلم الاجتماعي.

**إن ما يعطي الفن جماليته وأثره البليغ يكمن في غياب أثر لحظة التلقي وبقاء أثر المضمون الذي يكشف زوايا وجوانب مختلفة من الحياة والأسباب الواقعية للواقع المعاش**

## الجمال والمعرفة

إن ما يعطي الفن جماليته، وأثره البليغ يكمن في غياب أثر لحظة التلقي، وبقاء أثر المضمون الذي يكشف زوايا وجوانب مختلفة من الحياة، والأسباب الواقعية للواقع المعاش، وحلول القضايا المصيرية التي تظل ماثلةً في الوعي والضمير الاجتماعيين حتى أزوف لحظة التغيير النوعي، استناداً إلى كشف العام بين قضايا الشعوب حول العالم، والخاص لدى شعب بعينه، له بيئته وطباعه ونظمه الاجتماعيةِ الخاصة وشخصياته التاريخية الخارجة من رحم تلك البيئة، لتقترح حلولاً جذرية تتعلق بالناس جميعهم، وليس بالبطل كذات فردية.

وعلى ذلك فإن التأثير المعرفي للفن، لا يتناقض مع تأثيره الجمالي، كونه يُعنى بكشف انطباعات وحقائق جديدة تتعلق بالحياة الإنسانية بعيداً عن الميكانيكية في معالجة المواضيع، وتناول الصور الفنية المتكررة. وهو إذ ذاك، يكشف جوانبَ أخرى وعديدة مجهولة بالنسبة للوعي الاجتماعي، انكشفت أمام ذات الفنان- الإنسان وعبّر عنها بصياغتها موقفاً جمالياً يمثل وجهة نظره في الواقع المعروضة للمجتمع، وهو لذلك أحد أهم أدوات النضال الفكري لتغيير الواقع الاجتماعي.

ومن الجدير ذكره، أن الحلول الفلسفية السياسية الاجتماعية الأخلاقية المصاغة فنياً، والتي تقدم آفاقاً للدفع بالواقع إلى الأمام عبر تطبيقها خلال الممارسة الاجتماعية الواعية، هي بالضبط ما تتجنب الطبقات السائدة تقديمه للمتلقي في فنها. وتلك الحلول الجمالية لدى إيديولوجيات الطبقات المستغلّة والمستغلَّة، تمثل ميداناً أساساً للصراعات الطبقية وللنقاش النظري كلٌّ من موقعه الطبقي، وهي بالتالي تمثل جوهر الفن في العصر المحدد بفترة تاريخية معينة. وقد يكون الفن المجالَ الوحيد لعرض القضايا الاجتماعية والسياسية الأهم بوجهة نظر تعكس المحتوى الرجعي أو التقدمي له في مراحل تاريخية ما. وتقاس موهبة الفنان الفعلية بقدرته على طرح ومعالجة وحل القضايا الكبرى استناداً إلى وعيه بدور الفن الأساس في تشكيل وجهة نظر تقدمية وواعية بشكل العلاقات الاجتماعية القائمة، وشكلها المطلوب، وإدراكه أن القضايا الاجتماعية الكبرى تنتقل إلى الفن آلياً بحكم علاقته العضوية بالقاعدة الاجتماعية، وعناصر البنى الفوقية الناشئة عن تلك القاعدة، ومعالجته إياها انطلاقاً من معرفته بقوانين التطور التاريخي الاجتماعي، وتأثيرها على الإنسان لتحقيق التغيير المطلوب، وهو ما تراه الطبقات السائدة تخريباً للمجتمع، في حين أنه تخريب لسيادتها الطبقية فقط، واستعادة للشعب لسيادته المشروعة.

إن إعادة تشكيل وجهة نظر الإنسان في العالم عن طريق الفن، هي إعادة تشكيل التكوين النفسي والروحي والفكري للإنسان، وإعادة خَلْق لعالمه الأخلاقي على أسس واقعية جديدة تنحو نحو تقديم حلول جماعية للقضايا الاجتماعية الكبرى ببعديها الفردي والجماعي، بعيداً عن فطرية الأخلاق البرجوازية والفن الحدسي الذي يؤدي إلى فساد الذوق الفني، وهو ما ينعكس في معالجة الظروف والواقع الاجتماعي بطريقة حدسية عشوائية.

# الشامبانزي في البرلمان

**تسعى الرأسمالية إلى منع تحول الفن إلى ملكية عامة للبشرية مثل الكتاب، بل ويصبح الفن ملكية خاصة لجهة يمكنها دفع ثمنها! مثل لوحة «البرلمان المتخلف» للفنان مجهول الهوية «بانكسي» التي تصور قردة الشامبانزي وهم جالسون محل السياسيين في مجلس العموم البريطاني، اللوحة التي اعتبرت نقداً لاذعاً للمؤسسات البريطانية الحاكمة.**

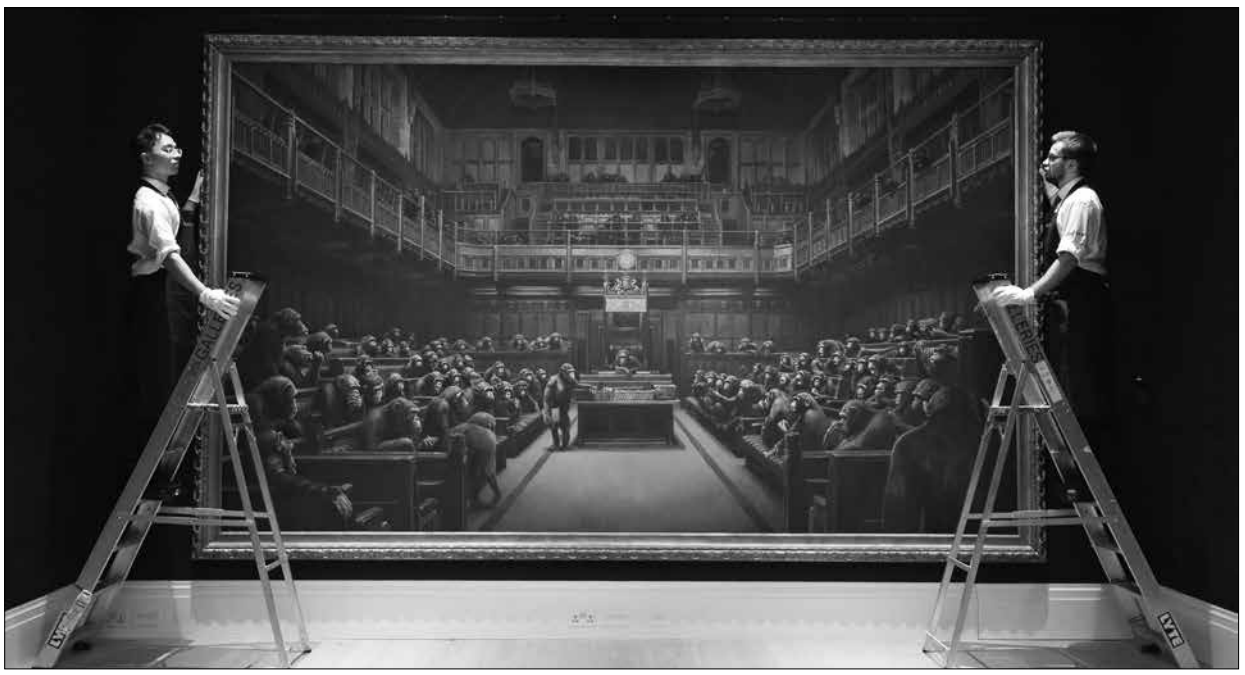

■ قاسيون

أعلنت دار سوذبي للمزادات أن لوحة ضخمة للرسام بانكسي، تصور قردة تجلس مكان النواب في البرلمان البريطاني، بيعت بأكثر من 12 مليون دولار، وهو مبلغ قياسي في مزاد لعمل فنان بريطاني مجهول الهوية.

وأضافت دار المزادات إن لوحة «البرلمان المتخلف»، التي تجلس فيها قردة الشمبانزي مكان السياسيين في مجلس العموم البريطاني، دخلت المزاد وسعرها يقدر بما يتراوح بين 1,5 ومليوني جنيه إسترليني.

لكن خلال عملية المزايدة التي استمرت نحو 13 دقيقة تصاعد سعرها ليصل إلى 8,5 ملايين جنيه إسترليني وبإضافة الرسوم بلغ السعر النهائي 9879500 جنيه إسترليني «12,2 مليون دولار».

وكتب بانكسي على حسابه على إنستغرام، قائلًا: سعر قياسي للوحة بانكسي في مزاد الليلة. من العار أني لم أعد أمتلكها، ورافق ذلك نشره لتعليق من الناقد الفني روبرت هيوز عن قيمة الأعمال الفنية. يقول هيوز في ذلك التعليق: سعر العمل الفني هو الآن جزء من وظيفته، عمله الجديد هو أن يقبع على الجدار ويعلو ثمنه. بدلاً من أن يكون ملكية عامة للبشرية مثل الكتاب... يصبح الفن ملكية خاصة لشخص يمكنه تحمّل كلفته!

وعلى الرغم من أن لوحة «البرلمان المتخلف» التي يبلغ طولها أربعة أمتار رسمت في 2009 إلا أن الكثير من المعلقين ربطوا بينها وبين المشهد السياسي اليوم، خاصة المساجلات الساخنة في مجلس العموم بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أو البقاء فيه.

يذكر أن بانكسي فنان بريطاني مولود في مدينة بريستول ويبقي هويته الحقيقية سراً، ويعرف عنه رسوم الغرافيتي التي تعبّر عن قضايا اجتماعية أو سياسية بمدن في شتى أنحاء العالم.

# أخبار ثقافية

### مسبار لاستكشاف المريخ

كشفت شركة علوم وتكنولوجيا الفضاء الصينية النقاب عن مسبار استكشاف المريخ لأول مرة في 11 تشرين الأول الجاري. وذكر خبراء الفضاء البارزين في الأكاديمية الصينية لتكنولوجيا الفضاء إنّ الصين ستطلق المسبار إلى المريخ في العام المقبل، وتخطط للهبوط على المريخ في عام 2021. ويدعى المسبار الصيني مؤقتاً باسم «المريخ – 1». وتشير التقارير إلى أن عام 2020 يعد أقرب فترة نافذة لاستكشاف المريخ، حيث ستقع الشمس والأرض والمريخ في خط مستقيم، ما يجعل رحلة المريخ الأكثر قصراً والأكثر كفاءة في استهلاك الوقود.

### أول فيلم عن سورية

نشرت وسائل الإعلام العالمية أخباراً حول إخراج أول فيلم سينمائي عن العسكريين الروس في سورية، وأفاد مسؤولون سياسيون وثقافيون للقوات المسلحة الروسية، بأن أول فيلم سينمائي عن العسكريين الروس في سورية سيعرض العام المقبل في دور السينما الروسية. لم تذكر وسائل الإعلام اسم الفيلم الجديد ومخرجه وأبطاله، واكتفت بالقول إن الفيلم لا يسلط الضوء على العمليات الحربية فحسب، بل وعلى النشاط الإنساني في دعم السلام، فضلاً عن كشف النشاط التخريبي الذي تمارسه دول غربية في المنطقة. مع مجموعة من الأفلام السينمائية والوثائقية.

## كانوا وكنا

تعرضت سورية إلى التهديد بالغزو الأطلسي– التركي عام 1957، وتشكلت فصائل المقاومة الشعبية في دمشق وحلب واللاذقية وبانياس وعفرين ودير الزور وحمص وحماة والقامشلي وعين العرب والباب وسلقين وغيرها من المدن السورية، حيث كانت الجماهير الشعبية هي سياج الوطن التي منعت الغزو. في الصورة تدريب طالبات جامعة دمشق في صفوف المقاومة الشعبية عام 1957.

## للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

| المحافظة | الاسم | الهاتف |
|---|---|---|
| درعا | خالد الشرع | 0968844820 |
| السويداء | هاني خيزران | 0952769397 |

| | | |
|---|---|---|
| دمشق وريفها | محمد عادل اللحام | 0944484795 |
| حمص | محمد زهري زهرة | 0933145891 |
| اللاذقية | صلاح طراف | 0988386581 |

| | | |
|---|---|---|
| طرطوس | صلاح معنا | 0999725141 |
| حماة | أنور أبوحامضة | 0933763888 |
| دير الزور | زهير المشعان | 0932801133 |

| | | |
|---|---|---|
| الحسكة | حمدالله ابراهيم | 0999212404 |
| حلب | جمال عبدو | 0933796639 |
| الرقة | محمد فياض | 0945817112 |

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 13 /10 /2019» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

# الفصام الجماعي: وباء الهاوية العقلية للرأسمالية

**0المشهد اليوم مليء بمظاهر الفوضى والجنون، وخلف السطح يكمن قانون الحركة المحدد لهذه «الفوضى». وإذا كان الخراب العالمي والحرب المتنقلة و«الفوضى» في الطبيعة، تعبيراً صارخاً عن قانونية وأزمة الرأسمالية «الفوضى الخلاقة»، فإن نوعاً آخر من الفوضى يظهر في هيئة البشر أنفسهم، في ملامحهم وأجسادهم وعواطفهم، وفي انفجارهم وهدوئهم، وفي فوضى السلوك. هذا النوع من الفوضى الذي يصدم البعض ويستغربه، ويعلن بأخلاقوية وإنسانوية: «الإنسانية ماتت والعقل مات أيضاً»، تكمن خلفه أيضاً قانونية الرأسمالية وأزمتها. فكما يقول «بولونيوس» في مسرحية هاملت لشكسبير: «هناك طريقةٌ لجنونه»، ويقول عالمٌ في الإنسان: «حتى الجنون ليس بكامله بلا معنى»، و«خلف لوحة الفوضى الفاقدة للمعنى هناك معنى كامن وضمني».**

■ محمد معوش

## العوارض المبكرة لمّا صارت وباءً

عند نشوء الظواهر الاجتماعية الجديدة تاريخياً فإنها بداية تكون محدودة التوسع، غير عامة في حضورها، تكون وقتها دليلاً على الجديد. وهذا سببه أن البنية التي نشأت على أساسها هذه الظواهر تكون أيضاً في طور نضجها وتثبّتها، ومن ثم تتوسع. ومتى ما صارت هذه البنية عامّة ومهيمنة فلا بد وأن الظواهر المرتبطة بها ستصير عامة أيضاً. هكذا حصل مع الرأسمالية في مرحلة تثبّتها كبنية تاريخية، ومفرزاتها على المستوى الفردي. فإذا أخذنا الجانب النفسي، فإن ما سمي بأمراض المجتمع البورجوازي ظهرت مبكراً في إطار المجتمع البورجوازي والبورجوازي الصغير تحديداً، والفئة المتوسطة.

هذه الأمراض التي شكلت في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، ومن ثم بداية القرن العشرين، موضوعاً لتيار التحليل النفسي، ونقصد بها الهستيريا والاكتئاب والإحباط والفصام. ومن ثم على إثر التنازل التاريخي التدريجي للرأسمالية «تحديداً بسبب تشكل الاتحاد السوفييتي والثورات ومحاولة الثورات المختلفة» أمام الطبقة العاملة حصل توسع للهامش النفسي تاريخياً ليشمل هذه القوى الاجتماعية. وعلى إثر ذلك كان لا بد للأمراض «الروحية» للمجتمع البورجوازي أن تشمل هذه الفئات الدنيا والمقهورة، نتيجة دخول الذات المقهورة مباشرة على خط الصراع الطبقي، بعد أن كانت الذات تظهر تاريخياً من خلال وسيط فقط، أي قمع الجسد «جوعاً، مرضاً، قمعاً». وخلال القرن العشرين كله كان توسع البنية الرأسمالية مصاحباً لتوسع هذه الأمراض «محمولة على الليبرالية وفكرها وعلاقاتها». وهذا ما عبرت عنه مختلف المدارس «الماركسية الإنسانية» في الغرب كمدرسة فرانكفورت والتيار الوجودي... وهكذا صارت العوارض النفسية للمجتمع البورجوازي وباءً عاماً. والكلام عن هذه العوارض ليس جديداً. بل نجده في مختلف الكتب والتحليلات عن الأزمة النفسية التي تعيشها البشرية متمثلة بهذه العوارض.

## الوباء في مرحلة الأزمة

لم يعد غريباً الكلام عن هذا المستوى من المعاناة النفسية، بل صار حاضراً في الفضاء الفكري عالمياً، بغض النظر عن عمق تناول الظاهرة، أو تحديد آليتها، ومن ثم وضع حلّ لها، الذي يبقى عاماً أو إصلاحياً وأخلاقياً حتى. الحل الذي هو إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية بشكل يزيل الاغتراب والاستغلال نحو مجتمع الإدارة الجماعية، حيث جميع الأفراد يساهمون في إدارة المجتمع فيلقون اعترافاً ضرورياً بهم كأفراد، في قيمتهم. عبر الترجمة المباشرة للينينية التي يمكن أن تكون: لا يكفي التوزيع العادل للثروة، بل التوزيع العادل للإدارة أيضاً. ولكن اليوم أمام الأزمة العميقة والشاملة للرأسمالية هل ما زلنا أمام العوارض التي يجري الكلام عنها في هذه التحليلات والتقارير؟ هل نحن اليوم أمام انغلاق أفق المجتمع الرأسمالي وعلاقاته أمام عوارض هذا المجتمع في مرحلة تثبته وتوسعه؟ بالطبع لا. نحن اليوم أمام مستوى حاد من الأزمة النفسية والعقلية، حيث أخلّت العوارض «العادية» «اكتئاب، برود، قلق...» مكانها لعوارض أكثر عمقاً وحدة. وهنا يفعل القانون التاريخي فعله أيضاً، فالذي كان جديداً «المستوى النفسي» وقتها صار عاماً، بينما اليوم يجري تعميم جديد للعوارض التي كانت محدودة، لكي تصبح هي المهيمنة ضمن العوارض الأخرى، ونقصد بها: الفصام.

**الحل هو إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية بشكل يزيل الاغتراب والاستغلال نحو مجتمع الإدارة الجماعية حيث جميع الأفراد يساهمون في إدارة المجتمع**

## الفصام كتعبير حقيقيّ عن التفكك والاغتراب

الفصام، هو نوع حاد من الاضطراب، حيث يتضرر فيه الأداء العقلي والعلاقة مع الواقع ككل. هو تفكك في البنية النفسية والعقلية، وانهيار العلاقة مع الواقع من حيث القدرة على أداء الوظائف الحياتية اليومية حتى. حيث «تفقد فيه الشخصية أساسها المتين»، وتمتاز ردود أفعالها بتمحورها حول قطبين متقابلين: البرود والانفجار. وكما أكدت الاتجاهات المادية التاريخية في دراسة الفصام، فإن الجانب الاجتماعي هو المحدد الأبرز لتطور الفصام كأزمة في تطور الشخصية والتفكير، عكس التيار «البيولوجي» البحت، الذي ينظر للمسألة كاضطراب في وظائف الدماغ وحدها. إن الفصام كما غيره من الاضطرابات العقلية والنفسية هو: أزمة في التأقلم مع الواقع. هو «رد فعل على المنغصات الاجتماعية تجاه ما يطال «الذات» وتقديرها لذاتها».

ونظراً لانهيار الواقع الاجتماعي اليوم «في بلاد «السلم» كما في بلاد «الحرب»»، وتحطم دور الفرد فيه «حتى لو كان هذا الدور سابقاً وهمياً– ليبرالياً» واتساع الهوة بين الرغبة والهدف من جهة والواقع من جهة أخرى، وانهيار سردية الفرد ومعانيه «الليبرالية عامة» عن العالم وعن نفسه، وانفصاله عن الممارسة الحقيقية التي هي المحدد الأساس لتماسك الوعي، وفي ظل غياب سردية نقيضة قادرة على سد الفراغ الناشئ «فدور السردية أساس في تنظيم البنية العقلية ككل»... لهذا كله فإن الفصام هو المستوى المتعاظم القادم من الوباء النفسي– العقلي للبشرية، بعد الهستيريا التي هي الوباء المهيمن اليوم «انظروا فيسبوك، وشوارع العالم، وأماكنه».

والمواجهة تبدأ بالسردية المقابلة «عن مجتمع الإدارة الشعبية المباشرة، مجتمع الإنسان الجديد»، ونقلها إلى حيز التنفيذ، وإلّا فالجنون الشامل.